

DEBT MANAGEMENT PERFORMANCE ASSASSMENT
(DEMPA) METHODOLOGY
(WORLD BANK GROUP)

(نسخة مترجمة)

إعداد

سمير عبد الفتاح إبراهيم

المستشار المالي

إدارة مكتب وكيل وزارة المالية

أغسطس ٢٠١٧

تقييم منهجية أداء إدارة الدين

الحكومية

جدول المحتويات

الاختصارات

تعريف

١- مقدمة

٢- منهجية التقييم

١-٢ النطاق وتغطية الاطار العام

٢-٢ مؤشرات أداء إدارة الدين

٣-٢ الارتباط بين (تقييم أداء إدارة الدين العام وتقييم أداء الانفاق العام والمساءلة المالية)

٤-٢ منهجية التقييم

٥-٢ تقرير أداء إدارة الدين

٣- مؤشرات أداء إدارة الديون

١-٣ الحوكمة وتطوير الاستراتيجية

DPI-1 الإطار القانوني

DPI-2 الهيكل الإداري

DPI-3 استراتيجية إدارة الدين

DPI- 4-الابلاغ عن الديون والتقييم

DPI- 5 التدقيق

٢-٣ التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي

DPI-6 التنسيق مع السياسة المالية

DPI-7 التنسيق مع السياسة النقدية

٣-٣ الاقتراض وأنشطة التمويل ذات الصلة

DPI-8 الاقتراض المحلي

DPI-9 الاقتراض الخارجي

DPI- 10 ضمانات القروض، بناء على الإقراض، والمشتقات

٣-٤ التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي

DPI-11 التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي

٣-٥ تسجيل الديون وإدارة المخاطر التشغيلية

DP-12 إدارة الدين وأمن البيانات ٥٣

DP-13 الفصل بين الواجبات، قدرات الموظفين ، واستمرارية الأعمال

DPI 14 الديون والديون ذات السجلات

الملحق ١. رسم الخرائط المنقحة لقانون إدارة الدين ٦٦

الملحق ٢. المراجع المختارة ٦٧

الملحق ٣ - معالجة المتأخرات في إحصاءات مالية

المصطلح المختصر	المصطلح باللغة الانجليزية	المصطلح باللغة العربية
DeM	Debt management	إدارة الدين
DeMPA	Debt Management Performance Assessment (tool)	تقييم أداء إدارة الدين (أداة)
DMO	Debt Management office	مكتب إدارة الديون
DPI	Debt Management Performance Indicator	مؤشر أداء إدارة الدين
DRP	disaster recovery plan	خطة الانتعاش من الكوارث
DSA	debt sustainability analysis	تحليل القدرة على تحمل الديون
FABDM	Financial Advisory and Banking – Debt Management Department (World Bank Treasury)	الاستشارات المالية والمصرفية - دائرة إدارة الديون (خزانة البنك الدولي)
IT	information technology	تكنولوجيا المعلومات
MFM GP	Macroeconomics and Fiscal Management Global Practice	الاقتصاد الكلي والممارسة العالمية لإدارة المالية العامة
MTDS	Medium-Term Debt Strategy	استراتيجية الدين متوسطة الأجل
N/A	not applicable	غير قابل للتطبيق
N/R	not rated or assessed	غير مصنف أو لا يقيم
PEFA	Public Expenditure and Financial Accountability (Program)	النفقات العامة والمساءلة المالية (البرنامج)
PI	Performance Indicator	مؤشر الأداء
SAI	supreme audit institution	مؤسسة التدقيق العليا
T-bill	Treasury bill	أذون الخزانة
T-bond	Treasury bond	سندات الخزينة

١ - المقدمة

قد وضع البنك الدولي برنامجا بالتعاون مع شركاء من جهات أخرى ، لمساعدة البلدان النامية على تحسين إدارة الديون (١) والهدف من هذا البرنامج هو المساعدة على تعزيز القدرات وتطوير المؤسسات حتى تتمكن من إدارة الدين الحكومي بشكل فعال وبطريقة مستدامة على المجالين المتوسط والطويل.

حجر الزاوية في البرنامج هو أداة تقييم أداء إدارة الديون (DeMPA) ، وهي منهجية لتقييم الأداء من خلال مجموعة شاملة من مؤشرات الأداء التي تغطي مجموعة كاملة من وظائف إدارة الدين الحكومي (DEM). والمقصود من مجموعة المؤشرات أن تكون معيارا معترفا به دوليا في إدارة الدين الحكومية وقد يمكن تطبيقه في جميع البلدان النامية.

و تقييم أداء إدارة الدين يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف في ممارسات إدارة الدين الحكومية في كل بلد. وييسر تقييم الأداء تصميم الخطط من أجل بناء وزيادة القدرات والمؤسسات بطرق مصممة خصيصا لاحتياجات محددة لدول.

ومع ذلك، فإن تقرير أداء إدارة الدين لا يحتوي على توصيات محددة أو تقديم فرضيات بشأن التأثير المحتمل للعمليات الجارية إصلاحات على أداء إدارة الدين الحكومية.

وتقييم أداء إدارة الدين أيضا يسهل مراقبة التقدم على مر الزمن في تحقيق إدارة الدين الحكومية بما يتسق مع الممارسة الدولية السليمة.

تم تصميم مؤشرات تقييم أداء إدارة الدين بعد مؤشرات تقييم الإنفاق العام و المساءلة المالية (PEFA). ويمكن اعتبارها أكثر تفصيلا و تقييم شامل لإدارة الدين الحكومة عما ينعكس حاليا في مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية.

الإطارين مكملا: يمكن استخدام تقييم أداء إدارة الدين لإجراء تقييم مفصل للعوامل الكامنة وراء تصنيفات الإنفاق العام والمساءلة المالية الضعيفة في نطاق إدارة الدين.

عوضا عن ذلك، إذا سبق تطبيق تقييم أداء إدارة الدين تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ، وهذا الأخير يمكن استخدام نتائج تقييم إدارة الدين للإبلاغ عن التقييم للمؤشرات ذات العلاقة.

وقد تم تصميم تقييم أداء إدارة الدين كأداة سهلة الاستخدام لتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في ممارسات الإدارة الحكومية. وتوفر هذه الوثيقة مزيدا من التفاصيل الخلفية والمعلومات الداعمة بحيث يمكن لغير المتخصصة في إدارة الدين أن يجري تقييما للدولة على نحو فعال. يمكن للمقيمين استخدام الوثيقة في إعداد وإجراء التقييم . ويتم تنظيم الجزء الرئيسي من الوثيقة من خلال مؤشرات تقييم أداء إدارة الديون (مؤشر أداء إدارة الدين DPI).

١ تم تطوير أداة تقييم أداء إدارة الدين (ديمبا) من خلال أوجه تعاونية واسعة النطاق تشمل التشاور مع الوكالات الدولية والإقليمية والجهات المانحة وتشارك في بناء قدرات إدارة الديون، فضلا عن السلطات الحكومية خلال بلد- اختبار ميداني رفيع المستوى.

يحتوي كل مؤشر على معلومات أساسية تفصيلية والأساس المنطقي ("الأساس المنطقي والخلفية")، وهو أمر مفيد بوجه خاص لفهم الأساس المنطقي لإدراج المؤشرات. تلك المناقشة تليها "الأبعاد التي يتعين تقييمها" ومعايير تسجيل النقاط لكل بعد.

أداة تقييم أداء إدارة الدين فهم الأساس المنطقي لإدراج المؤشرات. تلك المناقشة تليها "الأبعاد التي يتعين تقييمها" ومعايير تسجيل النقاط لكل منها البعد. "الوثائق الداعمة" تسرد الوثائق والأدلة الأخرى المطلوبة للتقييم. وأخيرا، "الأسئلة الإرشادية التي تطرح" تقترح الأسئلة التي ينبغي أن يرفعها المقيم (القائمة ليست شاملة ولا ينبغي أن تستخدم كقالب). ٢.

التغييرات في منهجية تقييم أداء إدارة الدين جعل التقييمات من درجات معينة لا يمكن مقارنتها بالتقييمات استنادا إلى الإصدارات المختلفة للأداة. وبالتالي، سيكون من المضلل تقييم تقدم إدارة الدين في بلد ما فقط من خلال مقارنة درجات تقييم أداء إدارة الدين (أداة). لتسهيل المقارنة ورصد التقدم المحقق، ينبغي أن يتضمن تقرير متابعة تقييم أداء إدارة الدين قسم عن تدابير الإصلاح المنفذة التي تؤدي إلى تحسين إدارة الدين الحكومية من تدهور.

في السنة الأولى من التنفيذ من المنهجية الحالية، يفضل إجراء التقييم تحت بند أنظمة مزدوجة. ويقدم الملحق ١ جدولاً يقارن بين النسختين الحالية والسابقة من الأداة.

٢ منهجية التقييم

٢-١ النطاق وتغطية الاطار العام

نطاق تقييم أداء إدارة الدين هو أنشطة إدارة الحكومة وبشكل وثيق مثل إصدار ضمانات القروض، والإقراض، والتدفقات النقدية والتنبؤ وإدارة الرصيد النقدي. وبالتالي، فإن تقييم أداء إدارة الدين لا يقيم القدرة على إدارة الدين العام الأوسع، بما في ذلك ديون الشركات المملوكة للدولة التي لا تضمنها الحكومة. ومع ذلك، نظرا المركزية والتزام الحكومة العادي برصد الديون العامة والمضمونة من قبل الجمهور، تدرج هذه الخصوم في مؤشر أداء إدارة الدين (DPI) بعنوان "التنسيق مع السياسة المالية" (DPI-6) من حيث صلته باستدامة تحليل الدين.

٢ وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المرفق ٢ مجموعة من المراجع المختارة.

٢-٢ مؤشرات أداء إدارة الدين

وتهدف مؤشرات الأداء (تقييم أداء إدارة الدين) لقياس أداء إدارة الدين الحكومية والأداء والتقاط العناصر المعترف بها باعتبارها لا غنى عنها لتحقيق ممارسات سليمة لإدارة الدين . يتضمن كل مؤشر أبعاد للتقييم التي تعكس الممارسة السليمة المعمول بها . والهدف هو الحصول على مجموعة من مؤشرات الأداء التي تغطي مجموعة كاملة من أنشطة إدارة الدين الحكومية، بما في ذلك جميع الأنشطة الهامة. مؤشرات الأداء (تقييم أداء إدارة الدين) تشمل سلسلة كاملة من عمليات إدارة الدين الحكومية والبيئة العامة التي فيها تتم هذه العمليات. وتهدف مجموعة من ١٤ مؤشرا إلى قياس أداء إدارة الدين الحكومية والاستحواذ على العناصر التي تعتبر حاسمة لتطبيق ممارسة سليمة لإدارة الدين (الجدول ١). ويشمل كل مؤشر بدوره أبعادا للتقييم التي تعكس الممارسة السليمة المعمول بها.

ويدرج التقييم في تقرير تقييم أداء إدارة الدين. وتشمل مؤشرات الأداء السلسلة الكاملة للحكومة وعمليات إدارة مخاطر الكوارث ، فضلا عن البيئة العامة التي تتم فيها هذه العمليات. على الرغم من أن تقييم أداء إدارة الدين لا يحدد توصيات للإصلاحات أو احتياجات بناء القدرات والمؤسسات، تنص مؤشرات الأداء على ذلك وهو الحد الأدنى الذي ينبغي الوفاء به في جميع الظروف . وبالتالي ، أي تقييم يبين أن الحد الأدنى من متطلبات تقييم أداء إدارة الدين لا يتم الوفاء بها بشكل واضح يشير إلى مجال يتطلب إصلاحا أو بناء القدرات أو كليهما.

٢ وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المرفق ٢ بيان بمؤلفات الكتب من المراجع الرئيسية.

الجدول ١ : مؤشرات أداء إدارة الديون

الرقم	العنوان
الحوكمة و تطوير الاستراتيجية	
DPI-1	الاطار القانوني
DPI-2	الهيكل الإداري
DPI-3	استراتيجية إدارة الدين
DPI-4	الإبلاغ عن الديون والتقييم
DPI-5	المراجعة
التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي	
DPI-6	التنسيق مع السياسة المالية
DPI-7	التنسيق مع السياسة النقدية
الإقتراض وعلاقته بالأنشطة المالية	
DPI-8	الإقتراض المحلي
DPI-9	الإقتراض الخارجي
DPI-10	ضمانات القروض والإقتراض والمشتقات

التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الميزان النقدي	
DPI-11	التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي
تسجيل الديون وإدارة مخاطر العمليات	
DPI-12	إدارة الديون وأمن البيانات
DPI-13	الفصل بين الواجبات، وقدرات الموظفين واستمرارية العمل
DPI-14	الديون والسجلات المتعلقة بالديون

3-2. الارتباط بين تقييم أداء إدارة الدين و النفقات العام والمساءلة المالية

تم تصميم نموذج تقييم أداء إدارة الدين بعد مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية في حين تغطي مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية الجوانب الحرجة في الإدارة المالية العامة، يركز نموذج تقييم أداء إدارة الدين على الحكومة فقط. من المهم أن يكون المقيم على علم من الروابط بين المؤشرين، لأن تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية للبلد سوف يساعد في تقييم أداء إدارة الدين من ذلك البلد ، والعكس بالعكس.

والربط المباشر بين هاتين الوسيلتين هو التسجيل وإدارة الأرصدة النقدية والديون والضمانات في الإنفاق العام والمساءلة المالية. عدد من المؤشرات في نموذج تقييم أداء إدارة الدين هي في الأساس أكثر تفصيلاً من مؤشر أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية. وتوجد روابط قوية بين مؤشرات تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية بشأن المراجعة والتخطيط المالي، ومؤشرات تقييم إدارة الدين المتعلقة بالتدقيق والتنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي.

٢-٤ منهجية التقييم

وستقوم منهجية التقييم بتقييم كل بعد وتعيين درجة أ ، ب، أو ج ، اعتماداً على المعايير المدرجة. إذا كان الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في ج لم يتم الوفاء بها، ثم ينبغي تعيين درجة د. والاهتمام الخاص سيكون للنظر في درجات التصنيف ج . درجة ج يشير إلى أن الحد الأدنى المطلوب لهذا البعد قد تحقق. أقل شرط متطلب يعتبر الشرط اللازم لأداء فعال تحت البعد الخاص الذي يتم قياسه.

درجة د ، يشير إلى أن الحد الأدنى من المتطلبات لم يكن تحقق ، ويشير إلى نقص في الأداء ، وعادة ما تتطلب عمل ذات أولوية تصحيحية.

تعكس النتيجة (أ) الممارسة السليمة لهذا البعد الخاص من المؤشر. والنتيجة ب تقع بين الحد الأدنى من المتطلبات والممارسة السليمة لهذا الجانب. وهناك أيضاً حالات لا يمكن فيها تقييم البعد. هذا يمكن لأن:

(أ) أن البعد لا ينطبق (على سبيل المثال، لا توجد مشتقات) وفي هذه الحالة ينبغي تعيين المصطلح "غير قابل للتطبيق" (لا ينطبق)؛^٢ أو

(ب) وذلك بسبب إلى عدم كفاية المعلومات ، والبعد هو صعب أو مستحيل التقييم ، وفي هذه الحالة ينبغي تعيين تسمية N / R (غير مصنفة أو مقيمة). عندما تتطلب معايير لدرجة معينة أن تشريعات وأدلة إجراءات

في مكان، يجب اتباعها. وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن هذه القوانين، الكتيبات أو التعليمات يجب أن تعتبر غير موجودة لغرض التقييم. وينطبق المبدأ نفسه على هذا الشرط من استراتيجية إدارة الدين لتوجيه القروض اليومية وأنشطة إدارة الدين الأخرى.

عندما لا تمارس وثيقة الاستراتيجية وقد فقدت معناها ولا تحترم ، ينبغي اعتبار أن الاستراتيجية غير موجود.

N / A 3 يستخدم عندما لا يتم تنفيذ النشاط: على سبيل المثال، لا يتم استخدام المشتقات، أو ضمانات القروض

لا تصدر.

٢-٥ تقرير أداء إدارة الدين

والهدف من تقرير أداء إدارة الدين هو توفير تقييم أداء إدارة الدين الحكومي استنادا إلى التحليل الذي يقوده المؤشر بطريقة موجزة وموحدة. والتقرير عبارة عن وثيقة موجزة (٢٠-٣٠ صفحة) تحتوي على الهيكل التالي والمحتوى:

- القسم التمهيدي الذي يحدد عملية إجراء التقييم وإعداد التقرير
- تقييم موجز يقدم تقييم أداء جميع الأبعاد لكل مؤشر
- إذا متابعة تقييم أداء إدارة الدين ، هو قسم في الحكومة قائم على عملية إصلاح إدارة الدين الحكومية ذلك يلخص بإيجاز تدابير الإصلاح التي تنفذها الحكومة منذ آخر تقييم وكذلك أي تدهور في المجالات التي تم تقييمها
- تقييم الخيارات المتاحة (بما في ذلك التمويل) لترتيب متابعة بعثة مساعدة الدولة في إعداد خطة إصلاح مفصلة ومتسلسلة استنادا إلى نتائج تقييم إدارة الدين.
- قسم يوفر معلومات خلفية عن الدولة التي تكون ضرورية لفهم التقييم العام لأداء إدارة الدين.
- الجزء الأساسي للتقرير الذي يقيم الأداء الحالي للحكومة على أساس مؤشر أداء إدارة الدين

وكما ذكر سابقا ، فإن التقرير هو بيان أداء الحكومة الحالي ولا يتضمن توصيات للإصلاحات أو خطط العمل . إذا رأى فريق التقييم والحكومة بشأن نتائج التقرير تختلف ، جميع الآراء سوف تنعكس في التقرير.

3- مؤشرات أداء إدارة الديون

1-3 الحوكمة وتطوير الاستراتيجية.

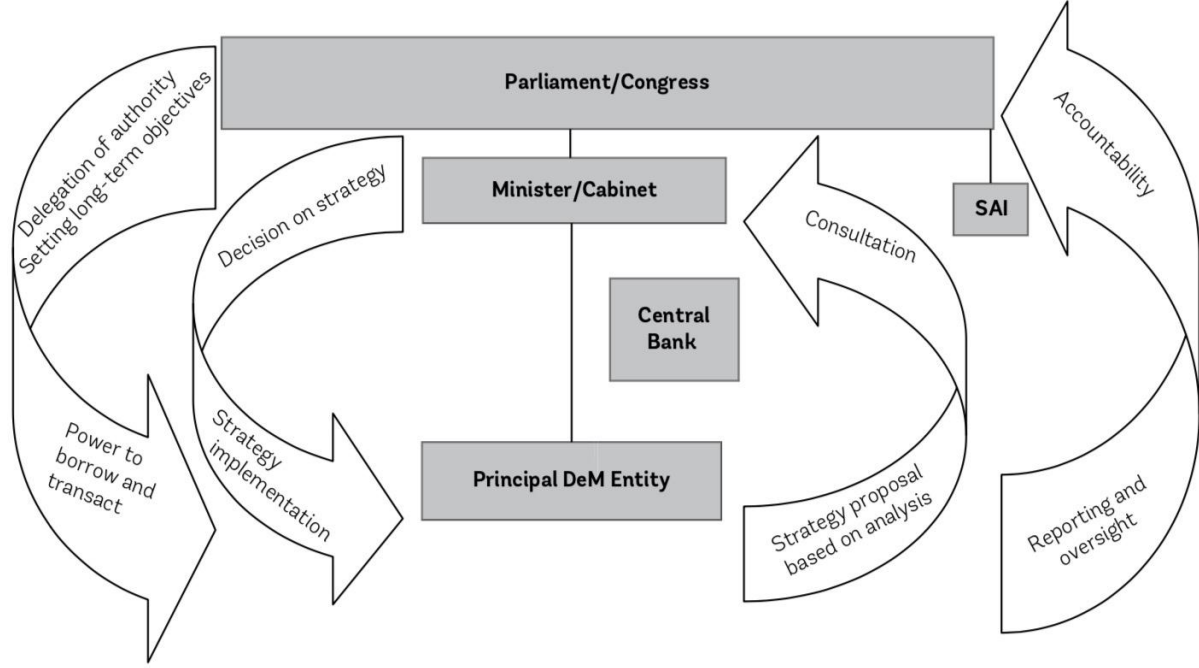
في سياق إدارة دين الحكومة ، مصطلح "الحكم" يشير إلى الهيكل القانوني والإداري الذي يشكل ويوجه عمليات إدارة الدين الحكومي (الشكل ١). ويشمل الجهاز القانوني الواسع (القوانين والتشريعات، والمراسيم الوزارية، وما إلى ذلك) التي تحدد الأهداف والسلطات والمسائلة. كما يجسد الإطار الإداري، الذي يغطي القضايا مثل صياغة وتنفيذ الاستراتيجية ، والإجراءات التنفيذية، وممارسات ضمان الجودة ، ومسؤوليات الإبلاغ .

وانطلاقاً من صلاحيتها الدستورية للموافقة على ضريبة الحكومة وتدابير الإنفاق ، والبرلمان أو السلطة التشريعية، تملك كقاعدة عامة ، السلطة النهائية للاقتراض نيابة عن الحكومة .

المستوى الأول من التفويض من سلطة الاقتراض تأتي من البرلمان السلطة التشريعية وصولاً إلى السلطة التنفيذية (على سبيل المثال، إلى رئيس مجلس الوزراء أو مجلس الوزراء ، أو مباشرة إلى وزير المالية) وفي المقابل ، رئيس مجلس الوزراء أو وزير المالية يفوض المسؤوليات لإدارة الدين ، بما في ذلك تفويض الاقتراض ، إلى الكيان الرئيسي لإدارة الدين (ويسمى عادة مكتب إدارة الدين).

والكيان الرئيسي في إدارة الدين هو الكيان الحكومي المخصص الذي مسؤوليته الأساسية هي تنفيذ استراتيجية إدارة الدين من خلال الاقتراض، والمشتقات، وغيرها من المعاملات المتصلة بالديون.

هيكل مبسط لإدارة الدين الحكومية.



وفي إطار هذا الهيكل ، فمن المقبول لكيانات أخرى القيام ببعض أنشطة إدارة الدين كوكلاء لجهة إدارة الدين الرئيسية ، (على سبيل المثال، البنك المركزي للقيام بمزادات حكومية للأوراق المالية في السوق المحلية ، أو مديرية ادخار لإصدار شهادات الادخار الحكومية في قطاع التجزئة المحلي) . في هذه الحالات ، الحقوق والالتزامات من الأطراف يفضل أن تكون في اتفاق وكالة رسمية ، في التشريع الثانوي ، أو في كليهما. كما أن كيان إدارة الدين الرئيسية مسؤولة أيضا لإجراء تحليل وتقديم المشورة لصانعي القرارات بشأن الطاقة الاحتمالية لاستراتيجيات إدارة الدين ، مخاطر الكوارث والمقايضات المتعلقة بمخاطر التكلفة المرتبطة بالبدل المقترح.

ومن الشائع ، على الرغم من ذلك، العثور على هيكل إداري مجزأ ، وخاصة في الدول النامية. وفي بعض البلدان، يكون الكيان مسؤولا عن الكيانات الخارجية للاقتراض الميسر (المخفض) ، وكيان ثان للاقتراض الخارجي بشروط تجارية ، وكيان ثالث للاقتراض المحلي من المستثمرين المؤسسيين ، وكيان رابع للاقتراض من قطاع التجزئة المحلي، وهكذا دواليك.

هذا النموذج التنظيمي يمكن أن يعمل بشكل معقول عندما يكون الهدف الرئيسي لإدارة الدين هو جمع الأموال اللازمة مع إعطاء أولوية قليلة لإدارة المخاطر في مجملها محفظة الديون.

ومع ذلك ، عندما يكون التركيز على إدارة دين الحكومة أكثر على التكلفة والمقايضات المتعلقة بالمخاطر في حافظة الديون، وتعزيز تنمية أسواق الدين المحلية ، وتطوير الاستراتيجيات، والمساءلة ، والتنسيق مع السياسات المالية والنقدية فإن هذا الهيكل الإداري المجزأ يصبح أكثر فأكثر صعوبة وغير فعال.

حقيقة أن العديد من البلدان تفتقر إلى كيان رئيسي لإدارة الدين ، وتقييم محايد لأداء إدارة الدين فيما يتعلق ببنية كيانات إدارة الدين في مجموع الدرجات الدنيا التي أحرزتها.

إذا كان بلد ما يمتلك عدة كيانات لإدارة الدين ، من الضروري مع ذلك أن يكون هناك تنسيق وثيق بين هذه الكيانات من خلال تقنية إدارة المعلومات الآلية عن طريق الآليات المنتظمة والرسمية، والتي أيضا تنعكس في مؤشرات الحوكمة. ومن المسلم به أن التنسيق هو من غير المرجح أن يكون بديلا مثاليا لتوحيد أنشطة إدارة الدين في كيان واحد، كما يتضح من عدد البلدان التي اضطلعت بهذه العملية في العقود الأخيرة.

في العديد من البلدان حيث تم تفويض أنشطة إدارة الدين إلى جهة إدارة الدين الرئيسية(أو كيانات مختلفة في إدارة الدين) - ولا سيما عندما يكون الكيان (أو الكيانات) يقع داخل وزارة (عادة وزارة المالية)، فإن الوزير أو نائب الوزير سيحتفظ عادة بالقدرة على ذلك والموافقة رسميا على أي اقتراض والتوقيع على اتفاقيات القرض⁴. هذا النهج مقبول ضمن الهيكل الوارد وصفه سابقا ، بشرط ألا تكون هناك أية تدخلات سياسية لا مبرر لها.

4الهيكل البديل هو إنشاء الكيان الرئيسي لإدارة الدين خارج وزارة المالية كوكالة منفصلة أو هيئة اعتبارية. في مثل هذا الهيكل، يتم اتخاذ جميع القرارات التشغيلية في داخل الوكالة.

وينبغي أن يكفل الهيكل الإداري وجود تقسيم واضح بين المستوى السياسي (البرلمان أو الكونغرس، مجلس الوزراء أو المجلس من الوزراء، ووزير المالية) الذي يحدد إدارة المخاطر الشاملة على المدى الطويل والأهداف والاستراتيجية والكيان أو الكيانات المسؤولة عن التنفيذ الاستراتيجية. وتتمثل مزايا هذا النهج في أنه يترك قرارات رئيسية فيما يتعلق بالحجم الإجمالي للمديونية والمخاطر المقبولة في الدين من حيث تأثيرها على الميزانية ، الضرائب، الحكومة الإنفاق والبرامج، أو غير ذلك من المؤشرات المالية - مع صناع القرار السياسي في حين مما يسمح التقنية المهنيين للحصول على أفضل النتائج المعدلة حسب المخاطر ضمن تلك المعايير.

DPI-1 الإطار القانوني لإدارة الدين

الأساس المنطقي والخلفية

البعد. الكيان ، والتغطية ، ومحتوى الإطار القانوني بشأن الترخيص بالاقتراض والاضطلاع بأنشطة أخرى في إدارة الدين وإصدار ضمانات القروض والأساس المنطقي هو ضمان أن يحدد الإطار القانوني السلطة بوضوح للاقتراض (في الأسواق المحلية والأجنبية على السواء)، بالقيام بمعاملات تتصل بالديون (مثل تبادل الديون والعملة والفائدة مبادلة أسعار الفائدة، حيثما ينطبق ذلك) إصدار ضمانات القروض.

ويتألف الإطار القانوني للحكومة من التشريع الأساسي (القوانين التي تصدر بموافقة البرلمان – السلطة التشريعية) وثنائي أو تشريع بالتفويض (الأوامر التنفيذية، والمراسيم، وأنظمة ، وما إلى ذلك) تحدد من قبل السلطة التنفيذية للحكومة.

ويفضل أن يشمل الإطار القانوني ما يلي:

- التشريع الأساسي: تفويض واضح من البرلمان إلى الجهة المنفذة من الحكومة (إلى الرئيس ، مجلس الوزراء ، أو مباشرة إلى وزير المالية) للموافقة على القروض و ضمانات القروض نيابة عن الحكومة المركزية .
 - التشريع الثانوي : ترخيص واضح للجهة المنفذة داخل الحكومة إلى كيان واحد أو أكثر من كيانات إدارة الدين للاقتراض ، وعند الاقتضاء ، والقيام بالمعاملات المتصلة بالديون (مثل عمليات تبادل الديون والعملة ومقايضات أسعار الفائدة).
 - التشريع الثانوي : ترخيص واضح للجهة المنفذة داخل الحكومة إلى واحد أو أكثر من كيانات الضمان لإصدار ضمانات القروض بعد القرار السياسي لدعم نشاط معين باستخدام ضمانات القروض.
 - التشريع الأساسي: أهداف الاقتراض المحددة
 - التشريع الأساسي: أهداف واضحة لإدارة دين الحكومة
 - التشريع الأساسي: متطلبات تطوير استراتيجية إدارة دين الحكومة
 - التشريع الأساسي: تقديم تقارير سنوية إلزامية إلى البرلمان من أنشطة إدارة دين الحكومة التي تغطي تقييم النتائج مقابل الأهداف المعلنة والاستراتيجية المحددة.
- وتتضمن المتطلبات بعض الأحكام الرئيسية في التشريع الأساسي مسترشدة بالمبادئ الدستورية ، وبالدور المنشود للبرلمان في إدارة دين الحكومة، وبمجرد أن شمول تلك الأحكام في التشريع الأساسي ، يعطي تلك الأحكام أهمية خاصة ويمنع أية تغييرات لغرض خاص ومتكررة.

ويوصى بالتسلسل التالي لتقييم ما إذا كان تم الوفاء بالحد الأدنى المتطلبات:

١- التحقق من عملية صنع القرار القانوني للاقتراض في الداخل و الأسواق الخارجية ، مثل إصدار سندات الدين (حيثما ينطبق ذلك) ، من خلال إبرامها واتفاقات القروض المشتركة والمعاملات المتصلة بالديون . الاقتراض وكثيرا ما تكون السلطات مخولة للبرلمان ، والمجلس التنفيذي، أو وزير المالية.

٢- وبمجرد توضيح عملية الموافقة ، وبافتراض هذه العملية هو التمسك ، والتحقق من التوقيع على الوثائق اللازمة المتعلقة بقرض معين. عادة يتلقى ، بعض مسؤول (أو المسؤولين) سلطة التوقيع على هذه الوثائق نيابة عن الحكومة. غالبا ما تكون هذه السلطة لوزير المالية (أو ما يعادله أو يعادله) ، إما من خلال السلطة المعبر عنها في القانون أو بصفته رئيسا للوزارة أو الوحدة المسؤولة عن الاقتراض وأنشطة إدارة الدين الأخرى.

ويوصى بنهج مماثل للتحقق من عملية صنع القرار والقيام بالعمليات المتعلقة بالديون، وإصدار ضمانات القروض ٧ وينبغي الإشارة إلى جميع القوانين ذات الصلة في تقرير تقييم إدارة الدين الحكومي.

٥ بعد تفويض من البرلمان إلى السلطة التنفيذية للموافقة على القروض الفردية، فإنه مقبول للبرلمان على التصديق على بعض القروض وفقا لقانون البلد. ومن الأفضل، مع ذلك، أن يقتصر إجراء التصديق هذا على اتفاقات القروض تصنف على أنها معاهدات وينظمها القانون الدولي (على سبيل المثال، الاتفاقات الدولية بين الحكومات ذات السيادة أو الاتفاقات بين حكومة ذات سيادة وموضوع آخر من القانون الدولي، مثل البنك الدولي).

٦ كما هو موضح في الملاحظات الاستهلاكية في هذا القسم، فإنه مقبول في إطار هذا الهيكل المفوض لوزير المالية للموافقة رسميا على عمليات الاقتراض واحدة والتوقيع على واتفاقيات القروض النهائية والضمانات. القرار بشأن شروط وأحكام المعاملات واحدة، ومع ذلك، ويفضل أن يتم تفويض تقييم المخاطر في حالة ضمانات القروض وإدارة الدين أو كيان ضمان ذات الصلة.

٧ في حالة استخدام المقايضات المالية، يجب توضيح ما إذا كانت الحكومة المركزية تتمتع بسلطة الدخول في مثل هذه المعاملات. في قضية ١٩٨٨ الشهيرة، اكتشف المراجعين أن لندن بورو من هامر سميث وفولهام تعرض كبير لمقايضات أسعار الفائدة. عندما كانت الآراء القانونية التي تم الحصول عليها، استنتج أن المنطقة لم يكن لديها أي سلطة قانونية للدخول في هذه المعاملات، وبالتالي أعلنت المحاكم أن العقود غير قانونية (في إشارة إلى مبدأ الترا أن العقود كانت خارج نطاق السلطة أو السلطة القانونية للمقاطعة). البنوك المتورطين في هذه الصفقات المبادلة فقدت الملايين من الجنيهات.

والتفويض من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية يوجد في التشريع الأساسي ، عادة في قانون منفصل بشأن الدين العام أو قانون مماثل ؛ في قانون نظام الميزانية ، إلى جانب قانون الميزانية السنوية؛ أو في مرسوم المسؤولية المالية. وفي معظم الحالات، يقتصر تفويض السلطة المقترضة بيان للأغراض التي يمكن للسلطة التنفيذية أن تقترضها (على سبيل المثال لتمويل عجز الموازنة أو إعادة تمويل القروض المستحقة) أو بحد أقصى صافي الاقتراض السنوي أو الدين القائم. ولتلبية الحد الأدنى من المتطلبات، يجب أن يحدد التشريع أيضا الأغراض والتي يمكن للحكومة أن تقترضها. السبب الرئيسي لإدراج الاقتراض والغرض من ذلك في التشريع الأساسي هو الحماية من الاقتراض من أجل المضاربة في الاستثمارات أو لتمويل النفقات التي لم تدرج في الميزانية السنوية ولا يوافق عليها السلطة التشريعية بطريقة أخرى.

وإذا سمح بهذا الأخير، فإن عملية الميزانية ستفقد معناها ويمكن أن يجبر السلطة التشريعية في النهاية إلى رفع الضرائب أو خفض النفقات لخدمة الدين المتعاقد عليه لتمويل هذه النفقات.

ومن أمثلة أغراض الاقتراض الواردة في التشريعات ما يلي:

- تمويل عجز الميزانية والرصيد النقدي؛
 - تمويل المشاريع الاستثمارية التي وافقت عليها التشريعية خارج عملية الميزانية؛
 - إعادة التمويل والتمويل المسبق للديون المستحقة؛
 - تمويل الوفاء بالضمانات المحفزة.
 - الوفاء بمتطلبات البنك المركزي لسد النقص في احتياطات العملات الأجنبية
 - الوفاء بمتطلبات البنك المركزي لإصدار سندات الخزينة (سندات الخزانة) لدعم أهداف السياسة النقدية (على سبيل المثال، لاستنزاف السيولة الزائدة من السوق المحلية)؛
 - القضاء على الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البيئية.
- ومن القيود الأخرى الشائعة على الاقتراض** من جانب السلطة التنفيذية الاحتفاظ بها من قبل البرلمان أو مؤتمر سلطة التصديق على بعض اتفاقيات القروض، خصوصا القروض التي يتم جمعها في الخارج.

وينبغي أن يكون إجراء التصديق هذا محدودا إلى اتفاقيات القروض المصنفة كمعاهدات (على سبيل المثال، الاتفاقات الدولية المبرمة بين الحكومات ذات السيادة [أي الدين الثنائي] أو اتفاقات بين حكومة ذات سيادة وموضوع دولي آخر مثل البنك الدولي [أي الديون المتعددة الأطراف]). ولأسباب عملية، فإن السلطة التنفيذية تفوض عادة الاقتراض (أي كيان أو كيانات إدارة الدين)، الذي عقد نيابة عن الحكومة. يوجد هذا التفويض في التشريع الثانوي مثل الأوامر التنفيذية، والمراسيم، والأوامر، وما إلى ذلك. ومن المهم أن يكون هناك خط واضح للتفويض، سواء بالنسبة للرقابة الداخلية أو للوفاء بالمقتضى.

ويطلب جميع الدائنين والمقرضين التزاما قانونيا وقابلا للإنفاذ عقد مع الحكومة بصفقتها المقترض. وتنطبق نفس المعايير على مسألة ضمانات القروض، والسلطة التنفيذية عادة لا يمكن أن تصدرها دون موافقة السلطة التشريعية.

في حالات نادرة التي يمكن فيها للسلطة التنفيذية إصدار هذه الضمانات دستوريا دون أي تفويض من السلطة التشريعية، سيكون كافيا للتحقق من أن الكيان الذي أصدره قد أذن به على النحو الواجب من خلال التشريع الثانوي. ولا تتطلب المعاملات المتعلقة بالديون مثل المقايضات عادة الموافقة عليها السلطة التشريعية. وإذا سمحت المعاملات المتعلقة بالديون في التشريعية وكثيرا ما يفوضون إلى السلطة التنفيذية.

والأساس المنطقي الثاني للمعيار الأول PI-1 هو ضمان أن الإطار القانوني، على الأقل للحصول على أعلى الدرجات، ويشمل أيضا (أ) أهداف واضحة لإدارة الدين. (ب) يتطلب تنمية استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين؛ و (ج) شرط تقديم التقارير إلى السلطة التشريعية حول أنشطة إدارة القروض والضمانات.

الأهداف المشتركة لإدارة الدين:

- الوفاء بمتطلبات القروض الحكومية.
- تقليل التكاليف المتوقعة على المدى المتوسط والمدى الطويل، مع الحفاظ على المخاطر في حافطة الديون بمستويات مقبولة؛
- تعزيز تنمية سوق الدين المحلي.

وينبغي أن يكون لهذه الأهداف قوة معينة لترسيخ استراتيجيات إدارة الدين. أنه من الأفضل والأكثر شيوعاً أن تحدد أهداف إدارة الدين الحكومية في التشريع الأساسي. وهذا يعطيهم أهمية خاصة ويمنع تغييرات لأمر خاصة و متكررة. ويمكن إجراء مقارنة مع الإطار التنظيمي بالنسبة للسياسة النقدية، حيث يكون الهدف الرئيسي للسياسة النقدية (على سبيل المثال، استقرار الأسعار) حسب القاعدة المحددة في التشريع الأساسي (قانون البنك المركزي). وبمجرد تعيين أهداف إدارة الأهداف ، يجب ترجمتها إلى مرحلة تشغيلية التي تحدد الإطار المتوسط الأجل لكيفية تنفيذ الحكومة لأهداف إدارة الدين الحكومية.

ووفقاً للممارسة الدولية السليمة ، كان شرط وضع استراتيجية الدين في التشريع الأساسي وقد أدرج أيضاً في هذا المؤشر كمطلب للحصول على أعلى الدرجات. رفع التقارير إلى السلطة التشريعية يزيد الشفافية ويعزز المسائلة. ومتطلب الإبلاغ هو عادة يوجد في أي سياسات- بما في ذلك تحقيق أهداف طويلة الأجل (مثل استقرار الأسعار بالنسبة للسياسة النقدية، كما ذكر أعلاه).

والشرط الرئيسي لتقييم إدارة الدين DPI-1 هو استعراض التشريع لكي نرى إن كانت تلبي متطلبات البعد التي يتعين تقييمه. ومن المهم أيضاً لتحديد مدى التقيد بالتشريع لأنه في بعض البلدان، قد يكون التشريع كافياً ولكن قد لا يتم تنفيذه بالكامل. إذا لم يكن التشريع كذلك ينبغي أن يقرأ المؤشر التالي كما لو لم يكن التشريع قائماً.

البعد المطلوب تقييمه

وجود، وتغطية، ومحتوى الإطار القانوني للترخيص ل بالاقتراض، والاضطلاع بأنشطة أخرى في إدارة الدين الحكومي، وإصدار ضمانات القروض (الجدول ٢)

الجدول ٢. تقييم ودرجات الإطار القانوني

الدرجة	المتطلبات
أ	يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب التشريع الأساسي ووضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين ، وتقديم تقارير سنوية إلزامية إلى السلطة التشريعية الذي يغطي تقييم النتائج مقابل الموافقة على استراتيجية إدارة الدين.
ب	ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التشريع الأساسي يتضمن أهداف واضحة في إدارة الدين ويتطلب تقديم تقارير سنوية إلى السلطة التشريعية الذي يغطي أنشطة إدارة الدين و ضمانات القروض الصادرة.
ج	ويوفر التشريع (الأساسي والثانوي) إدنا واضحاً بالاقتراض وإصدار ديون جديدة، والاضطلاع بالمعاملات المتصلة بالديون (حيثما ينطبق ذلك)، و لإصدار ضمانات القروض (حيثما ينطبق ذلك)، وكل ذلك نيابة عن الحكومة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشريع الأساسي يحدد الأغراض التي من أجلها مكنت السلطة التنفيذية فرع الحكومة من الاقتراض.
د	لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- نسخة من جميع التشريعات الأساسية ، التي ينبغي أن تكون متاحة على شبكة الإنترنت ومواقع الحكومة، ووزارة المالية ، والكيان الرئيسي لإدارة الدين، أو البنك المركزي.
- نسخة من جميع التشريعات الثانوية، التي ينبغي أن تكون متاحة على المواقع من الحكومة، وزارة المالية، مدير وكيانات إدارة الهجرة الدولية الأخرى، أو البنك المركزي.
- إذا كانت قائمة التشريعات الأساسية واسعة (على سبيل المثال، أكثر من ٢٠ مختلف الوثائق في بعض البلدان)، قد يكون كافيا للحصول على نسخة من القوانين الأكثر أهمية أو ذات الصلة، جنباً إلى جنب مع قائمة من جميع الثانوية التشريع.

أسئلة إرشادية .

- هل هناك تفويض واضح في التشريع الأساسي للموافقة على القروض و ضمانات القروض نيابة عن الحكومة المركزية المخصصة للرئيس، أو مجلس الوزراء ، أو مباشرة إلى وزير المالية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي التشريعات التي تمنح الإذن، وما هي الأقسام ذات الصلة أو بنود؟
- الذي يوقع على وثائق القرض وغيرها من الوثائق اللازمة المتعلقة اقتراض معين؟ أي التشريعات توفر هذا الإذن، و ما هي الأقسام أو البنود ذات الصلة؟
- من الذي يوقع على وثائق القرض وغيرها من الوثائق اللازمة المتعلقة اقتراض معين؟ ما هي التشريعات التي تنص على هذا الإذن، وما هي الأقسام أو البنود ذات الصلة؟
- هل هناك إذن واضح في التشريعات الثانوية للاضطلاع بالديون والمعاملات وإصدار ضمانات القروض نيابة عن المركز حكومة ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التشريعات التي تمنح الإذن وما هي الأقسام أو البنود ذات الصلة؟
- أي أقسام أو بنود في التشريع تغطي:
- أهداف الاقتراض المحددة.
- أهداف واضحة لإدارة الدين.
- ضرورة وضع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين؛ و
- تقديم تقارير إلزامية سنوية والسلطة التشريعية تغطي أنشطة إدارة الدين، و ضمانات القروض، حيثما ينطبق ذلك.
- هل كان هناك أي حالة في السنوات الخمس الماضية لم تكن فيها القوانين تم اتباعها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الحالات، ولماذا لم تتبع القوانين، وما هي العواقب.

DPI-2 الهيكل الإداري

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. الهيكل الإداري لقروض الحكومة المركزية و المعاملات المتعلقة بالديون والأساس المنطقي هو ضمان أن يكون الهيكل الإداري للاقتراض والديون المعاملات ^٨ فعالة وأنها تتضمن تقسيم واضح ما بين

- المستوى السياسي، أي البرلمان أو الكونغرس، الرئيس، أو مجلس الوزراء، ووزير المالية، الذي يحدد الأهداف العامة لإدارة الدين الحكومية المركزية، ويقرر مستوى المخاطر الذي الحكومة على استعداد للتسامح عن طريق الموافقة على الخطة الاستراتيجية المتوسطة أجل لإدارة الدين ؛ و

- المستوى التنفيذي، الذي يشمل الكيانات المسؤولة عن التنفيذ واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة واستراتيجية إدارة الدين، وبالتالي فهي تشمل تنظيمًا فعالًا على مستوى التنفيذ لسياسة إدارة الدين في الحكومة. وتتمثل ميزة هذا التقسيم في أن القرارات الرئيسية بشأن مجمل حجمها من المديونية والمخاطر المقبولة في حافظة الديون - في الشروط من حيث تأثيرها على الميزانية، والضرائب، وبرامج الإنفاق الحكومي، أو غيرها مثل هذه المؤشرات المالية - تم توقيعها من صانعي القرار السياسي بينما يسمح للمهنيين الفنيين للحصول على أفضل النتائج المعدلة حسب المخاطر من خلال تلك المؤشرات.

ويساعد هذا الفصل على التقليل من مخاطر المالية العامة أو الميزانية أو هيمنة السياسة المتعلقة بالميزانية على إدارة الديون الحكيمة - على سبيل المثال، عن طريق خفضها تكلفة الفائدة على الدين في أوقات قيود الميزانية على حساب أعلى المخاطر في محفظة الديون. ويشمل تقييم هذا البعد أيضًا تقييم "سياسي لا مبرر له مشوش"

ومن أمثلة هذا التدخل عندما يكون وزير المالية (أو ما يعادلها) بالضغط على مدير الديون للاقتراض في نهاية قصيرة من منحنى العائد أو بعملة منخفضة القيمة لتقليل تكلفة خدمة الدين قصيرة الأجل على حساب زيادة المخاطر في محفظة الديون التي تتعارض مع الاستراتيجية المعتمدة.

أنواع السلوك الأخرى التي ينبغي تجنبها في:

(أ) المشاركة في مناقشات أي سعر قطع بعد تلقي العطاءات في مزاد للأوراق المالية الحكومية؛

(ب) الاختيار من عملات الاقتراض في معاملات القروض الفردية؛ و

(ج) اختيار مدير رئيسي والبنوك لإصدار الأوراق المالية المجمعة في العالم أو أسواق رأس المال المحلية، أو من خلال قروض من بنوك تجارية مختارة.

ومع ذلك، تقديم قرض بشروط ميسرة من دائن متعدد الأطراف ينطوي على مجموعة من الآثار المترتبة على السياسات لها بوضوح آثار سياسية وربما تخضع للتدقيق السياسي دون أن تكون مؤهلة للتدخل غير المبرر. وبالمثل، فإن إصدارات السندات العامة الكبيرة، والاقتراض من مصادر جديدة، أو الاقتراض من

خلال هياكل جديدة قد لا تفوض لنفس المستوى المحلي الروتيني سندات خزانة و - مشروع قانون المزايدات.

كما يتم تقديمه على مستوى "ب" شرط أن "القروض ويتم توجيه المعاملات المتعلقة بالديون من خلال استراتيجية رسمية متوسطة الأجل لإدارة الدين".

معايير التقييم أينما كانت هذه الاستراتيجية يرد وصفها في المعيار DPI-3 ("استراتيجية إدارة الديون") وتطبق على مستوى "ج". وهذا يعني أنه مطلوب درجة ج في DPI 3 للتأهل للحصول على درجة ب في هذا البعد.

على الرغم من التوصية، فإن أداة تقييم إدارة الدين على مستويات ب ، ج - لا تتطلب إنشاء كيان رئيسي لإدارة الديون أو مكتب لإدارة الديون (DMO) ليكون مسؤولاً عن أنشطة إدارة الدين على المستوى التنفيذي.

إذا كانت الحكومة لديها عدة كيانات أنشطة الدين ، ومع ذلك ، فمن الضروري تبادل المعلومات بانتظام وتنسيق دوري بين أنشطة إدارة الدين من خلال آليات رسمية. ولتسهيل التنسيق، يمكن اختيار أحد هذه الكيانات لتولي القيادة ، أو يمكن إنشاء لجنة تنسيق مشاركة المعلومات في الاجتماعات العادية. والتنسيق ضروري لتجنب الإرهاق وتتبع مخاطر حافظة الديون.

هذا الجانب بشكل خاص مهم عندما يتم توجيه أنشطة إدارة الدين من قبل استراتيجية إدارة الديون على المدى المتوسط وخطة الاقتراض السنوية.

للحصول على أعلى الدرجات، هناك شرط أن يكون لإدارة الدين كيان رئيسي وتكون هي المسؤولة عن القيام بجميع القروض والمعاملات المتصلة بالديون. مع هذا الهيكل، فمن المقبول إذا تم تنفيذ بعض أنشطة إدارة الديون من قبل كيانات أخرى "وكلاء" للكيان الرئيسي لإدارة الديون. (على سبيل المثال، يجوز للبنك المركزي إجراء مزادات الأوراق المالية الحكومية في السوق المحلية، أو هيئة ادخار إصدار شهادات ادخار حكومية في قطاع التجزئة المحلي). في هذه الحالات ، الحقوق والالتزامات من الأطراف ، يجب أن تكون واضحة بكل المميزات في شكل اتفاق وكالة رسمية ، في التشريعات الثانوية، أو كليهما.

البعد ٢. الهيكل الإداري لإعداد وإصدار سندات العملة من مركز ضمانات القروض الحكومية.

والأساس المنطقي هو ضمان أن يكون الهيكل الإداري للإعداد والإصدار من ضمانات القروض الحكومية المركزية فعالة. ضمانات القروض ممتدة، إلى أطراف ثالثة هي التزامات طارئة صريحة يتم إصدارها عادة لدعم مالي لمستفيد أو مشروع معين أو قطاع معين من الاقتصاد. ولأن هذا قرار سياسي، فإن استخدام الضمانات ينبغي أن يتخذ قراراً على المستوى السياسي. ومع ذلك، وكما هو الحال في معاملات الديون، من المرغوب فيه ترك كامل المسؤولية عن التحضير والإصدار الفعلي لضمانات القروض لكيان واحد، أي كيان ضمان رئيسي مسؤول عن:

• تقييم مخاطر الائتمان بشكل مستقل.

• التخفيف من الآثار المالية لإهمال أو حدث مثير.

• مراقبة المخاطر خلال فترة ضمان القرض.

• تنسيق اقتراض المستفيدين من الضمان مع حكومة الاقتراض المركزية

• تسجيل هذه الضمانات بشكل صحيح.

مع هذا الهيكل، يكون مقبولا إذا تم إصدار ضمانات قرض معينة من قبل كيانات أخرى "وكلاء" للكيان الرئيسي للضمان (على سبيل المثال، كيان ضمان محدد لإصدار ضمانات قروض فردية لدعم المزارعين تحت نظام ضمان معين). في هذه الحالات، الحقوق والتزامات للأطراف ينبغي أن يكون واضحا، ويفضل أن يكون ذلك في اتفاق وكالة رسمية، في المرحلة الثانوية أو كليهما. ومن المرغوب فيه أيضا أن تكون القرارات المتعلقة بالضمانات الفردية موجهة من خلال سياسة حكومية رسمية أو وثيقة إطارية.

والأساس المنطقي لهذا هو توفير الشفافية فيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد أو أنواع المشاريع المدعومة بضمانات، من أجل الحد من مخاطر اتخاذ قرارات لغرض ما بالذات أو سياسية المحسوبية. ويمكن أن توفر السياسة أو وثيقة الإطار أيضا معايير لتقييم الأهلية (الجدارة)، بما في ذلك بداية مخاطر الائتمان. في كثير من الأحيان دليل الإجراءات المعنية يتضمن العمليات التي ينبغي اتباعها (مثل تلك المدرجة سابقا بصفتها مسؤوليات كيان الضمان الرئيسي). التنسيق بين قروض الحكومة المركزية ومستفيدي الضمان ذو أهمية خاصة عند قيام كل منها يباشر الاقتراض من السوق.

من وجهة نظر الدائنين أو المستثمرين، سواء كانت الحكومة تقترض مباشرة أو ما إذا كانت تدعم الاقتراض من قبل كيان آخر من خلال ضمان القروض السيادية لا يحدث فرقا كبيرا عند تقييم مخاطر الائتمان. في كل الحالات، مخاطر الائتمان هي نفسها، وبالتالي فإن علاوة مخاطر الائتمان تكون مماثلة.

ومع ذلك، قد تنشأ اختلافات في الأسعار قد ترتفع بسبب السيولة المتوقعة للضمانات، فضلا عن كفاءة عملية استدعاء الضمان في حالة عدم الأداء. ومع ذلك، إذا كان القرض الأساسي بشكل جوهري كثر تكلفة من الحكومة قد يكون التفاوض بسبب عدم خبرة مستفيدي الضمان، وهذا العامل يمكن أن يؤثر تثبيت الأسعار في المستقبل من الاقتراض من سوق الاقتراض من الحكومة نفسها.

وبالمثل، إذا كل من الحكومة والمستفيد المضمون يدخلان نفس السوق بسبب عدم وجود مشاورات مسبقة كلما كانت فرصة السوق مواتية، فإنه من المرجح أن يؤدي إلى المزيد من القروض المكلفة على حد سواء، وخلق انطباع من الفوضى بدلا من التنسيق المنظم لعملياتها في السوق.

بعض البلدان تفوض كيان إدارة الدين الرئيسي أن يقوم أيضا بإعداد وإصدار ضمانات القرض بمجرد القرار السياسي لدعم مستفيد معين أو مشروع بضمانات. جزء من تقنية المهارة عادة توجد في كيان إدارة الدين الرئيسي، إن هذا النهج يضمن التنسيق الفعال أيضا مع عمليات الاقتراض من الحكومة.

في البلدان ذات العدد القليل من الموظفين فإن أعضاء بشكل كافي يتدربون في مجال التمويل ، وهذا الهيكل الإداري بشكل خاص ذات صلة بتحسين التنسيق والاستخدام المفيد للمهارات التقنية الشحيحة.

في حالة وجود أكثر من هيكل إداري ، فمن المهم أن تكون والكيانات المسؤولة عن إعداد وإصدار ضمانات القروض تبادل المعلومات بانتظام والتنسيق عن كثب أنشطتها الخاصة فيما بينها ومع كيان أو كيانات إدارة الدين. وينبغي أن يتم ذلك من خلال ترتيبات مؤسسية رسمية والتي يتم بموجبها تساهم في تدفقات المعلومات بانتظام.

وفي بعض البلدان ، التي يوفر الإطار القانوني الإذن بإصدار القرض ولكن لم تصدر أية ضمانات لفترة طويلة من الزمن (أكثر من خمس سنوات). وفي هذه الحالات ، ينبغي تطبيق الدرجة "لا ينطبق".

في أداة تقييم أداء إدارة الدين الحكومية "ضمانات القروض" لا تشمل ضمانات ائتمان الصادات أو غيرها من الالتزامات الطارئة الصريحة أو الضمنية.

الأبعاد التي سيتم تقييمها وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ٣)

١: الهيكل الإداري لقروض الحكومة المركزية والديون المتصلة بها المعاملات

٢: الهيكل الإداري لإعداد وإصدار الحكومة المركزية ضمانات القروض

الجدول ٣. تقييم ودرجات الهيكل الإداري

الدرجة	المتطلبات
أ	١- تستوفي متطلبات الدرجة ب. وبالإضافة إلى ذلك ، القروض والديون ذات الصلة بالمعاملات التي تتم فقط من قبل كيان إدارة الدين الرئيسية. ٢- تستوفي متطلبات الدرجة ب. بالإضافة إلى ذلك ، ضمانات القروض وإعدادها وإصدارها تدار من قبل كيان ضمان واحد ، والتي قد تكون كيان إدارة الدين الرئيسية.
ب	١- يستوفي الحد الأدنى المطلوب للنتيجة ج. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن القروض و المعاملات المتعلقة بالديون يتم توجيهها من خلال استراتيجية رسمية متوسطة الأجل لإدارة الدين وتنفذ دون تدخل سياسي لا مبرر له. ٢- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن القرارات توجه بإطار ضمان رسمي أو سياسة حكومية.
ج	١- يجري الاقتراض والمعاملات المتصلة بالديون إما من قبل المدير كيان ديم أو، إذا لم يكن هناك كيان ديمي الرئيسي، من قبل كيانات إدارة الشؤون المالية التي بانتظام وتبادل المعلومات المتعلقة بالديون وتنسيق أنشطتها على نحو وثيق من خلال آليات مؤسسية رسمية. ٢- إذا كان ذلك ممكناً، يتم إعداد ضمانات القروض وإصدارها من قبل واحد أو أكثر والجهات الحكومية التي تتبادل المعلومات بانتظام وتنسق بشكل وثيق لأنشطتها من خلال آليات رسمية، فيما بينها ومع كيان أو كيانات إدارة الدين.

د	١- لا يفى بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة جـ. ٢- لا يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة جـ.
---	--

الوثائق الداعمة

٠ الهيكل التنظيمي والتشريعات الثانوية التي تحدد الكيانات المشاركة في إدارة المخاطر وإعداد وإصدار ضمانات القروض و أدوارهم ومسؤولياتهم

٠ صورة من اتفاق الوكالة بين كيان إدارة الدين الرئيسية و البنك المركزي (في حالة وجود مثل هذا الاتفاق)

٠ صورة من إطار الضمان الموثق والمعتمد أو سياسات الحكومة .

أسئلة إرشادية

- ما هي الكيانات التي تتحمل مسؤولية أنشطة إدارة الدين؟ ما هي الادوار والمسؤوليات لكل منها ؟
- ما هي العمليات ، ومن المسؤول عن التفاوض والتعاقد والقروض الجديدة (الميسرة والمتعددة الأطراف والثنائية والتجارية والمحلية، وهكذا دواليك)؟
- ما دور السلطة التشريعية أو الوزراء أو مجلس الوزراء ، ووزير المالية يؤدونه في أي اقتراض جديد، لا سيما مع فيما يتعلق بالإذن بالاقتراض وأثناء التفاوض على العقد و عملية التعامل؟
- إذا كان هناك كيانان أو أكثر من الكيانات، فما هي الديون وغيرها من المعلومات تتبادل بينهما؟ كم مرة يتم تبادل هذه المعلومات؟ هل تقوم الكيانات بتنسيق أنشطتها على نحو وثيق لتجنب الإرهاق وتتبع مخاطر المحفظة، وما هي الآلية المستخدمة لذلك التنسيق؟
- هل توجد وثيقة أو وثيقة إطارية موثقة ومعتمدة تحدد معايير البت فيما إذا كان ينبغي منح الضمانات أم لا والاجراءات الواجب اتباعها؟

• من هو المسؤول عن إعداد وإصدار ضمانات القروض؟ كيف يتم إعداد تلك القروض؟

• إذا كان هناك كيانان أو أكثر من الضمانات، فما هي المعلومات التي يتم تبادلها بينهم؟ كم مرة يتم تبادل هذه المعلومات؟ هل هذه الكيانات تنسق بانتظام بين أنشطتها لتفادي أوجه عدم الاتساق في النهج (على سبيل المثال، عتبات مخاطر الائتمان)؟ ما هي الآليات التي تستخدم لأغراض التنسيق؟

• هل يتم تنسيق القروض المضمونة من قبل المستفيد من ضمانات القروض مع اقتراض الحكومة المركزية، وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟

DPI-3 استراتيجية إدارة الديون

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. جودة وثيقة استراتيجية إدارة الدين

والأساس المنطقي هو ضمان أن الحكومة قد أعدت وأقرت استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الديون والتي تستند إلى أهداف إدارة الدين الإنمائية طويلة الأجل وتحدد خلالها إطار افتراضات الاقتصاد الكلي للحكومة والإطار العام للميزانية.

وينبغي فصل تصميم استراتيجية إدارة المخاطر عن تحليل القدرة على تحمل الديون (DSA) ، على الرغم من أن المعلومات الواردة من كل منها تكميلية وتقدم معلومات أساسية لمديري الديون.

وتحليل القدرة على تحمل الديون (DSA) هو مفتاح أدوات السياسة المالية والميزانية لتقييم استدامة مسار الديون المستقبلية على المدى الطويل بعض افتراضات الاقتصاد الكلي، في حين أن استراتيجية إدارة الدين هي خطة أن تعتزم الحكومة تنفيذ على المدى المتوسط لتحقيق المطلوب تكوين محفظة ديونها ، الذي تستحوذ على أولوياتها فيما يتعلق بالمبادلات وتكلفة المخاطر. وهي تعمل على تحقيق أهداف إدارة الدين، وتركز بقوة على إدارة مخاطر التعرض المضمنة في محفظة الديون - وخاصة الاختلافات المحتملة في تكلفة خدمة الديون وأثرها على الميزانية. يجب أن تغطي استراتيجية إدارة الدين جميع الديون القائمة للحكومة والمتوقعة بما في ذلك من البنك المركزي، مع الحد الأدنى لمدة ثلاث سنوات، (وبالتالي فإنه يحتاج إلى تحديثها سنوياً). وعلى وجه الخصوص، تحدد استراتيجية إدارة الدين كيف تكون التكلفة وتنوع خصائص التكلفة مع التغيرات في مكونات محفظة الديون. وسيختلف محتوى ومؤشرات مخاطر الاستراتيجية من بلد إلى آخر بلد، اعتماداً على مرحلة التنمية الاقتصادية، ومصادر التمويل، واتساع وعمق سوق الدين المحلي، والمعاملات تستخدم لإدارة ديون الحكومة.

ويفضل أن تشمل وثيقة استراتيجية إدارة الدين على ما يلي:

- وصف مخاطر السوق التي تدار (العملة، سعر الفائدة، ومخاطر إعادة التمويل أو التمديد) والسياق التاريخي لمحفظة الدين.
- وصف البيئة المستقبلية لإدارة الدين، بما في ذلك التوقعات المالية والدين التوقعات ؛ والفرضيات بشأن أسعار الفائدة وأسعار الصرف ؛ والقيود على اختيار المحفظة، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بتطوير السوق وتنفيذ السياسة النقدية.
- وصف التحليل الذي تم إجراؤه لدعم آلية إدارة الدين الموصي بها مع توضيح الفرضيات المستخدمة وقيود التحليل.
- الاستراتيجية الموصي بها والأساس المنطقي لها وعلى وجه التحديد، المؤشرات التالية التي من المرجح أن يتم تقييمه.

• إجمالي خدمة الدين في ظل سيناريوهات مختلفة، وخاصة الحساسية للفائدة وأسعار الصرف وأسعار التبادل.

• استحقاق الدين في ظل سيناريوهات مختلفة.

• المعايير الاستراتيجية مثل:

• نسبة الدين بالعملات الأجنبية إلى الدين المحلي

• تكوين عملة الدين بالعملة الأجنبية.

• الحد الأدنى لمتوسط استحقاق الدين.

• الحد الأقصى من حصة الديون التي يسمح باستحقاقها خلال سنة أو سنتين من سنوات الميزانية

• الحد الأقصى لنسبة الديون قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة) إلى الديون طويلة الأجل.

• الحد الأقصى لمعدل العائد المتغير إلى الدين بسعر ثابت. و

• متوسط الحد الأدنى لمعدل إعادة تسعير الفائدة.

وبالنسبة للبلدان التي لا تتمتع إلا بقدر محدود من إمكانية الوصول إلى أدوات الدين القائمة على السوق تعتمد بشكل رئيسي على التمويل الميسر الرسمي الخارجي، كل هذه المعايير على أساس المخاطر قد لا تكون ذات أهمية مماثلة. في مثل هذه الحالات، والأكثر صلة لمعامل التغير التي تتضمن المخاطر على حافظة الديون ربما تكون تركيبة العملة ، وتكوين سعر الفائدة ، ومبلغ الدين الذي يجب إعادة تمويله على مدى زمن معين .

وينبغي أن تحدد التوصيات أهدافا ونطاقات لمؤشرات المخاطر الرئيسية من المحفظة وبرنامج التمويل على مدى الأفق المتوقع . كخطوة مؤقتة ، فإنه يكون كافيا للتعبير عن الاستراتيجية توجيهات إرشادية للإشارة إلى الاتجاه الذي يتوقع أن تتطور فيه بعض المؤشرات الرئيسية (على سبيل المثال، بيان بأن "مبلغ الدين بالعملة المحلية المستحق خلال ١٢ شهرا سينقص "). وبالإضافة إلى ذلك ، إذا كان واحدا من أهداف إدارة الدين هو تعزيز وتطوير سوق الدين المحلي، ينبغي أن تشمل الاستراتيجية تدابير لدعم مثل هذه التنمية.

للحصول على أعلى الدرجات (أ أو ب)، ينبغي أن يستند نطاق الهدف لمؤشرات المخاطر إلى تحليل للتكاليف والمخاطر. وينبغي أن يوفر هذا التحليل فهم فيما يتعلق بتطور تدفقات خدمة الدين وبدائل الاقتراض وفقا للقيم المتوقعة للفائدة وأسعار الصرف المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك ، مطلوب تحليل البيئات الأقل ملائمة لسوق الدين الداخلي والخارجي، بما في ذلك مفاجئات سعر الفائدة وسعر الصرف . وينبغي لمثل هذا الضمان أن يساعد مديري الديون في اختيار "واقعية" نطاقات مؤشرات المخاطر المختارة.

ويمكن تحقيق مزيد من التنقيح في تحليل مخاطر التكلفة عن طريق تحسين اختيار سيناريوهات أسعار الفائدة وأسعار الصرف في المستقبل، بما في ذلك الصدمات التي ربما حدثت في الماضي. ويتعين على البلدان التي لديها أصول مالية كبيرة أن تأخذ ذلك في الحسبان عند إجراء تحليل التكلفة والمخاطر. على فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون التعرض لمخاطر العملة أقل بكثير بالنسبة للحكومات ذات الأصول بالعملة الأجنبية التي تشكل صندوقاً لاستقرار النفط. الطريقة التي يمكن بها إدراج الأصول في التحليل سوف يعتمد ، من بين عوامل أخرى، في الأفق على تملك تلك الأصول وقدرة الحكومة على استخدامها وتجنب المخاطر لإجمالي محفظة الدين.

بالإضافة إلى تحليل مخاطر التكلفة ووضع الأصول، واستراتيجية إدارة الدين ينبغي أن تكون متسقة مع إطار الاقتصاد الكلي و مستوى تطور السوق المحلية (MTDS) (مذكرة استراتيجية الدين متوسطة الأجل ٩)

وينبغي أن تعكس الاستراتيجية حالة الدين الحالية للحكومة ، و أن أنشطة إدارة الدين . لذلك يتطلب تحديث استراتيجية إدارة الدين سنوياً ، للحصول على درجة "ج" إذا كانت غير محدثة أو غير فعالة يتم التعامل مع الاستراتيجية على أنها غير موجودة.

البعد ٢. عملية صنع القرار ونشر استراتيجية إدارة الدين

والأساس المنطقي هو ضمان أن الحكومة لديها عملية صنع قرار قوية من أجل تطوير الاستراتيجية ، وأن هذه الاستراتيجية نشرت. وينبغي وضع استراتيجية إدارة الدين بطريقة علنية وشفافة.

وهذه الاستراتيجية هي في الأساس قرار بشأن تحمل الحكومة المفضل للمخاطر الذي يجب تحديثه في كثير من الأحيان على نحو متكرر سنوياً - لتعكس الظروف المتغيرة (عملية تكرارية). وتعد جهة إدارة الدين الرئيسية و (أو كيانات إدارة الدين معاً) مقترح استراتيجية ملائمة على أساس الممارسة الدولية الجيدة القائمة ، ويفحص البنك المركزي تلك الاستراتيجية التي لا تتعارض مع تنفيذ السياسة النقدية ، ومجلس الوزراء، أو وزير المالية الذي يوافق على وثيقة الاستراتيجية. للحصول على ضمان الجودة الممتازة ، بعض البلدان لديها أيضاً مجلس استشاري متخصص للتعليق على مشروع الاستراتيجية قبل الموافقة عليه.

وعلى الرغم من أنه ينبغي تحديد الاستراتيجية على المدى المتوسط ، ينبغي أن تتم مراجعتها دورياً لتقييم ما إذا كانت الافتراضات لا تزال قائمة في ضوء تغير الظروف. تلك المراجعة ينبغي إجرائها سنوياً، ويفضل أن تكون جزء من عملية وضع الميزانية ، وإذا اعتبرت الاستراتيجية الحالية ملائمة ، ينبغي ذكر الأساس المنطقي لاستمراره.

وينبغي أن تكون استراتيجية إدارة الدين جزءاً لا يتجزأ من عملية إعداد الميزانية. وتوفر وثيقة الميزانية مصادر التمويل ، وينبغي مواءمتها مع التحليل والتوصيات المعبر عنها في استراتيجية الديون. ولذلك ينبغي أن تكون خطة الاقتراض السنوية متسقة مع استراتيجية الديون المتوسطة الأجل.

وبمجرد الموافقة نهائيا على الاستراتيجية ، فإن القروض وغيرها من أنشطة إدارة الدين يجب أن توجه من خلال الاستراتيجية ؛ أي أن الاستراتيجية توفر الدليل لأنشطة إدارة الدين الحالية. إذا لم يحدث ذلك، فالمؤشرات التالية ينبغي أن تقرأ كما لو كانت الاستراتيجية غير موجودة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (جدول رقم ٤):

- ١- جودة وثيقة استراتيجية إدارة الدين
- ٢- عملية صنع القرار ونشر استراتيجية إدارة الدين

9 <http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/mtds>

الجدول ٤ : تقييم ونقاط استراتيجية إدارة الدين

الدرجة	المتطلبات
أ	١ - يستوفي الحد الأدنى المطلوب للنتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن النطاقات المستهدفة لمؤشرات المخاطر تستند إلى تحليل شامل للتكاليف ، والمخاطر تطابق حساسية حافظة الديون أمام الصدمات في أسعار السوق - وهذه التحليلات تصف ، بوضوح الافتراضات المستخدمة والقيود من التحليلات. ٢ - يستوفي الحد الأدنى المطلوب للنتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الخطة السنوية لوضع الاقتراض الاجمالي يعتمد على الاستراتيجية الموافق عليها.
ب	١ - يستوفي الحد الأدنى المطلوب للنتيجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية إدارة الدين لديها نطاقات هدف واقعية لمؤشرات سعر الفائدة ، إعادة التمويل ، ومخاطر التداول الخارجي ، مما يعكس خصوصية بيئة الدولة. ٢- يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية مندمجة بشكل جيد في وثيقة الميزانية والنفقات المتوسطة الأجل أو الإطار العام للميزانية.
ج	١ - توجد استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الديون تغطي جميع خطط الديون القائمة للحكومة استنادا إلى أهداف إدارة الدين . تعبر الاستراتيجية على الأقل عن المبادئ التوجيهية للاتجاه المفضل لتطور للمؤشرات المحددة لأسعار الفائدة ، وإعادة التمويل ، ومخاطر تبادل العملة الخارجي . وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان مناسباً فإن وثيقة الاستراتيجية تتضمن وصفا للتدابير التي تستهدف دعم تطوير سوق الديون المحلية. ٢- يتم إعداد مقترح الاستراتيجية من قبل الهيئة الرئيسية لإدارة الدين أو، إذا لم يكن هناك كيان رئيسي لإدارة الدين، تشترك في إعدادها جهات إدارة الدين ، وتم أخذ رأي البنك المركزي؛ تمت الموافقة رسمياً على الاستراتيجية ؛ وأن الاستراتيجية معلنة ومتاحة بما في ذلك من خلال النشر على موقع الانترنت(المواقع) الرسمية وفي وسائل الإعلام المطبوعة.
د	١- لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٢- لا يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- صورة من أحدث استراتيجية لإدارة الدين
- تقارير مراقبة تنفيذ استراتيجية إدارة الدين
- تحديد طريقة صياغة الاستراتيجية والموافقة عليها

أسئلة إرشادية

- هل قامت الحكومة بكتابة وإقرار استراتيجية إدارة الدين المتوسطة الأجل؟
لو ذلك،
 - كيف تم إنتاج الاستراتيجية؟
 - أي كيانات أو أشخاص في إدارة الدين كانوا مسؤولين عن إنتاج الاستراتيجية ، وما هي أدوار كل منها؟
 - من أذن أو وافق على الاستراتيجية؟
 - ما التحليل الذي تم إجراؤه في صياغة الاستراتيجية؟
 - كيف تم إجراء التحليل ، من الذي كان مسؤولاً عن وضع معايير الاقتصاد ومعايير الميزانية ، ومن المسؤول عن التنبؤ بالديون؟ هل تم استشارة البنك المركزي في صياغة الاستراتيجية؟ هل تم التنسيق مع تنفيذ السياسة النقدية؟
 - هل تغطي الاستراتيجية البنود المطلوبة لتلبية الحد الأدنى للمتطلبات؟
 - هل كانت الاستراتيجية معلنة ومتاحة للجمهور؟ وإذا كان الأمر كذلك، متى نشرت، وفي أي شكل؟
 - كيف تم تنفيذ الاستراتيجية؟
 - كم مرة تم تحديث الاستراتيجية؟

٤ - DPI الإبلاغ عن الديون وتقييمها

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. نشر بيان إحصائي عن الديون، وضمانات القروض ، والعمليات المتصلة بالديون.

والأساس المنطقي هو ضمان أن تقوم الحكومة بإعداد نشرة إحصائية (أو ما يعادلها) للديون دوريا ونشرها. النشرة الإحصائية للديون (أو ما يعادلها) تغطي الديون الحكومية المحلية والخارجية ، وضمانات القروض، والعمليات المتصلة بالديون لضمان شفافية حافطة الديون و ضمانات القروض المستحقة ، وهو أمر حيوي بالنسبة للمستثمرين في ديون الحكومة المركزية ضمانات.١٠.

ويمكن أن تكون هذه النشرة إما في شكل وزارة مالية عادية أو منشورات البنك المركزي أو جداول إحصائية يصدرها مكتب للإحصاءات. وينبغي نشر النشرة سنويا على (الأقل) ويفضل أن تكون ربع سنوية (أو نصف سنوي) وتقديم معلومات عن أرصدة ديون الحكومة (حسب الدائن، تصنيف الإقامة، السند ، العملة ، أساس سعر الفائدة ، الدين الأصلي ، والمبلغ المتبقي)؛ وتدفقات الديون (مدفوعات أصل الدين والفوائد)؛ ونسب الدين والمؤشرات ؛ وتدابير المخاطر الأساسية لمحفظة الديون.

وينبغي أيضا تحليل ضمانات القروض حسب نوع القرض (على سبيل المثال، الدائن، تصنيف الإقامة، والصك، والعملة، و أساس أسعار الفائدة ، الدين الأصلي، والمبلغ المتبقي)، وتوضيح كم تم سداه بالفعل. بعض معايير أساس الخطر تتضمن نسب الديون المضمونة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛ القروض المضمونة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الديون المضمونة ؛ ينبغي توفير نسبة الضمانات التي تم إطلاقها خلال السنوات الخمس الماضية ، وغيرها من الضمانات. وعند مستويات التصنيف الأعلى ، ينبغي أن تغطي النشرة الإحصائية للديون أو ما يعادلها وفقا لتدابير المخاطر التالية :

• حصة من سعر الفائدة الثابت إلى الدين المتغير

• حصة الدين قصير الأجل وطويل الأجل

• متوسط وقت إعادة تسعير الفائدة

• حصة من سعر الفائدة ليتم إعادة تركيبها خلال سنة واحدة

• حصة الدين بالعملة الأجنبية إلى الدين بالعملة المحلية

• تكوين عملة الدين بالعملة الأجنبية

• متوسط وقت استحقاق الدين

• ملف استرداد الدين

- حصة الدين التي سيتم إعادة تمويلها خلال سنة واحدة

(10) يمكن نشر هذه النشرة الإحصائية في وسائط الإعلام المطبوعة، التي يتم نشرها على المواقع الإلكترونية للمكاتب، أو كلاهما.

البعد ٢. تقديم التقارير للسلطة التشريعية

والأساس المنطقي هو ضمان أن تكون الحكومة مسؤولة عن عمليات إدارة عمليات الدين أمام السلطة التشريعية وإلى مواطني الدولة من خلال تقديم تقارير متكررة عن إدارة الدين والعمليات المتصلة بالديون وجعل هذه التقارير متاحة للجمهور. هذا النهج يعزز الشفافية في عمليات إدارة الدين والحوكمة من خلال زيادة المساءلة عن المسؤوليات الكبيرة التي يتم تفويضها إلى كيانات إدارة الدين. وبالإضافة إلى تقديم معلومات كاملة عن الدين العام القائم، وتعزز المساءلة بتقديم تقرير سنوي مفصل إلى السلطة التشريعية مع تقييم عمليات إدارة الدين - بما في ذلك الاقتراض، وعمليات إدارة المسؤولية مثل تبادل الديون، وضمانات القروض وتمديداتها، والإقراض بها، ومن ثم نشر التقرير عن الحكومة بالموقع الإلكتروني.

والأساس المنطقي أيضا لذلك هو التأكد من أن عمليات إدارة الدين كانت وفقا للأهداف التي حددتها السلطة التشريعية مع استراتيجية إدارة الدين التي تمت الموافقة عليها من قبل السلطة التنفيذية. وينبغي أن يتضمن التقرير معلومات كافية لتمكين السلطة التشريعية لتقييم مدى نجاح عمليات إدارة الدين - بما في ذلك القروض الجديدة والمعاملات المتعلقة بالديون - في مقابل أهداف إدارة الدين.

إن كان هناك جهة رئيسية لإدارة الدين، يعد هذا التقرير ويرسل إلى السلطة التشريعية بواسطة هذه الجهة؛ إذا لم يكن هناك جهة رئيسية لإدارة الدين، فإن جهات إدارة الدين تشترك في إعداد هذا التقرير وتقديمه للسلطة التشريعية. في كلتا الحالتين، ينبغي نشر التقرير على المواقع الإلكترونية لجهات إدارة الدين.

للحصول على أعلى الدرجات، يجب أن يتضمن التقرير معلومات عن استراتيجية إدارة الدين المختارة فضلا عن تقييم للامتثال له وشرح لتلك الانحرافات المحتملة. إذا لم يكن هناك أهداف أو استراتيجية واضحة، فمن الممكن لتلبية بداية الدرجة (ج) من خلال إصدار تقرير سنوي الذي يقدم من خلال حساب عمليات إدارة الدين خلال الفترة، إلى جانب الأساس المنطقي لتلك العمليات.

يمكن أن يتضمن الأساس المنطقي كيف أسهمت عمليات إدارة الدين في تنفيذ الميزانية وأهداف السياسة المالية. ومن المتوقع أيضا أن تشمل الإشارة لإدارة المخاطر (المبينة في البعد ١)، تأثير التكلفة، والأحكام الصادرة في مقايضة التكلفة مقابل المخاطر. بالإضافة إلى تحليل تكلفة المخاطر. إن الأساس المنطقي للعمليات يمكن أن يأخذ في الحسبان الاتساق مع برنامج الاقتصاد الكلي ومع تطور مستوى السوق المحلية.

وبالنسبة الدرجات من ج و ب، قد يكون التقرير السنوي جزءا من وثيقة أخرى (على سبيل المثال، تقرير عن تنفيذ الميزانية أو ملاحظات على البيانات المالية) تتناول بالكامل المجالات المحددة في هذا الوصف.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ٥):

- ١- جودة وتوقيت نشر نشرة إحصائية للديون (أو نشرها بما يعادل ديون الحكومة ، وضمانات القروض، و عمليات الديون المتصلة بها
- ٢- عرض ومحتوى تقرير تقييم سنوي للسلطة التشريعية بشأن أنشطة إدارة الدين والأداء العام.

الجدول ٥: التقييم والتسجيل وتقارير تقييم الديون

الدرجة	المتطلبات
أ	١- استوفى شرط الدرجة ب . وبالإضافة إلى ذلك، هناك نشرة إحصائية للديون (أو ما يعادلها)، الذي يشمل مقاييس المخاطر الأساسية الرئيسية لمحفظة الديون تنشر على الأقل نصف سنوي، مع بيانات الديون التي لا تزيد عن شهرين من تاريخ النشر. ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، التقرير السنوي المستقل يحتوي على تقييم لما يلي: (أ) النتائج مقابل أهداف إدارة الدين الرقمية المذكورة، (ب) و استراتيجية إدارة الدين المختارة والأساس المنطقي وراءها، و (ج) الامتثال لتلك الاستراتيجية.
ب	١- يستوفى الحد الأدنى المطلوب للنتيجة جـ. وبالإضافة إلى ذلك، إحصاءات الديون أو ما يعادلها)، والتي تشمل تدابير المخاطر الأساسية الرئيسية للديون ، على الأقل سنويا، مع بيانات الديون التي لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ النشر ٢- تم استيفاء شرط الحد الأدنى لدرجة جـ وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التقرير السنوي (أو جزء من تقرير أوسع) يحتوي على تقييم كيف قد امتثلت أنشطة إدارة الدين الحكومية مع استراتيجية وثيقة واستراتيجية إدارة الدين المصدق عليها من الحكومة.
جـ	١- وتنشر سنويا نشرة إحصائية للديون (أو ما يعادلها)، مع الفئات الرئيسية المدرجة في قسم "الأساس المنطقي والخلفي" من إدارة الدين (باستثناء تدابير المخاطر الأساسية لحافظة الديون)، مع بيانات الدين التي هي لا يزيد عمرها عن ستة أشهر في تاريخ النشر. ٢- يتم تقديم تقرير (أو قسم من تقرير أوسع) يقدم تفاصيل عن الديون الحكومية المعلقة وعمليات إدارة الدين سنويا إلى السلطة التشريعية ، ويتاح أيضا للجمهور.
د	١- لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة جـ. ٢- لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة جـ.

الوثائق الداعمة

- نسخة من أحدث نشر لأرصدة وتدفقات الخارجية والديون المحلية للحكومة المركزية
- نسخة من أحدث نشرة إحصائية للديون أو ما يعادلها
- يجب أن تتوفر نسخ من تقارير التقييم السنوية
- نسخ من التقارير الأخرى (على سبيل المثال، تقرير تنفيذ الميزانية)، والتي تشمل تفاصيل أنشطة إدارة الدين.

أسئلة إرشادية

- ما هو الاجراء ، ومن هو المسؤول عن إعداد نشرة إحصاءات الديون أو ما يعادل تقرير الديون؟ كيفية تكرار نشر تلك المعلومات ؟ هل هي متاحة للجمهور؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف وبأي شكل؟
- هل تتضمن نشرة الدين الإحصائية أو ما يعادلها
- معلومات عن أرصدة ديون الحكومة (بواسطة الدائن، الإقامة والتصنيف ، والأداة، والعملة، وأسعار الفائدة ، والمبالغ المتبقية)؛
- تدفقات الدين (مدفوعات الأصل من الدين والفوائد).
- نسب الدين أو المؤشرات أو كليهما. و
- مقاييس المخاطر الأساسية لمحفظة الديون؟
- ما هي تقارير الدين الأخرى التي تصدرها الحكومة أو البنك المركزي؟ هل هي متاحة للجمهور؟ إذا كان
- ما هي الفترة الزمنية أو الفارق الزمني من فترة الإبلاغ عن الدين الى فترة إعداد التقارير الموثوقة عن الديون ؟ ما هي فعالية المقاييس المستخدمة لضمان دقة هذه التقارير؟
- من هو المسؤول عن التوقيع أو الإذن بإصدار عن هذه التقارير؟
- هل يقدم تقرير سنوي عن أنشطة إدارة الدين الى السلطة التشريعية ، وهل هذا التقرير مفصل بما فيه الكفاية ليمثل الأساس لتقييم الاقتراض وغيرها من أنشطة إدارة الدين؟
- هل يحتوي هذا التقرير على
- (أ) تقييم لكيفية امتثال أنشطة إدارة الدين لاستراتيجية إدارة الدين الحكومية ،
- (ب) هل استراتيجية إدارة الدين المختارة والأساس المنطقي وراء ذلك،
- (ج) تقييم النتائج مقابل استراتيجية إدارة الدين المذكورة ؟
- هل التقرير المعد متاح للجمهور؟

DPI-5 التدقيق

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. تواتر وشمولية عمليات التدقيق المالي، والامتثال ومراجعة الحسابات ، وتدقيق الأداء (لفعالية الحكومة وكفاءتها في عمليات إدارة الدين ، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية وفاعليته) وكذلك نشر تقارير المراجعة الخارجية للحسابات.

ويتمثل الأساس المنطقي في ضمان أن تكون أنشطة وسياسات وعمليات إدارة الدين رهنا بالتدقيق من جانب هيئات المراجعة الوطنية.

يتم تعزيز المساءلة عن إدارة الدين الحكومية عن طريق إدخال المراجعة المنظمة (الدورية) (الخارجية والداخلية) لأنشطة الإدارة الدين الحكومية بصلتها :

(أ) موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية؛

(ب) الفعالية وكفاءة عمليات إدارة الدين بما في ذلك الالتزام بأهداف إدارة الدين والاستراتيجية (إن وجدت)؛

(ج) فعالية نظام الرقابة الداخلية؛

و(د) الامتثال للقوانين والأنظمة.

وينبغي أن تكون معايير ممارسة المراجعة الخارجية متسقة مع المعايير الدولية مثل المعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للرقابة المالية العليا للمؤسسات (الإنٹوساي). الشفافية وإطار المساءلة لإدارة الدين يمكن أيضا تعزيزها من خلال الكشف العلني عن عرض المراجعة الخارجية لعمليات إدارة الدين.

وتسعى عمليات المراجعة المالية إلى تقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في معلومات الدين العام المفصح عنها في التقارير المالية ، سواء بسبب الخطأ أو الغش ، لإصدار رأي بشأن نزاهة مزاعم الدين العام. وستحدد عمليات مراقبة الامتثال أولا الأحكام المباشرة والمادية الهامة من القوانين واللوائح، ومن ثم إجراء الاختبارات لتحديد ما إذا كانت إدارة الدين تتمثل للأحكام القانونية.

وتتمثل عمليات مراجعة الأداء في عمليات تدقيق فعالية وكفاءة عمليات إدارة الدين. ويشمل جانب الفعالية التحقق من تحقيق الأهداف المعلنة والأثر الفعلي للأنشطة مقارنة بالأثر المراد لها. انها ايضا تتضمن فحص الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر التشغيلية. وينظر جانب الكفاءة في كفاءة استخدام الموارد ، بما في ذلك فحص نظم المعلومات ، فضلا عن مقاييس الأداء وترتيبات المراقبة. وفي عمليات تدقيق الأداء، يقوم المدققون أولا بتحديد المجالات الهامة جوهريا لإدارة الدين التي يمكن فحصها ، ثم تختار مجالات محددة حيث التدقيق على الأرجح يضيف قيمة كبيرة في تعزيز الفعالية والكفاءة والاقتصاد. وتشمل مراجعة نظام الرقابة الداخلية تقييم ما إذا كانت المراقبة قد تم تصميمها بصورة صحيحة لكي:

(أ) تقديم تأكيد معقول للحكومة لتحقيق أهدافها في إدارة الدين.

(ب) منع الاحتيال داخل منظمة.

وتشمل نظم الرقابة الداخلية التي تمنع الغش، على سبيل المثال ، تنظم وحدة إدارة الدين على أساس الفصل بين الواجبات، وجود معلومات سليمة وأمنة ((IT) ، وجود وحدة مراقبة للمخاطر والامتثال التي في كثير من الأحيان ترصد الالتزام بهذه القواعد الداخلية.

الممارسة السليمة في هذا المجال تشير إلى أن شفافية عمليات إدارة الدين معززة عندما تتاح نتائج عمليات المراجعة الخارجية للجمهور.

البعد ٢. درجة الالتزام بمعالجة النتائج من عمليات التدقيق.

والسبب الجوهري هو ضمان التزام صانعي القرار الحكوميين المعنيين هو معالجة نتائج عمليات المراجعة. والهدف من المراجعة الخارجية والداخلية هو تعزيز المساءلة في التعاقد على الديون وإدارتها. وينبغي أن تكفل الآليات اعتماد التصحيح والتدابير وفقا لتقارير المراجعة والاستجابات مناسبة من صناع القرار ذات الصلة ، لضمان أن النتائج من عمليات التدقيق عولجت.

ولتقييم الاحتياجات في إطار هذا المؤشر ، ينبغي عقد اجتماعات مع الممثلين لكل من هيئة الرقابة العليا (عادة ما يكون ديوان المحاسبة ووظيفة التدقيق الداخلي التي تغطي أنشطة إدارة الدين الحكومية) (عادة ما تكون وظيفة التدقيق الداخلية في وزارة المالية أو ما يعادلها).

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ٦):

١- تواتر عمليات المراجعة المالية ، ومراجعة حسابات الامتثال، وتدقيق الأداء (من فعالية وكفاءة عمليات إدارة الدين الحكومية ، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية)، فضلا عن نشر تقارير المراجعة الخارجية للحسابات.

٢ - درجة الالتزام بمعالجة نتائج عمليات المراجعة.

الجدول ٦. تقييم وتدقيق عمليات مراجعة الحسابات

الدرجة	المتطلبات
أ	١ - تستوفى متطلبات الدرجة ب وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تقارير أداء المراجعة الخارجية تتاح للجمهور في غضون ستة أشهر من انتهاء التدقيق. ٢ - تستوفى متطلبات الدرجة ب . وقد تم تنفيذ جميع الإجراءات في خلال الجدول الزمني.
ب	١ - يستوفى الحد الأدنى المطلوب للنتيجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مراجعة الأداء الخارجي للمنظمة ، فضلا عن عمليات المراجعة الداخلية لفعالية نظام الرقابة الداخلية المستخدمة في إدارة الدين الحكومية. ٢. يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خطة عمل تصف التدابير التصحيحية وتسلسل زمني لمعالجة التوصيات. وقد نفذت بعض الإجراءات.
ج	١- يتم إجراء مراجعة مالية خارجية لمعاملات إدارة الدين سنويا. وقد أجريت مراجعات خارجية للامتثال في السنتين الماضيتين . وتتاح تقارير المراجعة علنا في غضون ستة أشهر من انتهاء التدقيق. ٢- يصدر صانع و القرار المعنيون استجابة إدارية لمعالجة نتائج المراجعة الداخلية والخارجية لأنشطة إدارة الدين الحكومية
د	١- لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٢- لا يفي الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- نسخة من تشريعات التدقيق ، التي قد تكون متاحة بالموقع الالكتروني للحكومة أو الجهاز الأعلى للرقابة المالية.
- صورة من أي تدقيق مالي، وامثال، وأداء لأنشطة إدارة الدين التي اضطلعت بها خلال السنوات الخمس الماضية.
- نسخة من أي استجابة لمتابعة مراجعة الأداء ، ولا سيما لملاحظة رد الفعل والالتزام بمعالجة نتائج المراجعة.

أسئلة إرشادية

- هل تم القيام بأي عمليات تدقيق مالية خارجية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية على أنشطة إدارة الدين ؟ إذا كان الأمر كذلك ، متى ، ما هي العملية ، ما هي النتائج ، وكيف كانت وهل تم التصدي لها ؟ هل تم الكشف عنها علنا ، وإذا كان الجواب نعم، أين؟

• هل تمت أي مراجعة التزام بواسطة هيئة الرقابة العليا على أنشطة إدارة الدين ؟ إذا كان الأمر كذلك، متى ، ما هو الاجراء ، ما هي النتائج وكيف كانت وهل تم التصدي لها ؟ هل تم الكشف عنها علنا، وإذا كانت الإجابة بنعم ، أين؟

• هل تم القيام بأي تدقيق خارجي للأداء من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية على أنشطة إدارة الدين ؟ إذا كان الأمر كذلك ، متى، ما هي العملية ، ما هي النتائج ، وكيف كانت وهل تم التصدي لها ؟ هل تم الكشف عنها علنا، وإذا كان الجواب نعم، أين؟

• هل توجد وظيفة تدقيق داخلي في الكيان الرئيسي لإدارة الدين أو وزارة المالية ؟ لو كذلك،

• ما هي تفويض هذه الوظيفة وأدوارها ومسؤولياتها؟

• ما هي المراجعات الداخلية التي يتم إجراؤها، وكم مرة ، وما هو أساس تحديد برنامج التدقيق؟

• هل أجريت أي عمليات المراجعة الداخلية على فعالية داخلية نظام مراقبة عمليات إدارة الديون؟

إذا كان الأمر كذلك ، عندما ، ما كان والعملية ، وما هي النتائج ، وكيف تم التصدي لها؟

• ما هو التزام الحكومة بمعالجة نتائج التدقيق في مجالات إدارة الدين ؟

٢-٣ التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي.

في إطار السياسة العامة ، من المهم أن يتم تنفيذ إدارة الدين في اطار التنسيق مع السياسة المالية والنقدية.

والتنسيق ضروري لصياغة أهداف استراتيجية إدارة الدين واستراتيجيتها في سياق إطار السياسة المالية والنقدية للحكومة. ويجب أن يساهم مديرو الديون، ومستشاري السياسات المالية ، وسلطة السياسة النقدية (على سبيل المثال، البنك المركزي) على تفاهم مشترك لفهم أهداف إدارة الدين الحكومة والسياسات المالية والنقدية.

وبسبب هذه الترابط، من المهم أن نفهم كيف تعمل أدوات السياسة، وكيف يمكن أن تعزز بعضها البعض، وكيف يمكن أن تنشأ التوترات السياسية.

وضوح قواعد واهداف إدارة الدين الحكومية والسياسة النقدية يمكن أن يقلل من الصراعات المحتملة .على سبيل المثال، البنك المركزي قد يفضل أن تصدر الحكومة - سندات تضخم مفهومة أو الاقتراض بالعملية الأجنبية لتعزيز المصداقية من السياسة النقدية. قد يعتقد مدير الدين أن السوق لمثل هذا الدين المرتبط بمعدل التضخم لم يكن تم تطويرها بالكامل، وأن الديون بالعملات الأجنبية تنطوي على مخاطر أكبر في الميزانية العمومية للحكومة.

يجب أن تساهم الاستراتيجية المالية المتوسطة والطويلة الأجل، والاستدامة من الدين. في المعلومات عن احتياجات الحكومة من السيولة (المستقبل والحاضر)،

DPI-6 التنسيق مع السياسة المالية

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. دعم واضعي السياسات المالية من خلال توفير تنبؤات دقيقة في الوقت المناسب بشأن مجموع خدمة الدين الحكومي تحت مختلف السيناريوهات. ويتمثل الأساس المنطقي في ضمان التنبؤات المعقولة والمناسبة التوقيت بشأن الديون ويتم تقديم الخدمة خلال عملية إعداد الميزانية السنوية. وبالنسبة لوضع الميزانية وتنفيذها، فإن مجموع توقعات خدمة الديون تحت سيناريوهات مختلفة يجب أن تعد للسلطات المالية.

وينبغي أن تعد هذه التنبؤات على أساس توقعات الاقتصاد الكلي التي تغطي كل الحكومة القائمة، والديون والضمانات النشطة، وينبغي أن تكون متاحة للوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لإعداد الميزانية. إن كيان إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارات الدين ذات الصلة) هي المسؤولة عن تقديم توقعات خدمة الدين في معظم البلدان. وتعتبر جودة هذه التنبؤات "موثوقة بدرجة معقولة" عندما يكون الفرق بين نتيجة خدمة الدين المتوقعة والفعالية أقل من ١٠ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

في حالة حدوث صدمات غير متوقعة، يمكن أن تقبل انحرافات انحرافات كبيرة ولكن ينبغي تبريرها على النحو الواجب.

بالإضافة إلى توقعات خدمة الدين استنادا إلى افتراضات خط الأساس بشأن سعر الصرف ومعدلات الفائدة، يجب أن تتلقى سلطات الميزانية أيضا تنبؤات بديلة في حالة انحراف تلك المتغيرات عن قيمها المتوقعة. لهذه التنبؤات فئتان واسعتين، وهما اختبارات الإجهاد يجب استخدامهما : اختبارات الحساسية واختبارات السيناريوهات.

ويوفر اختبار الحساسية الزيادة في تكاليف خدمة الدين بالنسبة لتغيير معين في متغير السوق (على سبيل المثال، انخفاض قيمة العملة المحلية بنسبة ١٠ في المائة). ويمكن أن يصف اختبار السيناريو اقتصادا كليا كئيب أو وضع السوق فيه تزداد أسعار الفائدة في الوقت الذي تنخفض فيه قيمة العملة المحلية (على سبيل المثال نتيجة لانكماش اقتصادي شديد ومطول). ويمكن استخدام هذه الاختبارات سواء بشكل منفصل أو بالتزامن مع بعضها البعض.

وأثناء التقييم، (يجب أن يكون الاجتماع مع إدارة الميزانية (أو ما يعادلها) هو التحقق من موثوقية توقعات خدمة الديون، (١١) وعما إذا استخدمت اختبارات الحساسية واختبارات السيناريوهات.

البعد ٢. توافر المتغيرات الكلية الرئيسية، تحليل القدرة على تحمل الديون، والوتيرة التي يجري بها.

والأساس المنطقي هو ضمان توافر متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وتقاسمها مع الكيان الرئيسي لإدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين)، وأن تحليل القدرة على تحمل الديون يتم عادة على مستوى الحكومة وبمشاركة إدارة الدين الرئيسية.

فمن المهم لفعالية تحليل تكلفة ومخاطر محفظة الديون. كل من توقعات المتغيرات المالية الرئيسية وتحليل القدرة على الديون (DSA) هي مسؤولية السلطة المالية.

وتشمل المتغيرات الكلية الرئيسية عادة النتائج الفعلية والتنبؤات النقدية الحقيقية الخارجية، والمتغيرات المالية التي من شأنها أن تسمح للمستخدمين بتقييم الاستدامة من الوضع المالي وحساسيته تجاه التغيرات في البيئة الاقتصادية. ١٢ وتحدد النظرة المستقبلية لهذه المتغيرات البيئة التي يعمل فيها مدراء الديون ولا غنى عنه لتطوير استراتيجية إدارة الدين.

وتشمل المتغيرات المالية الرئيسية عادة ما يلي:

(أ) الاستراتيجية وأهداف السياسة المالية المتوسطة الأجل ؛

(ب) مجموع مصروفات الحكومة ، والإيرادات، ومستوى الديون؛

(ج) الخطة المتوسطة الأجل (ثلاث سنوات أو أكثر) لمجموع النفقات والإيرادات.

وتوفر تقييمات الاستدامة المالية معلومات هامة لمدير الديون لأن استراتيجية إدارة الدين المناسبة تعتمد في نهاية المطاف على تسامح الحكومة للمخاطر. مدى المخاطر المرتبطة بالديون التي ترغب الحكومة في تحملها قد تختلف باختلاف الوقت، تبعاً لحجم محفظة ديونها وإدراكها فيما يتعلق بحساسية الصدمات المالية والاقتصادية. وفي العموم حافظت الديون الأكبر وحساسية الاقتصاد للاقتصاد الكلي والصدمات الاقتصادية الخارجية، وأكبر احتمال لخطر الخسارة يكون من الأزمة المالية أو التنمية المتعسرة. ويتم تنفيذ تقييم للخصخصة من أجل تقييم الاستدامة الطويلة الأجل (١٠-٢٥ سنة) مسار الديون المستقبلية. ولتقييم ذلك، تبدأ إدارة الدين بمسار أساسي للدين العام استناداً إلى الافتراضات التي يقوم عليها إطار الاقتصاد الكلي وتعتبر بعد ذلك هذه الافتراضات الأساسية وتحلل كيفية تجسد مختلف المخاطر التي ستؤثر على مسار الدين العام (١٣). ومن المهم أثناء التقييم الاجتماع مع المسؤولين من الميزانية وإدارة وحدة الاقتصاد الكلي لتلقي آرائهم حول المتغيرات المالية الرئيسية.

(١١) يمكن للفريق أن يطلب بيانات سابقة من ثلاث إلى خمس سنوات عن أرقام خدمة الدين المقدرة والفعلية لتشكيل تقييم ما إذا كانت التنبؤات موثوقة بدرجة معقولة أم لا.

(١٢) ينبغي تنسيق الافتراض المتعلق بالمتغيرات الكلية الرئيسية بين التنبؤ بالميزانية (خاصة مع الأجانب ومعدلات التبادل والتضخم، على التوالي، إذا كان هناك عملات أجنبية أو مؤشر التضخم دين).

(١٣) يجري تحليل منفصل لتقييم استدامة مجموع الدين الخارجي الذي ينطوي على تقييم تدفقات النقد الأجنبي لتلبية مجموع التزامات خدمة الديون الخارجية في الوقت المناسب.

الوثائق الداعمة

- صورة من المعلومات المشتركة بين كيان إدارة الدين الرئيسية والسياسة المالية أو سلطات السياسة أو الميزانية
- نسخة من أحدث وثيقة تفصل المتغيرات المالية الرئيسية (النتائج الفعلية والتوقعات)، مثل إيرادات الحكومة ، والنفقات ، والتوازن الأولي، والديون الحكومية المباشرة و ضمانات الديون تحليل القدرة على تحمل الديون الذي تم تقاسمه مع جهات إدارة الديون.

أسئلة إرشادية

- من هو المسؤول عن إعداد توقعات إجمالي ديون الحكومة وخدمة الدين؟
- ما هي الافتراضات المستخدمة في إعداد هذه التنبؤات، ومن هو المسؤول عن وضع الافتراضات؟
- هل تشمل التوقعات تحليلات الحساسية مقياس لتغيرات الفائدة وأسعار الصرف؟
- هل تشمل التوقعات تحليلات السيناريوهات، بما في ذلك التنبؤات المتعلقة بسيناريوهات أسوأ الحالات؟
- ما هي الديون وغيرها من المعلومات التي يتم تقاسمها كيان إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين) والسلطات المالية أو المالية؟
- كم مرة تكرر هذه المعلومات المشتركة؟
- هل تعد الحكومة بانتظام وثيقة مفصلة بالمتغيرات المالية الرئيسية - النتائج الفعلية والتنبؤات - (على سبيل المثال، الإيرادات ، والنفقات، والتوازن الأولي، والديون)، وتضطلع إدارة الدين بها، أو كليهما؟
- هل هذه الوثيقة أو التحليل ينشر ويوزع على نطاق واسع؟
- هل تتم المشاركة مع كيان إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف تم استخدامها من قبل كيان إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الشؤون المالية)؟

- متى كان آخر اتصال مع إدارة الدين ؟ وهل يشمل الدين المحلي أو الخارجي او كلاهما؟
- ما هي الكيانات أو الأشخاص الذين شاركوا في إجراء مع إدارة الدين الرئيسية ، وما هي أدوارهم ومسؤولياتهم؟
- هل تتلقى الحكومة أي مساعدة خارجية؟ كيف تم استخدام المخرجات ؟
- هل أبلغت إدارة الدين النتيجة السياسات المالية أو سياسات الميزانية والديون؟ لو كان كذلك ، في أي طريقة؟

DPI-7 التنسيق مع السياسة النقدية

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. وضوح الفصل بين عمليات السياسة النقدية ومعاملات إدارة الدين .

والأساس المنطقي هو ضمان وضوح الفصل بين عمليات السياسة النقدية ومعاملات إدارة الدين . الوضوح والشفافية فيما يتعلق بأهداف ومسؤوليات عمليات السياسة النقدية وإدارة دين الحكومة وخاصة عندما يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة ، وتعمل كوكيل (أو كيانات) لإدارة الدين بإصدار سندات حكومية في نفس السوق . إذا قام البنك المركزي بعمليات لإدارة الدين باسم الحكومة ، فإن هذا يضمن فصل هذه المعاملات بشكل كاف عن عمليات السياسة النقدية. وفي حالة عدم وجود سياسة نقدية نشطة -بسبب ترتيبات مجلس العملة ، على سبيل المثال - يجب أن يكون البعد غير مصنف (N / A) سواء كان البنك المركزي يقوم بعمليات إدارة الدين أم لا. وإذا كان البنك المركزي يقوم بإجراء عمليات إدارة الدين عن الحكومة ، ينبغي فصل الأدوات المستخدمة في إدارة الدين عن صكوك السياسة النقدية . هذا الفصل يمكن ملاحظته بسهولة في البلدان التي تستخدم أدوات سياسة مختلفة مثل اتفاقيات إعادة الشراء للسياسة النقدية والضمانات الحكومية للسياسة المالية.

في حالة استخدام نفس الأداة - على سبيل المثال، أدون الخزنة الصادرة لكل من أغراض السياسة المالية والسياسة النقدية - فإن عائدات السياسة النقدية من أدون الخزنة يجب أن تجنب والمبالغ تكون واضحة ومنفصلة في التقارير والحسابات.

يتطلب أيضا الفصل الواضح أن القرار على قيمة الاقتراض في شكل من أشكال أدون الخزنة المالية يكون من قبل وزارة المالية أو هيئة إدارة الدين ١٤. ويتطلب الفصل الكافي في السياسات أيضا عدم النظر إلى قرارات إدارة الدين كما تأثرت بالمعلومات الداخلية عن قرارات سعر الفائدة في البنك المركزي، ويجب أن يهدف البنك المركزي إلى تجنب تضارب المصالح في عمليات السوق. ويفضل، بقدر ما أن يعمل البنك المركزي كوكيل لإدارة الدين، يجب أن تكون علاقة الوكالة هذه بين البنك المركزي والحكومة محددة في اتفاقية وكالة.

من المهم خلال التقييم ، أن يجتمع المسؤولين من كل من البنك المركزي والكيان الرئيسي في إدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين) لفهم وجهات نظرهم بشأن مستوى التنسيق وفعاليته. ينبغي أن يجتمع المقيمون أيضا مع المشاركين في السوق للتأكد ما إذا كانوا على علم ما إذا كان يتم إجراء المعاملات في السوق المحلية لتلبية أهداف السياسة النقدية أو لأغراض إدارة الدين.

البعد ٢. التنسيق مع البنك المركزي من خلال المشاركة بالمعلومات المنتظمة بشأن الديون الحالية والمستقبلية، والتدفقات النقدية للحكومة.

والأساس المنطقي هو ضمان تنسيق إدارة الدين مع تنفيذ السياسة النقدية من خلال تبادل المعلومات بشأن معاملات الديون الحالية والمستقبلية والتدفقات النقدية للحكومة. ولتيسير تنفيذ السياسة النقدية، يجب على الحكومة إبلاغ البنك المركزي بانتظام عن عمليات الديون الحالية والمستقبلية والتدفقات النقدية.

ونظرا لحجم هذه التدفقات، يحتاج البنك المركزي إلى التحليل والتحضير لتأثيرها على العرض النقدي. وسيكون من المفيد الحصول على أمثلة من المعلومات التي يتم تقديمها بين كيانات إدارة الدين والبنك المركزي وكذلك لمعرفة وتيرة أو انتظام هذه المشاركة بالمعلومات. وينبغي أن تشمل الأمثلة كيفية قيام كيانات إدارة الدين بإبلاغ البنك المركزي عن ذلك والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للحكومة.

في حالة وجود نوع من ترتيب مجلس العملة أو الاتحاد النقدي ، فإن نظرة البنك المركزي عن حاجته لتوقعات التدفق النقدي من الحكومة أمر ضروري. . وإذا رأى البنك المركزي أنه لا يحتاج إلى أي توقعات من الحكومة عن التدفق النقدي، يجب تصنيف البعد N / A.

ومع ذلك، في بعض العملات ترتب الحكومة إيداع فائض التمويل في البنك المركزي . إن سحب هذه الأموال قد يكون له تأثير على سيولة القطاع المصرفي على الرغم من أن البنك يحتاج للتعويض. وفي مثل هذه الحالات، يمكن للبنك المركزي أن يطلب توقعات التدفق النقدي من الحكومة ، وينبغي تصنيف هذا البعد.

البعد ٣ - الحد من الوصول المباشر إلى الموارد المالية من البنك المركزي

والسبب المنطقي هو الحد من التمويل النقدي لعجز الحكومة من خلال الاقتراض المباشر للحكومة من البنك المركزي. وكلما كان ذلك ممكنا، ويجب على الحكومة تجنب الاقتراض المباشر من البنك المركزي ما لم يكن ذلك في ظروف استثنائية (١٥) والا يجب أن يكون مقيدا قانونا من حيث المبلغ والمضمون.

التمويل النقدي لعجز الحكومة يفرض قيودا غير مرغوب فيها على عمليات السياسة النقدية من خلال زيادة العرض النقدي . وبالإضافة إلى ذلك ، إذا تم اقتراض مبالغ كبيرة من البنك المركزي ، أقل مما تم اقتراضه من السوق المحلية من خلال إصدار الأوراق المالية الحكومية ، مما سيكون له أثر ضار على تطور سوق الدين المحلي. القيود المفروضة على وصول الحكومة إلى الائتمان من البنوك المركزية - سواء كانت محددة من حيث الديون المستحقة أو الاقتراض الجديد - يجب أن تكون مقيدة بها من أجل أن تكون مؤهلة للحصول على درجة ج. (١٦).

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ٨):

- ١- وضوح الفصل بين عمليات السياسة النقدية ومعاملات إدارة الدين.
- ٢- التنسيق من خلال تبادل المعلومات بانتظام بشأن الديون الحالية والمستقبلية والمعاملات والتدفقات النقدية للحكومة مع البنك المركزي.
- ٣- مدى الحد من الوصول المباشر للموارد المالية للبنك المركزي.

(١٥) تتعلق هذه الظروف التي تسببها حالات الطوارئ المالية ، من بين أسباب أخرى، حالات الضائقة المالية ، وفزع السوق ، والضغط على السيولة.

(١٦) السندات الخاصة التي تصدرها الحكومات لتحويل القروض القصيرة الأجل للبنك المركزي إلى خصوم متوسطة أو طويلة الأجل ينبغي أخذ في الحسبان الحدود القانونية. ومع ذلك، مشتريات البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية في السوق الثانوية لأغراض السياسة النقدية لا ينبغي أن تشملها مثل هذه الحدود.

الجدول ٨ - تقييم وتسجيل التنسيق مع السياسة النقدية

الدرجة	المتطلبات
أ	١ - تستوفي متطلبات الدرجة ب. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن مسؤوليات وكالة البنك المركزي فيما يتعلق بإدارة الدين الحكومية يتم الكشف علانية. ٢ - تستوفي متطلبات الدرجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك معلومات يومية مشاركة مع البنك المركزي بشأن معاملات الديون الحالية والمستقبلية والتدفقات النقدية للحكومة ٣ - الوصول المباشر إلى التمويل من البنك المركزي، ممنوع إلا بموجب القانون ، أو يكون محدودا للحالات الطارئة التي لا تكون فيها عمليات التمويل الأخرى ليست مجدية ، عند استخدامها، و مضمونها يقتصر على أسبوعين.
ب	١ - يستوفي الحد الأدنى المطلوب للنتيجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، علاقة الوكالة بين البنك المركزي والحكومة يتم تحديدها في شكل اتفاق أو اتفاقيات رسمية. ٢- يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشاركة في المعلومات مع البنك المركزي على الأقل أسبوعيا على معاملات الديون الحالية والمستقبلية والتدفقات النقدية للحكومة. ٣- يستوفي الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الإجراءات الموثقة قواعد تحدد أن جميع المخاطر المرتبطة بالمشتقات من قبل وحدة منفصلة مسؤولة عن مراقبة المخاطر والامتثال.
ج	١- هناك إجراءات داخلية كافية وموثوقة يسهل الوصول إليها للموافقة، إصدار السندات ، ومراقبة ضمانات القروض ٢- هناك إجراءات داخلية كافية وموثوقة يسهل الوصول إليها للموافقة وتوفير الائتمان ، في شكل اقتراض من الخارج أو مصادر الاقتراض المحلية. ٣- هناك نظام إدارة المخاطر مع وظائف لمعالجة الاشتباكات بالإضافة إلى ذلك ، هناك إجراءات داخلية كافية وموثوقة يسهل الوصول إليها لاستخدام المعاملات المشتقة.
	١ - لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٢ - لا يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- نسخة من المعلومات المشتركة بين إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات الدين) والبنك المركزي
- صورة من قانون البنك المركزي للتحقق من مستوى وصول الحكومة إلى موارد من البنك المركزي.
- صورة من اتفاق الوكالة بين الحكومة والبنك المركزي للتأكد من الدور المتوقع للبنك المركزي نيابة عن الحكومة

أسئلة إرشادية

- ما هي الديون وغيرها من المعلومات التي يتم تقاسمها بين كيان إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين) والبنك المركزي؟
- ما مدى تكرار تبادل هذه المعلومات؟ هل هناك آلية رسمية قائمة لتبادل المعلومات؟
- ماهي العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي المحددة في اتفاقية أو اتفاقات الوكالة؟
- هل هذه وثيقة أو اتفاق موثق ؟
- هل مسؤوليات البنك المركزي كوكيل لإدارة الدين الحكومية كشف عنها علنا ؟
- هل تم الالتزام بها في الماضي؟ هل يحتفظ البنك المركزي بمعاملات إدارة الدين الحكومية منفصلة عن المعاملات لأغراض السياسة النقدية؟
- إذا كان الأمر كذلك، كيف يحقق البنك المركزي ذلك ، وما هي الأدوات التي تستخدم؟
- ما هو واقع الأمر والمواقف القانونية؟
- من هو المسؤول عن إعداد توقعات التدفق النقدي؟
- كم عدد مرات هذه التنبؤات التي أعدت ، وما هي الفترة الزمنية التي تغطيها؟
- هل هناك آلية قائمة ، مثل لجنة إدارة النقد ، لمراجعة توقعات التدفقات النقدية ، وعند الضرورة ، تحديد تشكيلة النفقات أو قيود الصرف أو كليهما؟
- هل لدى الحكومة سحب على المكشوف أو وسيلة ووسائل تسهيلات مع البنك المركزي؟ لو ذلك،
- هل هناك سقف يفرضه التشريع، وما هو السقف؟
- وهل يفرض التشريع مضمون على مدة هذه التسهيلات، وما هو المضمون؟
- هل استخدمت الحكومة التسهيلات ، وإذا كان الأمر كذلك، كم مرة، لماذا والمبالغ، وما هي

المدة؟

- متى يجب تخفيض التسهيلات إلى رصيد صفري؟

٣-٣ الاقتراض وصلته بتمويل الأنشطة؟

DPI-8 الاقتراض المحلي

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. مدى استخدام الآليات القائمة على السوق لإصدارها الدين ؛ إعداد خطة سنوية للمبلغ الإجمالي للاقتراض من السوق المحلية ، مقسمة بين أسواق الجملة والتجزئة ؛ ونشر أجندة الاقتراض للسندات المالية بالجملة.

والأساس المنطقي هو ضمان أن أنشطة الاقتراض المحلية للحكومة تتم من خلال أدوات السوق القائمة، وأن الاقتراض على نحو شفاف ويمكن التنبؤ به. المؤشر يشمل جميع الاقتراض المحلي (المحدد بسلطة القضاء) باستثناء الاقتراض من البنك المركزي . وتعتبر أسواق رأس المال المحلية مهمة للحصول على مصادر تمويل مستقرة لكلا القطاعين العام والخاص والسماح للخصوم لتكون متماشية بشكل وثيق إلى الإيرادات التي ستخدمهم. وبالإضافة إلى ذلك، الأسواق المحلية متطورة وتعزز كفاءة واستقرار الوساطة المالية، وتوفير مجموعة أوسع من الأصول ، وتسهيل إدارة المخاطر بشكل أفضل.

وتستخدم الحكومات الآليات التالية لإصدارها في السوق المحلي:

- المزادات، حيث تتلقى الحكومة عطاءات من مقدمي العروض المسجلين أو من التجار الرئيسيين الذين يتم تحديد سعر الأوراق المالية على إما سعر متعدد أو أساس سعر موحد.
- توحيد الحكومة في أي مجموعة من المؤسسات تعينها للتفاوض حول الرسوم التي تقبلها لإصدار السندات ثم يبيعها إلى المستثمرين الآخرين في قطاع التجزئة أو المؤسسات.
- اصدار متميز، حيث تعلن الحكومة عن توافر مبلغ معين من الأوراق المالية المراد بيعها، وتسلم العطاءات خلال فترة محددة - يتم تحديد هذه المبيعات بسعر ثابت أو بسعر أدنى يمكن أن يكون متغيراً، تبعاً لظروف الطلب.
- إصدار التجزئة، الذي تحدد فيه الحكومة السعر أو العائد للأوراق المالية وتبيع الأوراق المالية بكميات صغيرة أو فئة إلى مستثمري التجزئة من خلال برنامج ، إما مباشرة أو من خلال البنوك التجارية ، أو البنك المركزي ، أو كليهما، كوكلاء.

وينبغي أن يستخدم إصدار الدين المحلي على تقنية قاعدة السوق. التي تنطوي على المنافسة بين المشترين للأوراق المالية ، متضمنة الأوراق المالية حيث يتم تحديد سعر الفائدة مع الإشارة إلى سعر السوق. يجب أن يكون الاقتراض من خلال القروض المصرفية المباشرة أيضاً وأن تكون على أساس السوق ، وهذا هو ما تم من خلال المشتريات المفتوحة أو غيرها التي تؤكد سعر فائدة السوق على أساس الائتمان. يجب أن تكون الديون الصادرة للمستثمرين التجزئة على أساس سعر السوق.

ولكي تكون الحكومة قابلة للتنبؤ والشفافية ، ينبغي أن تعد خطة سنوية لإجمالي مبلغ الاقتراض المحلي . الخطة تقوم على توقعات التدفقات النقدية للميزانية السنوية على الميزانية السنوية وتوقعات التدفقات النقدية ينبغي أن تكون علنية. يفضل أن تكون خطة الاقتراض الإجمالية وأن يتم تقسيمها على أساس شهري في وثيقة داخلية على أساس توقعات التدفقات النقدية الشهرية. يجب على الحكومة إعداد السوق للإصدار من خلال نشر قائمة الاقتراض مقدما لأدوات البيع بالجملة (باستثناء سندات الخزينة الصادرة لأغراض السياسة النقدية). من الناحية المثالية ، قائمة الاقتراض يجب أن تتضمن التواريخ والأدوات والمبالغ الإرشادية للاقتراض لكل أداة (على أساس الاستحقاق) للربع القادم.

البعد ٢. توافر وجودة الإجراءات الموثقة للاقتراض في السوق المحلية والتفاعل مع المشاركين في السوق.

ويتمثل الأساس المنطقي في ضمان إعداد الإجراءات المكتوبة لجميع لجميع عمليات الاقتراض المحلي ، وأن أحكام وشروط الصكوك تصدر للجمهور، وأن التفاعل منتظم مع المشاركين في السوق.

وينبغي أن تشمل الإجراءات جميع الخطوات في عملية الاقتراض . وينبغي عندما تستخدم المزادات أن تشمل إجراءات الإعلان عن المزاد ، والعطاءات (وقت الافتتاح ووقت الإغلاق)، وتجهيز موافقة بشأن معدل سعر الفائدة المقطوع للمزاد والاعلان لمقدمي العروض الناجحة والسوق، وتسوية المزاد. وغالبا ما يتم توثيق إجراءات المزاد في مذكرة المعلومات (أو نشرة المعلومات) أو إجراءات التشغيل التي تتاح للمشاركين في السوق. وفي حالة استخدام المتعاملين الرئيسيين، من المهم أن تكون الحوافز والالتزامات، فضلا عن معايير الأهلية ، تكون محددة جيدا والكشف عنها. وينبغي عقد اجتماعات منتظمة مع المشاركين في السوق لتبادلها وجهات النظر حول اتجاه برنامج الاقتراض وكذلك على تطوير سوق الدين المحلي .

ويجب أن تتبع الحكومة إجراءات الاقتراض الموثقة بواسطة مدراء الديون. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي قراءة المؤشرات التالية كما لو كانت لم تكن إجراءات الاقتراض قائمة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ٩):

١- مدى استخدام الآليات القائمة على السوق لإصدار الديون؛ وإعداد خطة سنوية لمجموع مبلغ الاقتراض في السوق المحلية ، مقسمة بين أسواق الجملة والتجزئة ؛ ونشر قائمة الاقتراض لجملة الأوراق المالية

٢- توافر نوعية الإجراءات الموثقة للاقتراض في السوق المحلية والتفاعل مع المشاركين في السوق

17 في الحالات التي تصدر فيها الحكومة أدوات البيع بالتجزئة لتحقيق أهداف الحماية الاجتماع من خلال تقديم عوائد أعلى على هذه الأدوات مما هو ضروري لتلبية متطلبات الاقتراض فإن الوفورات التي توضع في هذه الصكوك ليست بوجه عام أكثر القطاعات تعرضا للخطر ولكن بدلا من تلك المزدهرة بما فيه الكفاية للحفاظ على الودائع الكبيرة.

الجدول ٩: تقييم ودفع الاقتراض المحلي

الدرجة	المتطلبات
أ	١- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك ، قائمة الاقتراض لجملة الأوراق المالية التي تمتد لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع إدارة الدين مع المشاركين في السوق على الأقل كل ثلاثة أشهر لتبادل وجهات النظر حول خطط الاقتراض والسوق المحلية.
ب	١- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، أجندة الاقتراض التي تتضمن جملة الأوراق المالية و الإشارة إلى مبلغ الاقتراض. ونتيجة الاصدار وأيضا الكشف العلني عنها في يوم الاصدار وفي نفس الوقت لجميع المشاركين. ٢- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع إدارة الدين بانتظام مع المشاركين في السوق على الأقل سنويا لتبادل وجهات النظر حول خطط الاقتراض والسوق المحلية.
ج	١- تقوم الحكومة بجمع الأموال محليا باستخدام أدوات السوق لتمويل متطلبات الاقتراض المتوقعة. وخطة الاقتراض السنوي للمبالغ الإجمالية المتوقعة من الاقتراض المحلي مقسمة بين أسواق الجملة والتجزئة ومصادر أخرى. وبالإضافة إلى ذلك ، أجندة لاقتراض التي تحتوي على تواريخ الإصدار والأدوات لجملة السندات للشهر التالي أعدت ونشرت على الأقل قبل أسبوع واحد من بداية الشهر. ٢- إجراءات الاقتراض لجميع الاقتراض المحلي وكذلك الشروط والأحكام ومعايير الوصول إلى سوق الجملة الأولية وسوق التجزئة هي المقدمة في وسائل الإعلام المطبوعة أو على مواقع الحكومة أو مواقع البنك المركزي.
د	١- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٢- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- نسخة من مذكرة المعلومات أو نشرة المعلومات الخاصة بكل صك.
- نسخة من إجراءات التشغيل للمستثمرين أو المشاركين في السوق الأولى
- نسخة من الاقتراض السنوي
- نسخة من برنامج إصدار سندات الخزانة وأذون الخزانة التي أعلنت عنه هيئة إدارة الدين الرئيسية ، والمسئول عن هيئة إدارة جملة الدين للسوق المحلي ، أو البنك المركزي

- نسخة من جدول أعمال آخر اجتماع مع المشاركين في السوق
- نسخة من إجراءات التشغيل لأدوات السوق المحلي الأخرى مثل الائتمان المباشر السابق ، إذا ما استخدمت

أسئلة إرشادية

- أي الصكوك التي تصدرها الحكومة في السوق المحلية ، وما هي التقنيات المستخدمة لإصدار كل صك؟
- متى تعلن الحكومة عن خطة الاقتراض المحلية، وما هي المعلومات المقدمة ؟ ما عدد مرات تحديث هذه المعلومات خلال السنة المالية؟
- ما هي المنهجية أو المؤسسة أو أدوار الموظفين والمسؤوليات ، والجدول الزمني لإجراء مزادات لسندات الخزنة وأذون الخزنة فيما يتعلق:
 - إعلان المزاد
 - فترة العطاءات (وقت الافتتاح وإغلاق الوقت)
 - تجهيز العطاءات
 - الموافقة على قطع المزاد
 - إعلان لمقدمي العطاءات الناجحة والسوق و تسوية المزاد؟
- ما هي العمليات، أو المؤسسات أو الموظفين الأدوار والمسؤوليات ، والجدول الزمني لإصدار سندات الخزنة وأذون الخزنة على الاصدار الموحد أو المتميز على تلك الطرق المستخدمة؟
- كيف يتم إصدار أدوات البيع بالتجزئة؟
- هل هناك مذكرة معلومات أو نشرة إخبارية لكل صك حكومي ؟ هل يتم نشرها، أم أنها نسخة مطبوعة متاحة على موقع الحكومة أو موقع البنك المركزي؟ ما هو مضمون مذكرة المعلومات أو نشرة؟
- هل هناك إجراءات تشغيلية أو مبادئ توجيهية لإصدار كل صك حكومي؟ هل يتم نشرها أم أنها نسخة إلكترونية متوفرة على موقع الحكومة أو موقع البنك المركزي؟ ما هو محتوى الإجراءات التشغيلية ؟
- كم مرة يتم عقد اجتماعات مع المشاركين في السوق؟ من يدعوا للاجتماع ، وما هي الموضوعات التي يتم مناقشتها في هذه الاجتماعات؟
- كيف يتم تحديد سعر الفائدة إذا تم استخدام الائتمان المصرفي المباشر؟

DPI-9 الاقتراض الخارجي

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. تقييم الوثيقة الأكثر فائدة أو فعالية من حيث تكلفة الاقتراض والشروط والأحكام (المقرض أو مصدر الأموال ، والعملية ، سعر الفائدة ، تاريخ لاستحقاق) وخطة الاقتراض .

والأساس المنطقي هو ضمان أن عمليات الاقتراض الخارجي خطط لها بعناية وتخضع لتحليل دقيق للشروط والأحكام المتوقعة من جميع الدائنين والأسواق المحتملة.

وبالنسبة للكثير من البلدان النامية، فإن الاقتراض من مصادر أجنبية أو خارجية هو أساسا من مصادر متعددة الأطراف أو ثنائية. والبلدان مؤهلة للتمويل إما على أساس أسعار فائدة تساهلية أو قائمة على أساس السوق ، وذلك حسب احتياجاتها حالة الاقتراض الخاصة بها.

المهام الرئيسية لإدارة الدين الرئيسية (أو كيان إدارة الديون المسؤول عن الاقتراض الخارجي) هي:

(أ) التواصل مع كيان الحكومة المسؤول عن صياغة المشروع ، في الحالات التي يكون فيها القرض مرتبطا بمشروع معين.

(ب) تحديد الدائن الذي يمكن أن يقدم العرض الأكثر فائدة لأحكام وشروط فعالة من حيث التكلفة للاقتراض الخارجي.

(ج) التفاوض على شروط وأحكام القرض مع ذلك الدائن (بما في ذلك العملة ، سعر الفائدة، والرسوم)؛

(د) الانتهاء من جميع وثائق القروض . أثناء فترة الصرف من القرض ، ويجب أن يحدث التنسيق مع كل دائن للتأكد من إتمام المدفوعات وفقا لأحكام وشروط القرض .

لأن استراتيجية إدارة الدين التي تعتمد بشكل مفرط على الديون بالعملات الأجنبية يمكن أن تكون عالية المخاطر، من المهم أن يقوم كيان إدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين) المسؤول عن القروض الخارجية بتقييم وتدير بعناية المخاطر المرتبطة بالديون بالعملة الأجنبية.

ومن المتطلبات الأساسية في عملية الاقتراض الخارجي ضمان أن جميع الدائنين الخارجيين المحتملين والأسواق (بما في ذلك الاقتراض من السندات الدولية) يتم تحديدها وفقا للأحكام والشروط المالية التي قدمت من جانب الدائنين والمستثمرين إلى المدين المحدد. وينبغي على إدارة الدين تصل بشكل نشط مع أفضل شروط وأحكام عروض الدائنين الذين يقدمون أفضل الشروط والأحكام . وينبغي وضع خطة للاقتراض مع المدفوعات المتوقعة للاقتراض الخارجي. خطة الاقتراض سوف تركز على العام المقبل ، ولكن السنوات التالية ستضمنها أيضا لأن التمويل الخارجي للمشاريع يشمل عادة المدفوعات على مدى سنوات.

خطة الاقتراض و تحليل الدائن سوف يخضع للتغييرات خلال السنة نتيجة للتغيرات في عروض الدائنين، وحالة الائتمان، والتغيرات في متطلبات الاقتراض الخارجي. شروط وأحكام القرض يجب أن تخضع للتحليل المالي الذي يكون خارج فقط تحليل الامتياز. وينبغي أن يكون التركيز على الحصول على الاقتراض بأقل التكاليف الممكنة ، بما في ذلك المنح والمساعدات التقنية ، ضمن المبادئ التوجيهية لاستراتيجية لإدارة الدين من حيث العملة ، تاريخ استحقاقه ومكونات سعر العملة الثابتة أو العائمة .

وبالنسبة للمشاريع القابلة للاستمرار تجاريا ، ينبغي حساب العائد الإجمالي للمشاريع، بما في ذلك تكاليف التمويل. وبالنسبة لهذه المشاريع، يتمثل دور مدير الديون في تقديم معلومات كاملة عن تكاليف التمويل إلى المسؤولين الحكوميين المسؤولين عن إجراء تحليل وتقييم للإنفاق العام والاستثمار. ومن شأن ذلك أن يسهل حساب العائد أو القيمة الحالية الصافية للمشروع الكلي بما في ذلك التمويل. والأساس المنطقي هو أن الحكومة ينبغي أن تسعى إلى الاستثمار بأكبر قدر ممكن من الربح. كما يمكن للمشروع الذي يتسم بعائد مباشر أن يقدم مصدرا تمويليا مكلفا نسبيا. ومن ثم، ينبغي تطبيق التقنيات القياسية لتقييم الاستثمار، بما في ذلك الإيرادات والتكاليف المتوقعة للاستثمار وتكاليف التمويل.

البعد ٢. توافر وجودة الإجراءات الموثقة للقروض الخارجية.

والأساس المنطقي هو ضمان أن تكون أنشطة الاقتراض من مصادر خارجية موثقة جيدا، وتغطي جميع الدائنين، ومصادر التمويل القائمة. وكحد أدنى، ينبغي أن تحدد الإجراءات الموثقة الكيانات التنظيمية والوظائف الرئيسية داخلها (على سبيل المثال، المكتب الأمامي، المكتب الأوسط، والمكاتب الخلفية) التي تضطلع بالعمليات الرئيسية ، كما هو موضح أعلاه ، عند حشد مصادر التمويل الخارجية. وينبغي أن تصف الإجراءات بالتفصيل الخطوات المتخذة في جميع العمليات ، بما في ذلك الكيانات المشاركة في مفاوضات القرض، والتحليل المالي المضطلع بها، وتسجيل المعاملات. وينبغي أن يشمل التحليل المالي أسعار الفائدة بما في ذلك الرسوم ، والعملة، والقروض الميسرة وكذلك رسوم العقوبات، والرسوم الأخرى، والصرف ولمحة عن تاريخ استحقاق ، وبيان الأثر على ملف خدمة الدين القائم. مراجعة تقييم أداء إدارة الدين من خلال قراءة الإجراءات ، يجب أن يكون قادرا على الحصول على فهم واضح للعمليات وسلامتهما.

البعد ٣. توافر ومستوى مشاركة المستشارين القانونيين قبل التوقيع على عقد القرض.

والأساس المنطقي هو ضمان إدراج السمات القانونية السليمة في اتفاقيات القروض. ومن المهم لمديري الديون أن يتلقوا المشورة القانونية المناسبة ليضمنوا أن المعاملات التي يقومون بها مدعومة بوثائق قانونية سليمة. وبذلك يمكن لمديري الديون مساعدة الحكومات على توضيح حقوقهم والتزاماتهم ، وحماية مكانتها إلى أقصى درجة ممكنة في علاقتها مع السلطات القضائية.

العديد من القضايا تستحق اهتماما خاصا، بما في ذلك:

(أ) تصميم مخصصات أدوات الدين، مثل التعاريف الواضحة لأحداث التقصير، لاسيما إذا تجاوزت هذه الأحداث التخلف عن سداد الالتزامات ذات الصلة (على سبيل المثال، عبر الإهمال وعبر العجلة).

(ب) اتساع نطاق سلمي لشرط التعهد.

(ج) استخدام عبارات متحيزة.

(د) إدراج شروط العمل الجماعي.

(هـ) نطاق التنازل عن الحصانة السيادية.

التزامات الإفصاح في الأسواق ذات الصلة يجب تحليلها بالتفصيل لأنها يمكن أن تختلف من سوق لآخر. دليل على التشاور مع المستشارين القانونيين، على سبيل المثال، التوصيات بشأن التغييرات في البنود المقدمة في مراحل مختلفة من عملية التفاوض ينبغي أن تكون متاحة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

ينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ١٠):

١. تقييم موثقة للاقتراض الأكثر فائدة أو فعالة من حيث التكلفة الشروط والأحكام (المقرض أو مصدر الأموال، والعملة، ومعدل الفائدة، تاريخ استحقاق الدين) وخطة الاقتراض.
٢. توافر وجودة الإجراءات الموثقة للاقتراض الخارجي.
٣. توافر ودرجة مشاركة المستشارين القانونيين قبل التوقيع على عقد القرض.

الجدول ١٠ : تقييم ودرجات الاقتراض الخارجي

الدرجة	المتطلبات
	١- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك ، تقييمات لأكثر المنافع أو تأثير التكلفة والشروط والأحكام للاقتراض الخارجي التي يمكن الحصول عليها من الدائنين المحتملين والأسواق قبل البدء في التفاوض لكل قرض ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات لجميع القروض الخارجية روجعت ويتم تحديثها سنويا ٣- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التشاور مع المستشارين القانونيين من المرحلة الأولى من عملية التفاوض إلى إبرام الاتفاقيات القانونية المتعلقة بالاقتراض.
	١- يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة جيم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة الاقتراض وتقييم أكثر الشروط والأحكام فائدة أو فعالية من حيث التكلفة بالنسبة الاقتراض الخارجي يتم تحديثها كتغيير في شروط الاقتراض أو تصبح المتطلبات واضحة خلال العام.

	٢- يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات لجميع الاقتراض الخارجي تتم مراجعتها بشكل رسمي مرة كل سنتين على الأقل. ٣- يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج وبالإضافة إلى ذلك، يتم التشاور مع المستشارين القانونيين أثناء عملية التفاوض.
	١- يتم اعداد خطة الاقتراض السنوية للاقتراض الخارجي وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة الاقتراض وتقييم أكثر الشروط والأحكام فائدة أو فعالية من حيث التكلفة بالنسبة الاقتراض الخارجي التي يمكن الحصول عليها من الدائنين المحتملين والأسواق تتم سنويا. ٢- توجد إجراءات موثقة داخلية كافية ويمكن الوصول إليها بسهولة لجميع القروض الخارجية، بما في ذلك من أسواق رأس المال الدولية، وتحتوي على شرط إدراج جميع الشروط المالية لعملية القرض في نظام تسجيل الدين في غضون ثلاثة أسابيع من التوقيع. ٣- يجب أن يوافق المستشارون القانونيون على جميع بنود الاتفاقات القانونية قبل إتمام عملية التفاوض.
	١- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج ٢- لا يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج ٣- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- نسخة من الإجراءات الموثقة للاقتراض الخارجي
- نسخة من أحدث تحليل لأكثر فائدة وفعالية من حيث التكلفة والأحكام والشروط
- توثيق مشاركة المستشارين القانونيين (على سبيل المثال، التوصيات بشأن التغييرات في البنود المقدمة في مراحل مختلفة من إجراء المفاوضات).

أسئلة إرشادية

- أي الأدوات التي تصدرها الحكومة في الأسواق الخارجية ، وأي آليات الإصدار تستخدمها ؟
- ما هو الأساس لاختيار إصدار امر أو اقتراض من الأطراف المتعددة أو الأطراف الثنائية ، ومصادر تجارية ؟
- كيف يتم تعيين الحكام والشروط لكل قرض ، وما هو النطاق المتاح للتفاوض بشأن تلك الشروط والأحكام؟
- ما هي عملية اتخاذ القرار والموافقة على التعاقد أو إصدار كل من أداة الدين الخارجي؟
- ما هي العمليات، المؤسسة أو أدوار الموظفين والمسؤوليات، والجدول الزمني من أجل التعاقد أو إصدار كل أداة دين خارجية؟
- متى يكون المستشارون القانونيون المشاركون في التعاقد على قروض جديدة؟ ما هو دورهم ومشاركتهم؟

- هل يتم إجراء التقييمات التقنية لمقترحات الاقتراض الجديدة لتحليل التكاليف الشاملة وكذلك تأثيرها على تكوين العملة وهيكل معدل الفائدة واستحقاق محفظة القروض الشاملة؟
- هل هناك إجراءات موثقة للاقتراض في الأسواق الأجنبية؟
- ما هو محتوى الإجراءات الموثقة؟
- هل توجد خطة اقتراض داخلية للاقتراض الخارجي؟

10-DPI ضمانات القروض، بناء على الإقراض، والمشتقات

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. توافر وجودة السياسات الموثقة وإجراءات الموافقة وإصدار ضمانات قروض الحكومة.

والأساس المنطقي هو ضمان أن الحكومة قد وثقت سياسات للموافقة وعلى إصدار ضمانات القروض ،
وللحصول على أعلى الدرجات التي تشملها الإجراءات:

أ - متطلب تقييم مخاطر الائتمان الثابتة في أي ضمان قرض قبل اتخاذ القرار بإصدار الضمان.

ب - متطلب مراقبة هذه المخاطر خلال فترة ضمان القرض.

وتمثل ضمانات القروض احتمال المطالبات المالية ضد الحكومة التي لم تتحقق بعد ولكن يمكن أن تؤدي إلى التزام مالي تحت بعض الظروف (الالتزامات المحتملة). ولتغطية هذا الخطر، يجب على الحكومة فرض رسوم ضمان على أساس تقييم شامل لمخاطر الائتمان. وإذا لم يحدث ذلك، تقوم الحكومة بدعم المستفيد من ضمان القرض.

إن إنشاء التمويل من صندوق الطوارئ (لحماية الميزانية في حالة طلب الضمان) هو أمر مرغوب فيه إذا كان لدى الحكومة حيز مالي ضئيل لاستيعابه مثل تلك المخاطر.

وينبغي أن توفر هذه المبادئ التوجيهية تفاصيل عن كيفية تقييم مخاطر الائتمان، إلى جانب تدابير للحد من تأثير الموازنة على حدث افتراضي أو حدث تحريضي.. يجب أن يتم تقييم المخاطر قبل اتخاذ القرار بشأن دعم نشاط معين باستخدام ضمانات القروض ، يجب ان تتضمن إجراءات الموافقة على إصدار ضمانات القروض وإصدارها كحد أدنى م يلي:

أ - الغرض من الضمانات.

ب - إجراء اتخاذ القرار.

ج - قواعد إدخال قاعدة بيانات الديون والمحاسبة.

ينبغي تحديث الإجراءات بانتظام والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا في وزارة المالية. وللحصول على أعلى الدرجات، يجب أن يحتوي الاجراء متطلبات تقييم المخاطر وتحليل الأثر المالي في تطبيق الضمان من خلال قراءة الإجراءات ، ينبغي أن يكون مراجعة تقييم أداء إدارة الدين قادرا على الحصول على فهم واضح للعمليات وسلامتها. ومن الشائع أن تعطى كيان الضمان الرئيسي المسؤولية عن ذلك وتقييم مخاطر الائتمان وحفظ سجلات جميع ضمانات القروض القائمة، عادة في نظام تسجيل الديون وإدارتها.

البعد ٢. توافر وجودة السياسات الموثقة والإجراءات للموافقة وإصدار الحكومة للإقراض

والأساس المنطقي هو ضمان أن الحكومة قد وثقت سياسات وإجراءات إقراض الأموال المقترضة (المحلية أو الخارجية). وكثيرا ما تدعم الحكومات برامج الاستثمار العام ، والأعمال التجارية الإقليمية والتطورات، فضلا عن احتياجات الأعمال التجارية للشركات المملوكة للدولة من خلال الإقراض الحكومي المباشر أو الإقراض من الأموال المقترضة. مثل أدوات الإقراض المتوقع أن توفر إمدادات كافية من الائتمان للمشروعات التجارية القانونية أو احتياجات الاستثمار للمستفيد ، على النحو الذي تحدده سياسات الحكومة ومن المتوقع أيضا أن تسعر الحكومة هذا الائتمان بشكل معقول في خط مع أسعار الفائدة في السوق محدد بشكل تنافسي المعنية.

وكثيرا ما يكون الإقراض الحكومي بديلا عن ضمان القروض يتم رفعها مباشرة من قبل المستفيد. وهكذا، للحصول على أعلى الدرجات، يجب ان تتضمن هذه الإجراءات :

أ - شرط تقييم مخاطر الائتمان قبل اتخاذ قرار بإقراض هذه الأموال ،

ب - شرط مراقبة هذه المخاطر خلال فترة الإقراض

لتغطية مخاطر الائتمان، يجب على الحكومة إضافة رسوم على سعر الفائدة بناء على تقييم مخاطر الائتمان. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الحكومة تدعم المقرض لهذه الأموال. وكما هو الحال في عملية إدارة الالتزامات ، فإن الأصول الحكومية المستخدمة في أغراض الإقراض تتطلب المراقبة المنتظمة . ويجب أن تشمل تلك المراقبة بانتظام تقييم قدرة سداد المستفيد من القرض ، مخاطر الانفاق المضلل، أو الانكماش الاقتصادي غير المتوقع. وستشمل عملية المراقبة تحليلا مفصلا للوثائق والضمانات لأكبر القروض، واستعراض عينة من القروض الصغيرة، وتقييم سياسات القروض لضمان أنها سليمة وحذرة لحماية الأموال العامة.

يجب ان يتضمن إجراءات الموافقة وإصدار عقود الإقراض كحد أدنى :

أ - الغرض من الإقراض

ب - أجراء اتخاذ القرار

ج - قواعد لدخول قاعدة البيانات على الإقراض والمحاسبة..

ينبغي تحديث الإجراءات بانتظام والموافقة عليها من قبل الإدارة العليا في وزارة المالية. للحصول على أعلى الدرجات ، يجب أن يحتوي الإجراء متطلبات لتقييم مخاطر الائتمان وتحليل الأثر المالي إذا فشل المستفيد من القرض على سداد القرض.

البعد ٣. توافر نظام ديم مع وظائف للتعامل معها والمشتقات، وتوافر ونوعية الإجراءات الموثقة لاستخدامها المشتقات.

ويتمثل الأساس المنطقي لضمان ان الحكومة قد قامت بتسجيل الديون وإدارة النظام مع الوظائف المناسبة للتعامل مع المشتقات المالية (إن المشتقات هي عقد مالي يستمد قيمته من أحد الأصول الأساسية)

أن هناك إجراءات موثقة لاستخدام المشتقات وللحصول على أعلى الدرجات:

أ - القواعد المعمول بها لإدارة تعرض الطرف المقابل للخطر.

ب - وحدة منفصلة لمراقبة المخاطر والامتثال لمراقبة جميع المخاطر المتصلة بالمشتقات.

المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط (على سبيل المثال، المقايضات، والغطاء، والعقود الآجلة) وعادة ما تنطوي على مخاطر السوق والائتمان فضلا عن مخاطر تشغيلية كبيرة. من الضروري أن يتم التعامل مع هذه الأدوات ضمن إدارة واضحة للمخاطر، بدعم من الوثائق القانونية السليمة، وأن تكون النظم قائمة من أجل تسجيل هذه المعاملات وحسابها بصورة سليمة.

وينبغي أن تشمل إجراءات استخدام المعاملات المشتقة ما يلي.

أ - الهدف من المعاملات المشتقة.

ب - نهج واضح لصنع القرار.

ج - قواعد لدخول قاعدة بيانات الديون والمحاسبة.

د - مشاركة المستشارين القانونيين من المرحلة الأولى من عملية التفاوض حتى الانتهاء من ابرام الاتفاقات القانونية مع الطرف المقابل.

للحصول على أعلى الدرجات، يجب أن تتضمن الإجراءات متطلبات إدارة مخاطر التي يتعرض لها الطرف المقابل. وقد أثبت التاريخ أن المشتقات يمكن أن تخلق مخاطر كبيرة إن لم يكن تعالج بشكل صحيح وأنه من الضروري أن يكون هناك نظام قائم للتسجيل الصحيح والمحاسبة عن المعاملات المشتقة.

الخيارات المضمنة في بعض اتفاقيات القروض - مثل خيارات التغيير سعر فائدة عائم إلى سعر فائدة ثابت، لخفض سعر الفائدة المتغير، إلى تغيير عملة الاقتراض الأصلية إلى عملة أخرى ، والدفع المسبق للقرض قبل تاريخ الاستحقاق النهائي - لا تعتبر المعاملات المشتقة في أداة تقييم أداء إدارة الدين الحكومي.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ١١):

١- توافر ونوعية السياسات والإجراءات الموثقة للموافقة على ضمانات قروض الحكومة وإصدارها.

- ٢- توافر وجودة السياسات والإجراءات الموثقة على الإقراض من الأموال المقترضة.
- ٣- توفر نظام إدارة الدين مع وظائف لمعالجة المشتقات، وتوافر ونوعية الإجراءات الموثقة لاستخدام المشتقات.

الجدول ١١ : تقييم ودرجات ضمانات القروض والمشتقات

الدرجة	المتطلبات
أ	١- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الإجراءات شرط احتساب وتحميل رسوم الضمان التي تغطي مخاطر الائتمان بالإضافة إلى الشرط المطلوب لجهة الضمان لمراقبة المخاطر وتحميلها رسوم الضمان لمراقبة المخاطر خلال حياة ضمان القرض. ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، هذه السياسات والإجراءات تحتوي على شرط لحساب الرسوم التي تغطي مخاطر الائتمان، وكذلك شرط أن تقوم جهة الائتمان بمراقبة المخاطر أثناء عمر الائتمان. ٣- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر الائتمانية محددة كميًا وإدارتها طوال فترة الصفة.
ب	١- تم استيفاء شرط الحد الأدنى لدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي هذه الإجراءات شرط لتقييم مخاطر الائتمان قبل اتخاذ قرار بإصدار القرض والضمانات، فضلاً عن المبادئ التوجيهية بشأن كيفية إجراء هذا التقييم. ٢- تم استيفاء شرط الحد الأدنى لدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، هذه الإجراءات تتضمن شرطاً لتقييم مخاطر الائتمان قبل اتخاذ القرار لدعم نشاط معين عن طريق الائتمانات، فضلاً عن المبادئ التوجيهية بشأن كيفية التقييم. ٣- تم استيفاء شرط الحد الأدنى لدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، الإجراءات الموثقة تتضمن قواعد تحدد أن جميع المخاطر المرتبطة بالمشتقات من قبل وحدة منفصلة مسؤولة عن مراقبة المخاطر والامتثال.
ج	١- هناك إجراءات داخلية كافية وموثوقة يسهل الوصول إليها للموافقة، والإصدار، ومراقبة ضمانات القروض. ٢- هناك إجراءات داخلية كافية وموثوقة يسهل الوصول إليها للموافقة على الائتمانات وتوفيرها في شكل إقراض من الخارج أو مصادر الاقتراض المحلية. ٣- هناك نظام إدارة الدين مع وظائف لمعالجة المشتقات. بالإضافة إلى ذلك، هناك إجراءات داخلية كافية وموثوقة يسهل الوصول إليها لاستخدام المعاملات المشتقة.
د	١- لم يتم استيفاء متطلبات الحد الأدنى للدرجة ج. ٢- لم يتم استيفاء متطلبات الحد الأدنى للدرجة ج. ٣- لم يتم استيفاء متطلبات الحد الأدنى للدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- ١- نسخة من الإجراءات التشغيلية لإصدار ضمانات القروض بما في ذلك طريقة احتساب رسوم الضمان، طريقة مراقبة المخاطر ذات الصلة بالضمانات، ومبادئ توجيهية لتحليل المخاطر ذات الصلة وتحديدها كميًا إلى الضمانات
- ٢- نسخة من المبادئ التوجيهية التشغيلية للإقراض الحكومي، بما في ذلك طريقة احتساب رسوم الإقراض.

٣- نسخة من إطار إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات، واتفاقيات المشتقات الرئيسية للتعامل وإدارة المشتقات المالية.

أسئلة إرشادية

هل توفر الحكومة ضمانات القروض؟ إذا كان كذلك:

- من هو المسؤول عن الموافقة والتوقيع على ضمانات القرض؟
- من هو المسؤول عن تقييم مخاطر الائتمان قبل الموافقة علي أي من ضمانات القرض؟
- ما هي أدوات التخفيف من المخاطر التي تطبقها الحكومة (على سبيل المثال ، ورسوم الضمان، وحدود الضمان، وإعداد التقارير، ومخصصات الميزانية، حسابات الطوارئ ، الموائيق، وهلم جرا)؟
- من المسؤول عن مراقبة المخاطر المتعلقة بضمانات القروض ، ولا سيما مخاطر الائتمان؟
- هل تقرر الحكومة رسوم ضمان؟ لو ذلك
- من هم (على سبيل المثال ، برعاية الوزارة أو ضمان المستفيد)؟
- كيف يحسب هذه الرسوم ومن هو المسؤول عن حساب وإدارة رسوم الضمان؟
- هل تخصص الحكومة للمخاطر في الميزانية ؟ لو كذلك،
- فهل يتم تحويل مخصصات الميزانية هذه إلى حساب للطوارئ؟ ؟

• هل تقدم الحكومة الإقراض؟ لو ذلك،

- من هو المسؤول عن الموافقة والتوقيع على اتفاقيات الإقراض؟
- من هو المسؤول عن تقييم مخاطر الائتمان قبل الموافقة علي أي اتفاقيات حكومية معنية بالإقراض؟
- من هو المسؤول عن مراقبة مخاطر الحكومة على - الإقراض، ولا سيما مخاطر الائتمان؟
- هل تحمل الحكومة المقترض مخاطر الائتمان؟ إذا كان الأمر كذلك ، كيف يتم حساب الرسوم ، ومن المسؤول عن حساب وإدارة هذا الرسم؟

• هل تدخل الحكومة في معاملات مشتقة ؟ لو ذلك،

- من هو المسؤول عن التفاوض، والموافقة، والتعهد بمعاملات المشتقات؟
- من هو المسؤول عن تقييم ورصد مخاطر هذه المعاملات؟
- هل هناك نظام إدارة وتسجيل ديون لمعالجة المشتقات؟
- هل هناك إجراءات موثقة لاستخدام المشتقات؟ ما هو محتوى الإجراءات الموثقة؟
- متى يشارك المستشارين القانونيين في العملية التفاوضية فيما يتعلق بعقد الاتفاقيات القانونية مع الطرف المقابل للمشتقات؟
- ما هي مشاركتهم ودورهم ، وكم القيمة أو الخبرة التي يوفرونها؟
- من هو المسؤول عن إدخال المعاملات المشتقة في نظام تسجيل وغدارة المعاملات المشتقة؟
- ما مصدر البيانات المستخدم؟
- من الذى يتحقق من صحة البيانات؟

- من هو المسؤول عن حسابات المشتقات ، وما هي قواعد المحاسبة المطبقة ؟
- هل تفرض القيود على المخاطر التي يتعرض لها الطرف المقابل؟ إذا كان الأمر كذلك ، ما هو الأساس لوضع هذه الحدود.

٣-٤ التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي.

DPI-11 التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الرصيد النقدي

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. فعالية التنبؤ بالمستوى الكلي للأرصدة النقدية في الحسابات المصرفية الحكومية.

والأساس المنطقي هو ضمان التنبؤات المعقولة الموثوقة لرصيد الحكومة النقدي يعد ويتوفر لكيان إدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين). وبعض المعلومات المتوقعة، مثل خدمة الديون ، سيتم إنتاجها من قبل كيان إدارة الدين ، في حين أن غيرها من المعلومات، مثل الإيرادات المتوقعة ، يمكن أن تقدم إلى كيان إدارة الدين من قبل السلطة الحكومية ذات الصلة. وهناك إجراء شائع بالنسبة للوزارات التنفيذية الحكومية (أو ما يعادلها) إعداد توقعات شهرية عن مخصصات الميزانية، وتستخدم لتخصيصها أو تقديم اعتمادات للنفقات على أساس شهري.

هذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار توقيت الإنفاق والتحصيل من الإيرادات إلى الحساب المصرفي (الحسابات) الحكومية. على سبيل المثال ، يمكن لعملية تحصيل الأرباح لديها تأخير قبل تلقي الأموال من قبل الحكومة. للحصول على توقعات موثوقة به للرصيد النقدي المجمع للحكومة ، فمن الضروري تحديد العلاقة بين توقعات إدارة النقدية في الميزانية (عادة شهريا) والتأثير على الرصيد النقدي للحكومة . يتطلب الكيان الرئيسي لإدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين) معلومات عن المستوى الإجمالي للأرصدة النقدية لتخطيط الاقتراض، لا سيما للصكوك قصيرة الأجل ، وضمان أن الرصيد النقدي ينسجم مع المستوى أو النطاق الذي تحدده سياسة الحكومة. وبالتالي فإن مدير الديون يطلب تنبؤات دقيقة وفي الوقت المناسب للتدفقات النقدية للحكومة وأرصدة الحسابات في نهاية اليوم . للحد من عبئ التكلفة السلبية ، وينبغي الحكومة أن تهدف إلى الاقتراض فقط عندما تكون هناك حاجة إلى الأموال. لتقييم ما إذا كانت التوقعات موثوقة إلى حد معقول، مقارنة بالنتائج الفعلية التي تعهد بها . ويمكن استخدام ما يلي كدليل لتحديد "توقعات موثوقة بدرجة معقولة":

- وينبغي الحصول على توقعات الأرصدة النقدية في نهاية اليوم من الوزارات التنفيذية والوكالات الحكومية التي تغطي ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من النفقات والإيرادات.
- وتجرى مقارنات للنتائج الفعلية مقابل التنبؤات على الأقل شهريا لتحديد التباين (١٨) وتستخدم لتحسين نظام التنبؤ.

١٨ ومن شأن التنبؤ الموثوق به بدرجة معقولة أن يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من النتيجة الفعلية.

- عدد الحالات في الاثني عشر شهرا الماضية عندما ينخفض مجموع الرصيد النقدي إلى ما دون الحد الأدنى للرصيد (على سبيل المثال، يتطلب إجراء طلب على السحب على المكشوف أو طرق

ووسائل مقدما) أو تقدم موارد مالية زائده التي لم يكن متوقعا ، وبالتالي لا يمكن استثمارها ولكن يمكن استخدامها كقياس مدى موثوقية التنبؤات.

البعد ٢. قرار سلامة الرصيد النقدي (احتياطي السيولة) والفعالية من إدارة هذا الرصيد النقدي في الحسابات المصرفية الحكومية (بما في ذلك التكامل مع أي برنامج اقتراض الديون المحلية، إذا لزم الأمر)

ويتمثل الأساس المنطقي في ضمان أن الرصيد النقدي يدار بفعالية وعلى المدى القصير والإصدارات قصيرة الأجل خطط لها وفقا لتوقعات الرصيد النقدي. ومن المهم تحديد هدف الرصيد النقدي للحكومة عند نقطة معينة يوفر حماية كافية ضد فترات عدم استقرار السوق وأن الإجراءات تتخذ للحفاظ على الرصيد النقدي عند هذا المستوى.

وسوف تزيد السيولة المفرطة عبئ التكلفة السالبة (تكلفة الاقتراض أعلى من العائد المعدل لمخاطر الاستثمارات)، والرصيد النقدي دون المستوى المحدد سيزيد التأثير على الحكومة. عادة الكيان الرئيسي لإدارة الدين هو المسؤول عن إدارة الرصيد النقدي.

إذا كان هناك تجمع زائد من السيولة، فإنه سيكون متاحا للاستثمار أو السداد في وقت مبكر (الدفع المسبق) للقرض، وفي حالة سندات الدين القائمة ، من خلال معاملات إعادة شراء الدين المحلي مثل الدخول في اتفاقيات الشراء المعاكس أو إعادة شراء أذون الخزانة ١٩

وبمجرد استثمار أي مبالغ نقدية زائدة في السوق، يجب أن تدار مخاطر الائتمان. إذا كان مستوى الرصيد النقدي هو دون عتبة محددة مؤقتا، يجب على الحكومة زيادة مخزون السيولة عن طريق الاقتراض القصير، مثل استخدام تسهيلات ائتمانية متجددة، أو إصدار سندات دين قصيرة الأجل.

ومن المتطلبات الرئيسية الأخرى إلى أي مدى إدارة مجموع مستوى الأرصدة النقدية في الحسابات المصرفية الحكومية مندمجا مع أنشطة إدارة الدين مثل إصدار أو إعادة شراء أذون الخزينة أو الدخول في إعادة الشراء أو اتفاقيات إعادة الشراء العكسية.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

ينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ١٢):

- ١- فعالية التنبؤ بالمستوى الإجمالي للأرصدة النقدية في الحسابات المصرفية الحكومية.
- ٢- قرار مناسب للرصيد النقدي (احتياطي السيولة) وفعالية إدارة هذا الرصيد النقدي في الحسابات المصرفية الحكومية (بما في ذلك التكامل مع أي برنامج اقتراض الديون المحلية، إذا لزم الأمر).

١٩ هذه المعاملات سوف تقلل من عبئ التكلفة السلبية .

الجدول ١٢ : تقدير درجات التدفق النقدي والتنبؤ بها وإدارة الرصيد النقدي

الدرجة	المتطلبات
أ	١- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، توقعات التدفق النقدي ليتم تقسيم الشهر القادم على أساس يومي. ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة المعاملات التي تباشرها (مثل إصدار وإعادة شراء سندات الخزنة أو الدخول في إعادة الشراء أو اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) يوميا لضمان أن التعويم وفقا للمستوى أو النطاق الذي تحدده سياسة الحكومة.
ب	١- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة جيم. بالإضافة إلى ذلك، توقعات التدفق النقدي يتم تقسيم الشهر المقبل على أساس أسبوعي. ٢- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة جيم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تباشر العمليات التي تتعهد بها (مثل إصدار أو إعادة شراء الفواتير) أسبوعيا للحفاظ على رصيد الرصيد النقدي الذي حددته الحكومة.
ج	١- التقديرات الإجمالية الشهرية الموثوقة بشكل معقول للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة ويتم إنتاج الأرصدة النقدية في الحسابات المصرفية الحكومية لسنة الميزانية، وهي متاحة للكيان المعني ببرنامج إدارة الدين. وبالإضافة إلى ذلك، توقعات الرصيد النقدي يتم تحديثه شهريا. ٢- ومن المقرر إصدار الصكوك قصيرة الأجل وفقا لتوقعات الأرصدة النقدية الشهرية. وبالإضافة إلى ذلك، تدير الحكومة فائضها النقدي (أي النقد الذي يزيد عن الهدف) من خلال الاستثمار في السوق في الخط مع حدود مخاطر الائتمان المناسبة أو مع البنك المركزي بأسعار السوق ذات الصلة
د	١- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة جـ ٢- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة جـ

الوثائق الداعمة

- شهادة لإجمالي الأرصدة النقدية اليومية في HGحسابات المصرفية الحكومية.
- أمثلة للتنبؤات التدفقات النقدية الحكومية
- أمثلة للتنبؤات بالمستوى الإجمالي للأرصدة النقدية حتى صباح اليوم التالي في الحسابات المصرفية الحكومية.

أسئلة إرشادية

- من هو المسؤول عن التنبؤ بالتدفقات النقدية الحكومية للأرصدة النقدية الإجمالية؟
- ما مدى دقة التنبؤات؟
- كم مرة يتم إعداد التنبؤات، ولأي فترة يتم حسابها؟
- ما النموذج الذي يستخدم لمقارنة التوقعات مع النتائج الفعلية؟
- هل قد تحسنت دقة التنبؤات التدفقات النقدية خلال العام الماضي؟ إذا لم يكن كذلك ، ما هي أسباب عدم الدقة؟
- كيف يتم تطوير برنامج إصدارات الأجل القصير؟ هل يرتبط بوقعات الرصيد النقدي؟
- هل وضعت الحكومة هدفا أو نطاقا للرصيد في الحساب المصرفي الحكومي ؟
- إذا كان الأمر كذلك، ما هو النطاق، والذي قرر هذا النطاق ؟

- من يراقب أن الرصيد النقدي هو ضمن النطاق المحدد، وما الاجراء الذي يتخذ لضمان أن الرصيد النقدي ضمن هذا النطاق؟
- كم مرة يتم اتخاذ إجراءات للحفاظ على الرصيد النقدي ضمن النطاق المحدد؟ وماهي الإجراءات المتخذة للحفاظ على الرصيد النقدي ضمن النطاق المحدد؟
- كم عدد الحالات في الأشهر ال ١٢ الماضية التي بلغ فيها الرصيد النقدي الكلي تحت الحد الأدنى للرصيد (على سبيل المثال، تتطلب إجراء طلب على السحب على المكشوف أو طرق وسبل مقدمة) أو ولدت الأموال الزائدة التي لم تكن متوقعة ولا يمكن استثمارها؟
- هل يدفع البنك المركزي فوائد على الأرصدة الفائضة ؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو معدل الفائدة؟
- هل تستطيع الحكومة استثمار الأرصدة الفائضة؟ إذا كان الأمر كذلك، أي الاستثمارات تستخدم؟
- ما هي الأدوات المستخدمة لإدارة الأرصدة الفائضة أو السيولة الزائدة؟
- كيف يتم دمج هذه الأدوات مع برنامج الحكومة لإصدار الدين الداخلي ؟

٣-٥ تسجيل الديون وإدارة المخاطر التشغيلية

DPI-12 إدارة الديون وأمن المعلومات

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. توافر وجودة الإجراءات الموثقة لمعالجة المدفوعات المتعلقة بالديون.

الأساس المنطقي هو ضمان وجود إجراءات موثقة لمعالجة المدفوعات المتصلة بالديون ، بما في ذلك المتطلبات التالية:

- أ - يتم التحقق من جميع إخطارات الدفع مع السجلات الداخلية قبل الدفع.
- ب - يجب أن تخضع أوامر الدفع للمتابعة كحد أدنى لسلطة شخصين.
- ج - المدفوعات سيتم إجراؤها بحلول تاريخ الاستحقاق. ويمكن توثيق هذه المجموعة من القواعد والعمليات في دليل الإجراءات.

تجهيز ومراقبة المدفوعات لتسوية الديون الحكومية والعمليات المتعلقة بالديون هي المسؤوليات الرئيسية.

تتضمن هذه التسوية ، الاتقان دقيقة، التوقيت المناسب ، المعالجة الآمنة مع الحد الأدنى من الأخطاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك إجراءات لمراقبة المدفوعات المتأخرة وقياس مستوى الرقابة على المتأخرات.

ومن الضروري وجود ضوابط قوية وإجراءات موثقة جيدا لتسوية المعاملات. ويجب أن تكون المدفوعات آمنة مع المراقبة لضمان أن شخصين على الأقل مفوضين للتصديق على صحة عمليات الدفع.

وينبغي التحقق من عمليات إدارة الديون المتعلقة بالمدفوعات والمبالغ المستحقة القبض عن طريق اختبار التحقق من إشعارات دفعات القروض والضوابط المتعلقة بعملية الدفع وجمع المستحقات.

وسيكون لدى معظم كيانات إدارة الشؤون المالية الرئيسية نظام لتسجيل الديون وإدارتها مع كتيبات المستخدم والأدلة التقنية المصاحبة لها. هذه الأدلة ليست كذلك كافية لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات لأنها شاملة لنظام أو برامج ولا تعكس بالضرورة عملية الدفع في ذلك البلد.

ويجب أن تعكس الإجراءات الموثقة الممارسة الحالية وأن تعقب وإذا لم يحدث ذلك ، ينبغي قراءة المؤشرات كما لو كانت أدلة الإجراءات غير موجودة. وللحصول على أعلى درجة، تعد أوامر الدفع الداخلية وتصدر إلكترونيا من خلال المعالجة المباشرة.

المعالجة المباشرة هي القدرة على ارسال أوامر الدفع مباشرة نظام إدارة المعلومات لضمان من خلال تجهيز هو القدرة لإرسال تعليمات الدفع مباشرة من نظام معلومات الإدارة إلى نظام الرسائل المالية الآمنة (على سبيل المثال، سويفت). البنك المركزي ، أو المصارف التجارية.

مع هذه الروابط الإلكترونية في مكان ، ليست هناك حاجة لإعادة إدخال البيانات في أنظمة الدفع ، وبالتالي تقليل المخاطر التشغيلية وزيادة نجاعة. حقوق الوصول إلى النظام ، كما هو موضح في **البعد ٣**، بحيث يكون الحد الأدنى فرض شخصين للتحقق..

البعد ٢. توافر وجودة الإجراءات الموثقة للدين وتسجيل بيانات المعاملات والتحقق منها ، فضلا عن تخزين الاتفاقات وسجلات إدارة الديون.

والأساس المنطقي هو ضمان وجود إجراءات موثقة للدين وتسجيل البيانات (الديون الجديدة، والمبالغ المصروفة، والمبالغ المسددة) والتحقق من صحة وكذلك لتخزين الاتفاقات وسجلات إدارة الديون، بما في ذلك وفقا للمتطلبات التالية:

أ - يتم ضمان دقة بيانات الدين عن طريق الفصل بين المسؤوليات عن إدخال البيانات وتأكيد الدقة من جانب موظفين منفصلين قبل أن قبل اكتمال إدخال البيانات.

ب - يتم التحقق من صحة بيانات الديون باستمرار بالمقابلة مع الاخطارات المستلمة.

ج - جميع نسخ القرض الأصلية الموقعة واتفاقيات المشتقات تخزن وتحفظ في مكان آمن.

د - جميع سجلات إدارة الديون تحفظ في نظام حفظ آمن .

- يجب تخزين نسخة أصلية موقعة من كل قرض واتفاقية مشتقة في مكان آمن من شأنه حماية الوثائق من حوادث مثل السرقة، الحريق، الفيضانات، أو غيرها من الحوادث التي قد تضر أو تدمر أي من هذه السجلات.

- يجب أن تكون نسخة من كل اتفاق متاحة مع كيان إدارة الدين الرئيسي (أو كيانات إدارة الدين).

- يجب أن تكون جميع المراسلات مع المقرض أو الطرف المقابل من كل قرض أو مشتق في نظام حفظ آمن (يشار إليه باسم "سجلات إدارة الديون").

- النسخ مقروءة ضوئيا من اتفاقيات القرض الأصلية وجميع سجلات إدارة الديون ، إذا استرجعت وحفظت بشكل آمن، سوف تلبي متطلبات هذا **البعد ٢٠**

- من الضروري وجود ضوابط قوية وإجراءات موثقة جيدا لصيانة السجلات المالية.

- لأعلى الدرجات، يجب إجراء تأكيد مستقل لجميع البيانات سنويا مع الدائنين الخارجيين والمستثمرين المحليين الرئيسيين.

- دليل المستخدم والأدلة الفنية التي تصاحب تسجيل الديون وإدارة النظام غير كاف لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات.

- ويجب أن تعكس الإجراءات الموثقة الممارسة الحالية وأن تتبع.
- وإذا لم يحدث ذلك، ينبغي قراءة المؤشرات كما لو كانت أدلة الإجراءات ليست في مكانها.

٢٠ ومن المهم أيضا التأكد من أن هذه النسخ الاحتياطية تتضمن الوثائق الرئيسية التي تم مسحها ضوئيا / أو يتم الاحتفاظ بها على الخوادم ذات الصلة بمعالجة عمليات إدارة الأصول الرقمية (على سبيل المثال، المشورة من الدائنين).

البعد ٣. توافر وجودة الإجراءات الموثقة للمراقبة والوصول إلى تسجيل بيانات الدين للحكومة ونظام الادارة ومسار التدقيق.

والأساس المنطقي هو ضمان وجود إجراءات موثقة لمراقبة الوصول إلى نظام تسجيل الديون ونظام الادارة ويجب أن تكون بيانات الدين في نظام تسجيل الديون وإدارتها آمنة، يجب أن يكون موجودا في النظام في منطقة مغلقة، والوصول إلى النظام من قبل المستخدمين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات يجب أن تخضع لرقابة مشددة من خلال أدونات الوصول وكلمة المرور الضوابط.

أدونات الوصول للأفراد ينبغي تحديثها في اليوم الذي تتغير فيه مسؤولياتهم. للحصول على أعلى الدرجات، يجب على النظام إنتاج مسارات التدقيق التي تظهر من يملك الوصول إلى النظام ، والوقت الذي يصلون إليه، ومستوى الوصول إليها ، والأنشطة لكل مستخدم. وينبغي رصد مسارات التدقيق للاستثناءات على الأقل شهريا.

المستخدم والأدلة الفنية التي تصاحب تسجيل الديون وإدارة النظام غير كاف لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات.

يجب أن تعكس الاجراءات الموثقة الممارسة الحالية وأنها متابعة. وإذا لم يحدث ذلك، ينبغي قراءة المؤشرات كما لو كانت أدلة الإجراءات ليست موجودة.

البعد ٤. التواتر وخارج الموقع ، والتخزين الآمن لتسجيل الديون وإدارة نظام النسخ الاحتياطي.

والأساس المنطقي هو ضمان تسجيل الديون وإدارة النسخ الاحتياطي في كثير من الأحيان، ويتم تخزين النسخ الاحتياطية منفصلة وموقع آمن. وينبغي إجراء نسخة من بيانات الدين (النسخ الاحتياطية) في كثير من الأحيان وتخزينها في موقع آمن خارج المبنى الذي توجد فيه قاعدة بيانات الديون . في حين أن مواقع مثل البنك المركزي أو مبنى وزارة أخرى مقبول، لكن بيت رئيس مكتب إدارة الدين أو شخص في إدارة تكنولوجيا المعلومات غير مقبول.

يجب حماية موقع تخزين النسخ الاحتياطية من حوادث مثل السرقة أو الحرائق أو الفيضانات أو غيرها من الحوادث التي قد تحدث الضرر أو تدمير أي من هذه النسخ الاحتياطية. وينبغي اختبار النسخ الاحتياطي

لبيانات الديون بانتظام (على الأقل كل ثلاثة أشهر) للتأكد من أنها يمكن استخدامها بشكل فعال في حالة الحاجة إليها.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ١٣):

- ١- توافر وجودة الإجراءات الموثقة لمعالجة والمدفوعات والمبالغ المستحقة القبض المتعلقة بالديون.
- ٢- توافر ونوعية الإجراءات الموثقة للدين والمعاملة وتسجيل البيانات والتحقق منها، فضلا عن تخزين الاتفاقات والديون السجلات الإدارية.
- ٣- توافر وجودة الإجراءات الموثقة للسيطرة على الوصول إلى تسجيل البيانات الديون الحكومة ونظام الإدارة ومسار التدقيق
- ٤- التواتر ، خارج الموقع ، التخزين الآمن لتسجيل الديون ونظام إدارة النسخ الاحتياطي

الجدول ١٣ - تقييم ودرجات إدارة الدين وأمن البيانات

الدرجة	المتطلبات
أ	١- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. بالإضافة إلى ذلك، تعد أوامر الدفع الداخلية وتصدر إلكترونيا عن طريق المعالجة المباشرة، ويتم مراجعة دليل الإجراءات رسميا على الأقل كل عام. ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، تأكيد مستقل للبيانات يتم سنويا مع الدائنين الخارجيين ، والمستثمرين المحليين الرئيسيين والعمليات تراجع رسميا على الأقل كل عام. ٣- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظم تنتج مسارات التدقيق التي تظهر أنشطة المستخدم، والإجراءات الموثقة يتم مراجعتها رسميا على الأقل كل عام ٤- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، تسجيل الديون ويتم إجراء نظام إدارة النسخ الاحتياطي يوميا وتخزينها في نظام حفظ آمن قبل أن يتم نقلها إلى موقع منفصل وآمن أسبوعيا.
ب	١- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، وتعد أوامر الدفع الداخلي إلكترونيا ودليل الإجراءات يراجع رسميا على الأقل كل سنتين. ٢- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دليل الإجراءات يتم مراجعته بشكل رسمي على الأقل كل سنتين. ٣- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، تتم مراجعة الإجراءات الموثقة رسميا مرة كل سنتين على الأقل. ٤- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. تسجيل الديون ويتم إجراء نظام النسخ الاحتياطي مرة واحدة على الأقل كل الأسبوع ويتم تخزينها في موقع منفصل آمن.
ج	١- هناك دليل إجراءات ملائم يسهل الوصول إليه لتجهيز مدفوعات خدمة الدين ٢- توجد أدلة كافية ومتيسرة لإجراءات الدين وتسجيل البيانات والتحقق منها، فضلا عن تخزين الاتفاقات وسجلات إدارة الدين ٣- توجد إجراءات موثقة كافية يمكن الوصول إليها بسهولة لمراقبة الوصول إلى نظام تسجيل وإدارة الديون للحكومية . ٤- يتم تسجيل الديون وتسجيل نظام إدارة النسخ الاحتياطي مرة واحدة على الأقل لكل شهر، ويتم تخزين النسخ الاحتياطية في مكان منفصل آمن من أي حادث عارض من حوادث مثل

	السرقه أو الحرائق أو الفيضانات أو غيرها من الحوادث التي قد تحدث الضرر أو تدمير أي من هذه النسخ الاحتياطية
د	١- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٢- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٣- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٤- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- نسخة من دليل الإجراءات لمعالجة المدفوعات المتعلقة بالديون والمستحقات ، لتسجيل بيانات الديون والتحقق منها، وتخزين الاتفاقات وسجلات إدارة الديون
- دليل على التخزين المادي للنسخ الأصلية الموقعة من القرض واتفاقات المشتقات في مكان آمن، بشأن المسح والصيانة من تلك الاتفاقات في شكل إلكتروني في مكان آمن ، أو كليهما>
- دليل لإجراءات التحقق من دفع الإخطارات
- دليل على تأكيد مستقل لجميع البيانات مع الدائنين الخارجيين والمستثمرين المحليين الرئيسيين
- دليل على تفويض شخصين للعملية
- نسخة من أدونات الوصول إلى نظام ودليل على أمن النظام ومراقبة الوصول
- دليل على مراقبة مسارات التدقيق
- دليل على موقع تخزين نظام تسجيل الديون وإدارتها النسخ الاحتياطي (الموقع التحقق من قبل المقيمين)

أسئلة إرشادية

- هل لدى كيان إدارة الدين الرئيسي (أو كيانات إدارة الدين) دليل الإجراءات لتجهيز المدفوعات والمستحقات المتصلة بالديون؟
- إذا كان الأمر كذلك، أين يقع،
- ما هو محتوى الدليل، وكيف يتم تحديثه والحفاظ عليه؟
- من يشارك في ترتيب مدفوعات خدمة الدين، وما هو المفوض بالمعالجة ؟
- هل استوفت الحكومة جميع التزامات مدفوعات خدمة الدين بحلول تاريخ الاستحقاق؟
- ان لم تفعل،
- كم مرة تأخرت الدفعات، ومدى تأخر دفعها؟
- ما هي أسباب هذا التأخير أو مصادره ؟
- هل تم فرض رسوم جزائية على التأخر في الدفع؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف كانت اهمية رسوم تلك الجزاءات ؟

- هل هناك دليل إجراءات لتسجيل بيانات الدين والتحقق من صحتها و تخزين الاتفاقات وسجلات إدارة الديون؟
- إذا كان الأمر كذلك، أين يقع، وما هو محتوى الدليل ، وكيف يتم تحديثه والحفاظ عليه؟
- هل يتم تدقيق إدخلالات بيانات الدين للتأكد من دقتها قبل اعتبار الإدخالات اكتملت؟
- كم مرة يقوم كيان إدارة الدين الرئيسي (أو كيانات إدارة الدين بتسوية بيانات القرض مع الدائنين؟
- أين يتم تخزين اتفاقيات القروض الأصلية والمشتقات الموقعة ؟
- هل هذا الموقع يعتبر مكانا آمنا لحماية هذه السجلات من الحوادث مثل السرقة أو الحريق أو الفيضانات أو غيرها من الحوادث التي قد تتلف أو تدمر أي من هذه السجلات؟
- أين يتم تخزين وحفظ سجلات إدارة الديون؟ هل يعتبر هذا الموقع آمن ومقاوم للحريق؟
- هل يتم عمل مسح ضوئي لسجلات القروض وسجلات إدارة الديون؟
- لو ذلك،
- أين يتم تخزين النسخ المنسوخة ضوئيا؟
- هل تشمل هذه الوثائق الرئيسية التيتم مسحها ضوئيا أو يتم الاحتفاظ بها على الخوادم المتعلقة بمعالجة عمليات إدارة الدين؟
- هل هناك إجراءات موثقة لمراقبة الوصول لسجل الديون الحكومية ونظام إدارة ونظام الدفع؟
- لو كذلك ، أين موقعها وما هي الضوابط ، ومدى تكرار تحديثها ؟
- من الذي يحدد مستويات ووظائف الوصول لهؤلاء الموظفين أو الأشخاص الذين لهم حرية الوصول لنظام تسجيل الديون وإدارتها؟
- هل هؤلاء الأشخاص أيضا لهم ادخال البيانات في النظام؟
- هل يتم إعداد مسارات التدقيق لنظام تسجيل الديون وإدارتها ونظام الدفع؟ إذا كان كذلك
- من هو المسؤول عن مراقبة مسارات التدقيق والمستخدمين الذين قاموا بالوصول إلى النظام؟
- من هو المسؤول عن دعم نظام تسجيل الديون وإدارتها؟
- ما هي عملية صنع النسخ الاحتياطية؟
- كم مرة يتم النسخ الاحتياطي وأين يتم تخزين النسخ الاحتياطية؟

DPI-13 فصل الواجبات وقدرات الموظفين، واستمرارية الأعمال

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. فصل الواجبات لبعض الوظائف الرئيسية، فضلا عن وجود من وظيفة مراقبة المخاطر والامتثال.

والأساس المنطقي هو ضمان أن التنظيم الداخلي لكيان إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين) يستند على الفصل بين الواجبات بين مديري الدين الذين لديهم سلطة التفاوض أو التعاقد على اتفاقية القرض وإدخال معلومات العقد في نظام إدارة الديون ، والمسؤولين عن (أ) التأكد من معلومات العقد، و (ب) البدء في معالجة المدفوعات.

فضلا عن ضمان وجود انفصال لمراقبة المخاطر ووظيفة الامتثال. وينبغي أن يكون هناك هيكل تنظيمي فعال في جميع أنحاء إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين) للحفاظ على الأمن والسيطرة على اقتراض الحكومة، والمعاملات المتصلة بالديون، فضلا عن استخدام الأموال العامة.

إن الفصل بين الواجبات هو واحد من أهم أجزاء نظام المراقبة الداخلية الفعالة لأي نظام نشاط مالي. ضوابط تشغيلية قوية ومفصلية جيدا لمسؤوليات الموظفين ستقلل من مخاطر الأخطاء والسياسات والمخالفات، والسلوك الاحتيالي، والتي يمكن أن تؤدي إلى خسائر هامة وكبيرة للحكومة التي يمكن أن تشوه سمعة ليس فقط إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين ذات الصلة) ولكن أيضا الحكومة بأكملها. إن التفاوض على القروض أو القرارات المتعلقة بإصدار سندات الدين، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الدولية، عادة مسندة مع رئيس كيان إدارة الدين الرئيسي أو أعلى (على سبيل المثال، وزير المالية). ويمكن لهؤلاء المسؤولين التوقيع رسميا على الاتفاقات الناتجة وغيرها من الوثائق ويجوز لها إدخال معلومات العقود في نظام إدارة الديون على أساس أولي. ومع ذلك، التأكيد والانتها من معلومات العقد في النظام ينبغي تنفيذها من قبل موظفين آخرين في المكتب الخلفي **back office** (عن طريق التحقق من ذلك مقابل الوثائق التي يقدمها الدائن). والتحقق من إدخال البيانات من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون وظائف التفاوض وإدخال بيانات العقود منفصلة تنظيميا عن وظائف تسوية المعاملات (أي بدء المعاملة ومعالجتها). يجب أن تكون هناك وظيفة مراقبة المخاطر والامتثال داخل كيان إدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين)، وغالبا في المكتب الأوسط. إنها الوظيفة الأولى هي مراقبة ما إذا كانت جميع عمليات إدارة الدين الحكومية هي:

أ - داخل السلطات والحدود تقرر بواسطة السياسات الحكومية.

ب - امتثالا للقانون والالتزامات التعاقدية.

ج - ضمن معايير المخاطر المدرجة في استراتيجية إدارة الدين المعتمدة وفقا لخطة إدارة المخاطر التشغيلية.

وتتمثل مسؤولية أخرى في ضمان امتثال الأنشطة لأي التزام قانوني. ويمكن أن يشرف على هذه الوظيفة موظف منفرد أو، أكثر من الناحية المثالية ، وحدة متخصصة مع هذا الدور والمسؤوليات المرتبطة بها.

البعد ٢. قدرات الموظفين وإدارة الموارد البشرية.

والأساس المنطقي هو ضمان وجود عدد كاف من موظفي إدارة شؤون الموظفين، وأنهم مدربون تدريباً كافياً، وأن أعدت توصيفات الوظائف الفردية . وبالنسبة للدرجات الأعلى، توجد مدونة لقواعد السلوك وتضارب في المصالح فضلاً عن خطط التدريب والتطوير الفردية والأداء السنوي و تقييمات لموظفي إدارة الدين الرئيسية.

وينبغي أن يدعم الهيكل التنظيمي وسياسات الإدارة يجب أم تدعم ممارسات إدارة الموارد البشرية بالتدريب الكافي والمناسب للموظفين، والوصف الوظيفي الرسمي الذي يعكس المهام الحالية. لتقييم ما إذا كان هناك ما يكفي من الموظفين بإدارة الدين ، يجب أن يكون للمقيمين معلومات عن عدد من القروض المستحقة، والعمليات الأسبوعية للمكتب الأمامي ، وأنشطة المكاتب الخلفية ، وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها موظفو إدارة الدين. في البلدان الصغيرة العدد من الموظفين على الأرجح صغيرة . في هذه الحالة، تقييم ما إذا كان هناك عدد كاف من الموظفين إلى ما إذا كان يمكن الوفاء بمعايير "الفصل بين الواجبات". هذا هو موضحة تحت البعد ١. القدرة على أداء المهام ستكون بالطبع هو عامل مهم.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يخضع مديرو الديون لمدونة قواعد السلوك والنزاع التي تحدد القواعد التي يطلبها الموظفون أن تتبع، الأنشطة التي هي تسمح أو لا يسمح لهم القيام أو التعامل ، ومتطلبات الإفصاح عن الاستثمارات الشخصية والأنشطة المالية (٢٢)

(21) بالنسبة لبعض البلدان الصغيرة، يمكن أن يكون فعالا الجمع بين وظائف ديم معينة، مثل المكتب الخلفي ووظائف مراقبة المخاطر، مع وظائف مماثلة لا تتصل مباشرة بإدارة الديون، خصوصا عندما تكون معاملات التمويل قليلة وغير متكررة. ومن شأن هذه الممارسة أن توفر الجدول لتيسير فصل المسؤوليات؛ على سبيل المثال، يقوم مكتب للخزينة أيضا بمعاملات أخرى مثل الذمم الدائنة والذمم المدينة، أو وظيفة مراقبة المخاطر والامتثال يمكن أن تغطي جميع المخاطر والإجراءات في إدارة الشئون المالية، وليس فقط تلك المتعلقة بالديون.

(٢٢) لا تكون مدونة السلوك العامة لموظفي الخدمة المدنية مؤهلة إذا لم تدرج هذه الأحكام

على سبيل المثال، إذا كان الموظفون يشترون أو يبيعون الأوراق المالية الحكومية، يمكن لهذا النشاط ينظر إليها على أنها مكافئة للتداول من الداخل لأنها قد تكون لها امتيازات والحصول على معلومات الميزانية وغيرها من المعلومات الحكومية.

هذه المبادئ التوجيهية سوف تساعد على تهدئة المخاوف من أن المصالح المالية الشخصية للموظفين قد تقوض الممارسات السليمة لإدارة الدين. ويفضل إعادة النظر في هذه المبادئ التوجيهية ويتم تحديثها سنويا على الأقل.

وينبغي أن تكفل خطط التدريب حصول كل موظف على التدريب الذي يحتاجه لأداء الواجبات الموكلة إليه.

البعد ٣. وجود خطة إدارة المخاطر التشغيلية، بما في ذلك استمرارية الأعمال، وترتيبات التعافي من الكوارث.

والأساس المنطقي هو ضمان استمرارية الأعمال وترتيبات التعافي من الكوارث فضلا عن توثيق المبادئ التوجيهية للتشغيل، بالنسبة للدرجات الأعلى ، دليل موثق لإدارة عمليات المخاطر (خطة إدارة المخاطر التشغيلية).

تخطيط استمرارية الأعمال يسمح للمنظمة للتحضير للحوادث في المستقبل التي يمكن أن تعرض أداء واجباتها للخطر ، والقدرة على تلبية أهداف الأعمال وصحتها على المدى الطويل. وتشمل هذه الحوادث حوادث محلية مثل حرائق المباني، والحوادث الإقليمية مثل الزلازل، أو الحوادث الوطنية مثل المراض الوبائية. التعافي من الكوارث هو عملية استعادة الوصول إلى البيانات والأجهزة، والبرمجيات، ووجود الحد الأدنى من الموظفين اللازمين لاستئناف تشغيل العمل الحرج بعد الكوارث الطبيعية أو التي يسببها الإنسان.

التعافي من الكوارث (خطة الانتعاش من الكوارث) يجب أن تشمل أيضا خطط للتعامل مع غير متوقع أو فقدان المفاجئ للموظفين الرئيسيين. خطة الانتعاش من الكوارث هو جزء من عملية تخطيط استمرارية الأعمال. وفي بعض البلدان، قد يكون برنامج الحد من مخاطر الكوارث موجودا في البنك المركزي (بسبب المخاطر الدولية والمتطلبات التي يفرضها بنك التسويات الدولية وغيرها من الوكالات الدولية) ولكن ليس في وزارة المالية، حيث تقع بعض عمليات إدارة الدين . وهذا الوضع غير كاف لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات لأن **DPI-13** يتطلب الكيان الرئيسي لإدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين) ل يتم تغطيتها بواسطة خطة الانتعاش من الكوارث. إذا كانت وزارة المالية لديها خطة الانتعاش من الكوارث، فمن المهم للتحقق أن خطة الانتعاش من الكوارث تشتمل على عمليات إدارة الدين، وأن الموظفين في إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين) على دراية بمخطط إدارة خطة الانتعاش وما يغطيه وقد تم اختبارها لتغطية جميع عمليات إدارة الدين ذات الصلة. العديد من المخاطر المختلفة يمكن أن تؤثر سلبا على العمليات العادية للمنظمة. ومن شأن تقييم المخاطر التشغيلية أن يحدد ما شكل الكارثة، التي تهدد المنظمة هي الأكثر عرضة للأنظمة والأنشطة التي تعتبر حرجية، وما التأثير المحتمل (المالية والسمعة) يمكن أن يكون. يغطي التقييم الحوادث مثل الكوارث الطبيعية ، والحرائق، وانقطاع التيار الكهربائي، والهجمات الارهابية، والاختلالات المنظمة أو المتعمدة ، والسرقة، والاحتيايل، وفشل النظام أو المعدات (أو كليهما)، خطأ بشري، فيروسات الكمبيوتر، القضايا القانونية ، إضرابات العمال أو الاختلالات، وفقدان الموظفين الرئيسيين. وقد أدرجت إجراءات للتخفيف من تلك المخاطر في خطة إدارة المخاطر التشغيلية.

ويجب اتباع المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر التشغيلية. إذا كان ذلك لالا يحدث، ينبغي قراءة المؤشرات التالية كما لو لم تكن هذه المبادئ التوجيهية مطبقة.

الأبعاد التي سيتم تقييمها

وينبغي تقييم الأبعاد التالية (الجدول ١٤):

- ١- الفصل بين الواجبات لبعض المهام الرئيسية، فضلا عن وجود مراقبة المخاطر التشغيلية ووظيفة الامتثال
- ٢- قدرات الموظفين وإدارة الموارد البشرية
- ٣- وجود خطة لإدارة المخاطر التشغيلية، بما في ذلك استمرارية الأعمال وترتيبات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث

الجدول ١٤ - التقييم ودرجات الفصل بين الواجبات ، وقدره الموظفين، واستمرارية الأعمال

الدرجة	المتطلبات
أ	١- يتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك وحدة منفصلة مسؤولة عن مراقبة المخاطر والامتثال تلك تقارير تقدم مباشرة إلى رئيس هيئة إدارة الدين ذات الصلة. ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تدريب للأفراد وخطط تنمية وتقييمات الأداء السنوية لموظفي إدارة الدين. ٣- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك موقع انتعاش ساري المفعول والذي يتم اختباره سنويا على الأقل.
ب	١- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فصل تنظيمي واضح بين الموظفين المسؤولين عن التفاوض على القروض وإدخال بيانات العقود الأولية والمسؤولين عن (أ) تأكيد المعلومات المتعلقة بالعقود ووضع اللمسات الأخيرة على للتسجيل في النظام، و (ب) الشروع في العمل وتجهيز المدفوعات. ويوجد موظف واحد على الأقل مسؤول عن مراقبة المخاطر والامتثال. ٢- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة جيم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مدونة قواعد السلوك وتطبق مبادئ توجيهية بشأن تضارب المصالح تحديث حسب الحاجة. وقد تم تدريب الموظفين على أحكام المبادئ التوجيهية السابقة عند الانضمام إلى كيان إدارة الدين (أو الكيانات) وعلى الأقل كل سنتين بعد ذلك. ٣- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. وتوجد إرشادات موثقة لإدارة المخاطر التشغيلية
ج	١- وهناك فصل واضح بين الموظفين المسؤولين عن التفاوض بشأن القروض وإدخال بيانات العقود الأولية والمسؤولين عن (أ) تأكيد المعلومات المتعلقة بالعقود ووضع اللمسات الأخيرة على السجلات في النظام، و (ب) الشروع في العمل وتجهيز المدفوعات ٢- يوجد عدد كاف من الموظفين المدربين تدريباً كافياً ولديهم توصيف رسمي للعمل يعكس مهامهم الحالية. ٣- هناك خطة مكتوبة استمرارية العمل وخطة الانتعاش من الكوارث ، والتي تم اختبارها في خلال السنوات الثلاث الماضية.
د	١- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٢- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج. ٣- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج.

الوثائق الداعمة

- هيكل تنظيمي يحدد جميع الكيانات المشاركة في إدارة الدين وأدوار كل منها ومسؤوليات الموظفين
- عينة من الوصف الوظيفي ذوي الصلة بأنشطة إدارة الدين
- عينة من خطط التنمية وتدريب الأفراد
- عينة من تقييم الأداء
- نسخة من مدونة قواعد السلوك وتعليمات تضارب المصالح
- نسخة من خطة استمرارية العمل وخطة الانتعاش من الكوارث
- نسخة من خطة إدارة المخاطر التشغيلية أو المبادئ التوجيهية
- الاختصاصات أو التوصيفات الوظيفية لمراقبة المخاطر ووظيفة الامتثال

أسئلة إرشادية

- ما هي أدوار ومسؤوليات الموظفين في إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين)؟
- من لديه سلطة التفاوض والتعامل نيابة عن الحكومة؟
- من هو المسؤول عن تسوية المعاملات وتنظيم المدفوعات، وتسجيل بيانات الدين؟
- هل يتم تنفيذ هذه الوظائف بواسطة موظفين مختلفين ، من قبل أقسام منفصلة، أو كليهما؟
- هل هناك موظفون مسؤولون عن مراقبة عمليات إدارة الدين الحكومية لضمان أن تكون هذه العمليات ضمن السلطات والحدود التي تحددها السياسات الحكومية وتتوافق مع القوانين والالتزامات التعاقدية؟
- هل هذا العمل يعززه الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي للموظفين المسؤولين عن مراقبة المخاطر والالتزام؟
- هل لدى كيان إدارة الدين (أو كيانات إدارة الدين) وحدة منفصلة لمراقبة المخاطر والامتثال؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأين توجد ، وكم عدد الموظفين المعنيين وما مدى فاعلية مراقبة هذه المخاطر؟
- كم عدد الموظفين المحترفين (المهنيين) في إدارة الدين الرئيسية (أو كيانات إدارة الدين)؟
- منذ متى تم توظيف الموظفين في أنشطتهم الحالية بإدارة الدين؟ ما هي مؤهلات الموظفين؟
- ما هو الوضع فيما يتعلق بتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم؟ ما هو مستوى تدوير الموظفين؟
- هل لدى جميع الموظفين وصف وظيفي واضح أو اختصاصات؟ لو كذلك، كم مرة يتم استعراض هذه التوصيفات الوظيفية وتحديثها؟
- هل لدى الموظفين خطط تدريب وتطوير فردية ؟ لو كذلك، وكيف يتم صياغة هذه الخطط، وما هي السياسات وميزانية التدريب؟
- ما هو التدريب الذي تلقاه الموظفون؟ متى وأين أجري أو قدم هذا التدريب ؟
- هل لدى الموظفين تقييمات للأداء؟ إذا كان الأمر كذلك، كم مرة؟ ما هو المنهج؟

- هل لدى الموظفين مبادئ توجيهية بشأن قواعد السلوك ، أو تضارب في المصالح ، أو كليهما؟ إذا كان الأمر كذلك، من هو المسؤول عن إعداد ومراقبة المبادئ التوجيهية ؟ هل يتم تدريب الموظفين على هذه المبادئ التوجيهية؟
- هل هناك خطة لاستمرارية الأعمال و خطة الانتعاش من الكوارث ؟ إذا كان الأمر كذلك، هل هناك موقع انقاذ بديل لنقل بديل لنقل الأعمال، وأين يقع ؟ ومتى كان آخر اختبار للخطة ؟ كيف تم إجراء الاختبار؟
- هل هناك مبادئ توجيهية موثقة لإدارة المخاطر التشغيلية؟ ما المخاطر التي تم تغطيتها في هذه المبادئ التوجيهية؟

DPI-14 الديون والسجلات ذات الصلة بالديون.

الأساس المنطقي والخلفية

البعد ١. اكتمال وتوقيت سجلات الحكومة بشأن ديونها ، وضمانات القروض ، والمعاملات المتصلة بالديون.

الأساس المنطقي هو التأكد من أن الحكومة لها سجلات كاملة لديونها ، وضمانات القروض، والمعاملات المتصلة بالديون، مثل العملة ومبادلة أسعار الفائدة. وتتطلب الممارسة السليمة نظاما شاملا لإدارة الديون والسجلات، والمراقبين، والتسوية، والحسابات بشكل فعال لجميع ديون الحكومة والمعاملات المتصلة بالديون ، بما في ذلك تخفيف الديون السابقة وإعادة هيكلة الديون(مثل إعادة جدولة نادي باريس). وينبغي أن يوفر هذا النظام ، قاعدة بيانات متناسقة، وكاملة للدين الداخلي، الخارجي، والديون المضمونة. هذا يشكل قاعدة لجميع أنشطة إدارة محفظة الدين، بما في ذلك تحليل مخاطر التكلفة لمحفظة الدين ، تطوير استراتيجية إدارة الدين ، خطط الاقتراض ، وخدمة الديون.

وبالنسبة لصرف القروض، التي تستخدم عادة لتمويل المشاريع، فهي من المهم تسجيل المبلغ الفعلي دون تأخير. هو فقط عندما يتم صرف القرض جزئيا أو كليا (مدفوعة) بأن الدين قد تم إنشاؤه. وقبل الصرف ، المقرض لديه التزام فقط لإقراض الأموال ، ولكن لا اقتراض قد تم الاضطلاع بها حتى الآن.

البعد ٢. سجلات كاملة ومحدثة لجميع حاملي الأوراق المالية الحكومية في نظام سجل آمن، إن أمكن.

والأساس المنطقي هو ضمان وجود نظام تسجيل دقيق وآمن لسندات الدين الحكومية الصادرة في شكل إلكتروني. نظام التسجيل الآمن ضروري لأي سندات الدين الصادرة في شكل الكتروني(غالبا ما يشار إليها باسم dematerialized " ، أو "book-entry" ، أو "scriptless" securities).*

- إن إزالة الطابع المادي (Dematerialization) هي الانتقال من الشهادات المادية إلى حفظ الكتب الإلكترونية. ويتم إزالة شهادات الأسهم الفعلية ببطء وتقاعدها من التداول في مقابل التسجيل الإلكتروني.
- "book-entry" استثمارات مثل الأسهم والسندات التي تسجل ملكيتها إلكترونيا. ضمانات الأوراق المالية يحذف الحاجة لإصدار شهادات ورقية
- " securities سندات مالية

بدلا من الاحتفاظ بسندات الدين في الأوراق أو في شكل مادي في موقع آمن، المستثمرين في هذه الأوراق المالية تعتمد الآن تماما على لنظام التسجيل الإلكتروني لتتبع الملكية القانونية لهذه الصكوك ولتسديد الفوائد والأصل في تواريخ الاستحقاق. ومن ثم ، يجب أن يكون نظام التسجيل آمن جدا لأن ملكية الأوراق المالية الحكومية قد تتغير يوميا من خلال المعاملات في السوق الثانوية، وهكذا، يجب أن يكون النظام التسجيل آمن

جدا. لأن ملكية الأوراق المالية الحكومية قد تتغير يوميا من خلال المعاملات في السوق الثانوية، يجب أن يكون هناك أداة عمليات قوية مطبقة وفي الوقت المناسب ودقيقة لتقييم أداء إدارة الدين ، وتحديث أمن للتسجيل . في معظم الدول، سيتم تطوير نظام التسجيل، والحفاظ عليها، ويديرها البنك المركزي. في بعض البلدان، يقدم نظام التسجيل من طرف خارجي مثل البنوك التجارية أو شركات كمبيوتر خاصة.

لتقييم ما إذا كان نظام التسجيل آمن، يجب أن يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة وصيانة نظام التسجيل وموقعه
- تقييم إدارة نظام السجل، والموارد المتاحة، والاجراءات الادارية بما في ذلك المراقبة لصيانة النظام
- تقييم عملية تسوية الأوراق المالية الحكومية
- تواتر وطبيعة مراجعة السجل ونظام التسجيل

عندما يسمح نظام التسجيل بالحسابات المرشحة (أي الحسابات في اسم بنك الحفظ المحلي الذي يحمل الأوراق المالية نيابة عن عملائه) فإنه يمكن تحديد المالك المستفيد فقط من كتب القيم. في مثل هذه الحالات، بعض الكيانات الرسمية (على سبيل المثال، البنك المركزي أو بنك الايداع) تضمن أن المعلومات المتعلقة بمبلغ الدين المحلي التي يحتفظ بها الأجانب متاحة لأغراض إعداد التقارير الاحصائية. ينبغي أن يضمن التسجيل أيضا، أن أصحاب الأوراق المالية الحكومية توفر لهم بانتظام كشف حساب بممتلكاتهم.

عمليات تدقيق الأداء الداخلي أو الخارجي لنظام التسجيل ينبغي أن يتم ، والذي يتضمن فحص المراقبة الداخلية وضوابط وإدارة المخاطر التشغيلية. (انظر وصف المراجعات في DPI 5).

الأبعاد التي سيتم تقييمها

- ١- اكتمال والتوقيت المناسب لسجلات الحكومة بشأن ديونها وضمانات القروض ، والمعاملات المتعلقة بالديون
- ٢- سجلات كاملة ومحدثة لجميع حاملي الأوراق المالية الحكومية في نظام تسجيل آمن ، إن كان ممكنا.

الجدول ١٥ . تقييم وتسجيل النقاط للديون وسجلات ضمانات القروض

الدرجة	المتطلبات
أ	١- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دين كامل السجلات في غضون شهر واحد تأخر. ٢- يتم استيفاء متطلبات النتيجة ب. وبالإضافة إلى ذلك، تسوية للحكومة تتم الأوراق المالية على أساس التسليم مقابل الدفع (DVP)
ب	١- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج وبالإضافة إلى ذلك، هناك سجلات دين كاملة مع تأخر شهرين. ٢- ويتم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج وبالإضافة إلى ذلك، يتم التدقيق سنويا.
ج	١- هناك سجلات كاملة مع تأخر ثلاثة أشهر تأخر للديون المحلية والخارجية وضمانات للحكومة ، فضلا عن جميع المعاملات المتصلة بالديون، بما في ذلك تخفيض الديون القديمة وإعادة

	هيكله الديون. ٢- تحول الأوراق المالية الحكومية إلى الطابع المادي وتحديث وتحفظ في سجلات آمنه لجميع أصحاب الدين الحكومي. وأنها تخضع لمراجعة المراقبة الداخلية وإدارة مخاطر التشغيل كل عامين.
د	١- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج ٢- لا يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الدرجة ج

الوثائق الداعمة

- نسخة من عينة من التقارير التي تم الحصول عليها من تسجيل الديون أو نظام الإدارة للتأكد من كيفية تحديث سجلات الديون.
- نسخ من إشعارات الصرف والدفع الأخيرة
- دليل على أن السجلات في نظام التسجيل تم توفيقها ومراجعتها

أسئلة إرشادية

- ما هو نظام تسجيل وإدارة الديون المستخدم؟ هل يسجل نظام تسجيل وإدارة الديون جميع معاملات الديون وضمانات القروض؟
- ما هي الفترة الزمنية أو التأخير من وقت صرف القرض إلى الوقت الذي يتم فيه إدخال الصرف في نظام تسجيل وإدارة الديون؟ كيف يعمل نظام التسجيل؟
- كم مرة يتم التوفيق بين سجلات التسجيل وتدقيقها؟
- هل يسمح نظام التسجيل بالحسابات المرشحة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف تحدد إقامة حاملي الأوراق المالية الحكومية؟
- ما هو الأمن المادي في مكان نظام التسجيل وتسجيل العمليات؟
- هل تم تدقيق نظام التسجيل لتقييم فعالية نظام المراقبة الداخلية وأمن البيانات؟
- هل يقدم السجل بانتظام كشف حسابات المستثمرين (أو السماح بالوصول الإلكتروني إلى السجل)؟
- هل واجه أصحاب الأسهم الرئيسيين في الأوراق المالية الحكومية أي مشاكل من حيث الدقة والتوقيت المناسب لخدمات التسجيل؟

الملحق ١. الخرائط المنقحة لتقييم أداء إدارة الدين

تقييم أداء إدارة الدين ٢٠١٥		تقييم أداء إدارة الدين ٢٠٠٩	
الحوكمة وتطوير الاستراتيجية		الحوكمة وتطوير الاستراتيجية	
DPI-1	الاطار القانوني - بعد واحد	DPI-1	الاطار القانوني - بعد واحد
DPI-2	الهيكل الإداري - بعدين	DPI-2	الهيكل الإداري - بعدين
DPI-3	استراتيجية إدارة الديون (بعدين)	DPI-3	استراتيجية إدارة الديون (بعدين)
DPI-4	تقييم عمليات إدارة الديون (بعدان)	DPI-4	تقييم عمليات إدارة الديون (بعد واحد)
DPI-5	التدقيق (بعدان)	DPI-5	التدقيق (بعدان)
التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي		التنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي	
DPI-6	التنسيق مع السياسة المالية (بعدين)	DPI-6	التنسيق مع السياسة المالية (بعدين)
DPI-7	التنسيق مع السياسة النقدية (ثلاثة أبعاد)	DPI-7	التنسيق مع السياسة النقدية (ثلاثة أبعاد)
الاقتراض والأنشطة التمويلية ذات الصلة		الاقتراض والأنشطة التمويلية ذات الصلة	
DPI-8	الاقتراض من السوق المحلي (بعدين)	DPI-8	الاقتراض المحلي (بعدين)
DPI-9	الاقتراض الخارجي (ثلاثة أبعاد)	DPI-9	الاقتراض الخارجي (ثلاثة أبعاد)
DPI-10	ضمانات القروض، الإقراض، المشتقات (٣ أبعاد)	DPI-10	ضمانات القروض، الإقراض، المشتقات (٣ أبعاد)
التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة التوازن النقدي		التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة التوازن النقدي	
DPI-11	التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة التوازن النقدي (بعدين)	DPI-11	التنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة التوازن النقدي (بعدين)
إدارة المخاطر التشغيلية (الجارية)		تسجيل الديون وإدارة المخاطر التشغيلية (الجارية)	
DPI-12	إدارة الدين وأمن البيانات (٤ أبعاد)	DPI-12	إدارة الدين وأمن البيانات (٤ أبعاد)
DPI-13	الفصل بين الواجبات، وقدرات الموظفين، واستمرارية الأعمال (٣ أبعاد)	DPI-13	الفصل بين الواجبات، وقدرات الموظفين، واستمرارية الأعمال (٣ أبعاد)
		DPI-14	تسجيل الدين (بعدين)
تسجيل الديون وإعداد التقارير		انتقل مؤشر ثالث في تسجيل الديون وإدارة المخاطر التشغيلية	
DPI-14	تسجيل الديون (بعدين)	ألغي	
DPI-15	التقارير عن الدين (ثلاثة أبعاد)		

ملاحظة: DeMPA = تقييم أداء إدارة الديون. DPI = مؤشر أداء إدارة الديون .

الملحق ٢. المراجع المختارة

IMF (International Monetary Fund). 2007. Manual on Fiscal Transparency.

Washington, DC: IMF. <http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/101907m.pdf>.

IMF (International Monetary Fund) and World Bank. 2003. Guidelines for Public Debt Management—Amended. Washington, DC: IMF and World Bank. [http://www.imf.org/external/np/mfd/pdebt/2003/eng/am/index .htm](http://www.imf.org/external/np/mfd/pdebt/2003/eng/am/index.htm).

———. 2003. Guidelines for Public Debt Management: Accompanying Document and Selected Case Studies. Washington, DC: IMF and World Bank. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/pdm/eng/guide/pdf/080403.pdf>

———. 2014. Revised Guidelines for Public Debt Management. Washington, DC: IMF and World Bank. http://treasury.worldbank.org/bdm/htm /guidelines_publicdebt.html.

INTOSAI (International Organization of Supreme Audit Institutions). “Guidance for Planning and Conducting an Audit of Internal Controls of Public Debt.”

International Standards of Supreme Audit Institutions (ISSAI) 5410, INTOSAI Professional Standards Committee, Copenhagen. http://www.issai.org/media/13076/issai_5410_e.pdf.

International Definitions and Standards

BIS (Bank for International Settlements), Commonwealth Secretariat, Eurostat,

IMF (International Monetary Fund), OECD (Organisation for Economic

Co-operation and Development), Paris Club Secretariat, UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), and World Bank. 2003.

IMF (International Monetary Fund). 2001. Government Finance Statistics Manual 2001. Washington, DC: IMF. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/>.

———. 2009. “Balance of payments and international investment position manual.” Washington, DC: IMF. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf>.

———. 2011. “Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users.” Washington, DC: IMF. <http://www.tffs.org/pdf/method/2013/psds2013.pdf>.

———. 2012. “Public Sector Debt Statistics: Guide for Compilers and Users.” Washington, DC: IMF. <http://www.tffs.org/pdf/method/2013/psds2013.pdf>.

———. 2014. “External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users /Inter-Agency Task Force on Finance Statistics.” Washington, DC: IMF. <http://www.tffs.org/pdf/edsg/ft2014.pdf>

أعمال أخرى مفيدة

IMF (International Monetary Fund) and World Bank. 2001. Developing Government Bond Markets: A Handbook. Washington, DC: World Bank.

———. 2009. “Developing Medium-Term Debt Management Strategy (MTDS)–

Guidance Notes for Country Authorities.” Washington, DC: IMF and International Development Association (World Bank), Washington, DC.

<http://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/mtds>.

———. 2013. “Staff Guidance Note on the Application of the Joint Bank-Fund Debt

Sustainability Framework for Low-Income Countries.” Washington DC: IMF

and International Development Association (World Bank).

<http://www.imf>

[.org/external/np/pp/eng/2013/110513.pdf](http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/110513.pdf).

Wheeler, Graeme. 2004. Sound Practice in Government Debt Management.

.Washington, DC: World Bank

الملحق ٣ - معالجة المتأخرات في الاحصاءات المالية

وفيما يلي تعريف مشترك للديون في قوانين إدارة الدين العام:

جميع الالتزامات المالية التي تم إنشاؤها بواسطة:

- الاقتراض
- الاعتمادات المقبولة بموجب اتفاقيات ائتمان المورد
- إصدار سندات الدين لتسوية المتأخرات
- ادعاء بالالتزامات الدفع بموجب قرض مضمون

هذا هو الدين الذي تتم إدارتها بشكل عام من قبل وحدة إدارة الدين.

ومع ذلك، وللأغراض الإحصائية ، يجب أيضا الإبلاغ عن المتأخرات بصفة عامة كديون (IMF 2001، 2009، 2011). وفي هذه الوثائق، ينبغي تسجيل المتأخرات كبند مذكرة في الميزانية العمومية للحكومة. التوريق في كثير من الأحيان يسبب إضافة المتأخرات إلى الدين المحلي، ولكن هذا لا ينبغي أن يكون السبب الوحيد ، وفقا لهذه التوصيات. ويشير صندوق النقد الدولي (٢٠٠٩) إلى أن تعريف الدين أيضا سيشمل المتأخرات التي يعاد جدولتها أو يعاد تمويلها.

أمثلة أخرى هي معاش غير مدفوع الأجر والمساهمات إلى وكالة المعاشات التقاعدية للخدمة العامة التي كانت معلقة لسنوات ، وكميات كبيرة من المتأخرات بشكل عام التي يتم ترحيلها من سنة إلى أخرى.